وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

محاولة تقدير خطر عدم سداد القروض المصرفية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي

– دراسة ميدانية: البنك الخارجي الجزائري BEA

–وكالة قالمة–

من إعداد الطلبة
– طـه عيداوي
– نسرين زبادة

تحت إشراف
الأستاذ: عادل سعدو

السنة الجامعية: 2014–2015

شكر وتقدير:

قـــال تعـــالى: "ولئن شكرتمـــوني لأزيدنكـــم "

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي أنعم علي بنعمة العلم ووفقني إلى بلوغ هذه الدرجة

أما بعد

أتقدم بالشكر إلى كل من أنار لنا الدرب إلى من أمدنا بيد المساعدة ولم يبخل علينا ووقف

إلى جانبنا في إنجاز هذا العمل بداية بالأستاذ المشرف "عادل سعدو"

وإلى الأستاذ القدير "بن جلول خالد"

ودون أن ننسى مدير بنك BEA

إهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى أعز الناس في الوجود إلى

من قال فيهم الرحمن في كتابه العزيز

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

أمـــــــــــــــــــــــي

وإلى كل العائلة من قريب أو من بعيد وإلى جميع

الاصدقاء

طـــــــــــــه*** نسرين

الفهرس

التشكرات

الاهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة.....أ-د

الفصل الأول: التأصيل النظري للقروض المصرفية..... 1

مقدمة الفصل..... 2

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية.....3

المطلب الأول: النشأة والمفهوم.....3

الفرع الأول: نشأة القروض المصرفية 3

الفرع الثاني: مفهوم القرض المصرفي..... 3

الفرع الثالث: خصائص القرض المصرفي 5

المطلب الثاني: الأهمية والأهداف.....6

الفرع الأول: أهمية القروض المصرفية 6

الفرع الثاني: أهداف القروض المصرفية.....6

المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية.....8

الفرع الأول: حسب الغرض من الحصول عليها.....8

الفرع الثاني: حسب الفترة الزمنية.....8

الفرع الثالث: حسب النشاط الاقتصادي.....8

الفرع الرابع: الفرع الرابع: حسب الضمان 9
الفرع الخامس: حسب المقترضين.....9
الفرع السادس: حسب المقرضين.....10
المبحث الثاني: السياسة الاقراضية.....11
المطلب الأول: ماهية سياسة الاقراض.....11
الفرع الأول: مفهوم سياسة الاقراض.....11
الفرع الثاني: أهمية سياسة الائتمان 11
الفرع الثالث: مكونات سياسة الاقراض 12
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على سياسة الاقراض 13
المطلب الثاني: دراسة وتحليل طلبات الائتمان 14
الفرع الأول: بالنسبة للعملاء الافراد.....15
الفرع الثاني: بالنسبة للشركات.....15
المطلب الثالث: مراحل العملية الاقراضية.....16
الفرع الأول: الوثائق.....16
الفرع الثاني: الخطوات 17
المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية.....19
المطلب الأول: مفهوم وأسباب مخاطر القروض.....19
الفرع الأول: مفهوم المخاطرة والمخاطرة المصرفية.....19
الفرع الثاني: أسباب المخاطر المصرفية 20
المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية.....20
المطلب الثالث: تقدير وتقييم الخاطر المصرفية.....24

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية 24
الفرع الثاني: أهم النسب المالية 24
الفرع الثالث: عيوب وحدود استخدام النسب المالية.....25
خاتمة الفصل.....26
الفصل الثاني: آلية القرض التنقيطي.....27
مقدمة الفصل.....28
المبحث الأول: ماهية القرض التنقيطي.....29
المطلب الأول: النشأة والمفهوم.....29
الفرع الأول: نشأة القرض التنقيطي 29
الفرع الثاني: مفهوم القرض التنقيطي 31
المطلب الثاني: مبادئ واستعمالات القرض التنقيطي.....32
الفرع الأول: مبادئ القرض التنقيطي.....32
الفرع الثاني: استعمالات القرض التنقيطي.....33
المطلب الثالث: أهداف القرض التنقيطي.....33
المبحث الثاني: مراحل إعداد نموذج القرض التنقيطي.....35
المطلب الأول: تشكيل قاعدة المعطيات.....35
الفرع الأول: تجميع المعلومات.....35
الفرع الثاني: إعداد العينة.....35
الفرع الثالث: انتقاء المتغيرات.....36
المطلب الثاني: التحليل التمييزي.....36
الفرع الأول: تعريف التحليل التمييزي.....36

الفرع الثاني: تحديد صيغة النموذج.....37
المطلب الثالث: تعيين نقطة التمييز وقياس دقة النموذج.....37
الفرع الأول: تحديد نقطة التمييز "النقطة الحرجة".....37
الفرع الثاني: قياس دقة النموذج.....39
المبحث الثالث: تقييم طريقة القرض التنقيطي.....40
المطلب الأول: أهم الدراسات حول طريقة القرض التنقيطي.....40
الفرع الأول: الدراسات الأمريكية.....40
الفرع الثاني: الدراسات الفرنسية.....42
المطلب الثاني: مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق الكلاسيكية.....45
المطلب الثالث: مزايا وعيوب القرض التنقيطي.....46
خاتمة الفصل.....48
الفصل الثالث: تطبيق آلية القرض التنقيطي في البنك الخارجي الجزائري BEA.....49
مقدمة الفصل.....50
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخارجي الجزائري BEA.....51
المطلب الأول: نظرة شاملة عن البنك الخارجي الجزائري BEA.....51
الفرع الأول: النشأة والمفهوم.....51
الفرع الثاني: أهداف ومهام البنك الخارجي الجزائري.....53
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.....54
المطلب الثاني: البنك الخارجي الجزائري وكالة رقم قالمة.55..... 55
الفرع الأول: تعريف وكالة قالمة.....55
الفرع الثاني: مختلف العمليات التي تتم في وكالة قالمة.....55
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري لوكالة قالمة.....57

المطلب الثالث: الأسس المعتمدة في البنك الخارجي الجزائري لدراسة ملفات القروض.....59

الفرع الأول: أهم مكونات ملف طلب القرض.....59

الفرع الثاني: عناصر دراسة ملف القرض.....59

المبحث الثاني: وضع النموذج.....61

المطلب الأول: جمع قاعدة المعطيات.....61

الفرع الأول: عينة الإنشاء.....61

الفرع الثاني: : عينة الإثبات.....61

المطلب الثاني: اختيار المتغيرات.....62

الفرع الأول: متغيرات محاسبية.....62

الفرع الثاني: متغيرات فوق محاسبية.....64

الفرع الثالث: المتغير الكيفي للتفسير.....66

المطلب الثالث: المقابلة مع مدير البنك الخارجي الجزائري.....66

المبحث الثالث: التحليل التمييزي للمعطيات.....68

المطلب الأول: مراحل اختيار المتغيرات 68

الفرع الأول: التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات.....68

الفرع الثاني: التحليل الإستقصائي.....70

الفرع الثالث: الدالة التمييزية النموذجية.....71

المطلب الثاني: وضع دالة التنقيط.....72

الفرع الأول: المساهمة النسبية للمتغيرات.....72

الفرع الثاني: تكوين دالة التنقيط.....73

الفرع الثالث: النقطة الحرجة.....73

المطلب الثالث: نتائج تطبيق دالة التنقيط.....74

الفرع الأول: نتائج معادلة التنقيط على عينة الإنشاء.....74

الفرع الثاني: نتائج معادلة التنقيط على عينة الإثبات.....75

الفرع الثالث: مقارنة نتائج معدلة التنقيط على العيينتين (الإنشاء والإثبات).....76

خاتمة الفصل..... 77

الخاتمة العامة 79-80

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	ملخص لأهم النسب المالية	24-25
1-2	القرض التنقيطي في 10 محطات	30
2-2	معدلات التصنيف الصحيح	39
3-2	مقارنة بين مختلف نماذج القرض التنقيطي الأمريكية	40-41
4-2	مقارنة بين مختلف نماذج القرض التنقيطي الفرنسية	43-44
5-2	مقارنة بين الطريقة الكلاسيكية وطريقة القرض التنقيطي	45
6-2	مزايا وعيوب القرض التنقيطي	46
1-3	تصنيف المؤسسات	62
2-3	المتغيرات المالية والمحاسبية	63
3-3	توزيع المؤسسات حسب عدد العمال	64
4-3	توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط	65
5-3	المتوسط والإنحراف المعياري للمتغيرات	68
6-3	القيمة الذاتية للمتغيرات المميزة	71
7-3	الإرتباط القانوني للمتغيرات المميزة	71
8-3	إختبار إحصاءة لامدالويليكس	71
9-3	الشعاع السلمي للمتغيرات	72
10-3	معاملات معادلة التنقيط	73
11-3	نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z لدالة الإنشاء	74
12-3	نتائج تصنيف معادلة التنقيط Zلعينة الإثبات	75
13-3	نسب التصنيف في عينتي الإنشاء والإثبات	76

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	قرارات الاقتراض وتحقيق أهداف المصرف	7
2-1	خطوات أساسية لمنح الائتمان	18
3-1	المخاطر المصرفية الرئيسية	23
1-2	عملية القرض التنقيطي	31
2-2	تحديد نقطة التمييز "النقطة الحرجة"	38
1-3	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	54
2-3	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري لوكالة قالمة	57
3-3	توزيع المؤسسات حسب عدد العمال	64
4-3	توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط	66
5-3	نسب تصنيف العينتين	76

تمهيد:

تقوم المصارف بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، حيث تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي الذي يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاديات المعاصرة، حيث يعكس تطور النظام المصرفي مدى تطور الإقتصاد ككل.

يعتبر أحسن استعمال للأموال من طرف النظام المصرفي في منحها في شكل قروض، في حقيقة الأمر تشكل هذه الأخيرة النشاط الأساسي للمصارف والغاية من وجودها، ولتحقيق أقصى الأرباح فإنها تحاول دائما إيجاد السبيل الأمثل لإستخدام أموالها.

وبما أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع إرتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، فالمصارف اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح المصرف وضمان إستمراره بنتائج مرضية. ومن أجل تقليل هذه المخاطر، فقد اعتمدت المصارف على طريقة كلاسيكية. أول ما تهتم به هذه الطريقة هو مبدأ التوازن المالي الذي يسمح بالكشف عما إذا كانت المؤسسة تحسن تخصيص مواردها حسب طبيعة الأصول المراد تمويلها، كما تهتم بإستخراج نسب التي تسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

على الرغم من أن هذه الطريقة قد ساعدت المصارف كثيرًا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه قد ظهر بعد ذلك طرق إحصائية جديدة قد تسمح بإعطاء صورة أوضح للتفريق بين المؤسسات القادرة وغير القادرة على السداد، لأنه بالاضافة إلى إعتمادها على متغيرات كمية التي تعتمد عليها الطريقة الكلاسيكية، فإنها أيضا تعتمد على متغيرات كيفية، و من أهم هذه الطرق الإحصائية يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر طريقة القرض التنقيطي التي اصبحت تعرف رواجا كبيرا في المجال المصرفي.

أهمية الدراسة:

على الأساس ما تم ذكره، فإن أهمية الموضوع تكمن في حداثة طريقة القرض التنقيطي، إضافة إلى المزايا العديدة التي تقدمها لتغطية مجموعة نقائص الطريقة الكلاسيكية والمتمثلة في التكلفة العالية وطول فترة دراسة ملفات القروض والتي قد تعرقل بدورها المصرف في تحقيق أهدافه التنموية، مما يستوجب البحث عن وسيلة تسمح للمصرف بتقليص فترة الدراسة والتقليل من تكلفتها لزيادة المردودية والربحية.

الاشكالية:

على ضوء ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى نجاعة آلية القرض التنقيطي في تقدير مخاطر عدم القدرة على السداد؟

ولنتمكن من توضيح وتفصيل الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح جملة من الأسئلة الفرعية يمكن سردها كالاتي:

1/ لماذا يرتبط عامل المخاطرة بالطريقة الكلاسيكية التي تنتهجها مختلف البنوك؟

2/ فيما تتمثل أهم المراحل الذي تمر بها طريقة التحليل التمييزي؟

3/ هل ساهمت آلية القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطر المصرفية للبنك الخارجي الجزائري؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل أساسا في:

1/تعاني الطريقة الكلاسيكية من جملة من العيوب مما يعرض البنوك لجملة من الاخطار في تسيير رؤوس أموالها.

2/تمر طريقة التحليل التمييزي بالعديد من المراحل: بداية بوضع المتغيرات وانتقاء المميزة منها ومن ثم وضع النموذج للوصول إلى الدالة التي تسمح بتقدير مخاطرة منح القروض .

3/إن استعمال البنك الخارجي الجزائري لطريقة القرض التنقيطي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات ومدى قدرتها على السداد.

الأهداف:

ومن أبرز أهداف الدراسة هو إدخال هذه التقنية حيز التطبيق في المصارف التجارية والتحسيس بأهميتها ونجاعتها، وذلك من خلال إبراز الخطوات المتبعة في طريقة القرض التنقيطي بالإضافة إلى تحسيس البنوك بأهمية الإعتماد على الدراسات الإحصائية من أجل التقليل من مخاطر القروض.

منهج وأدوات الدراسة:

بالنسبة للمنهج المعتمد، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي، لغرض الإلمام بالجانب النظري للموضوع. أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي لجمع بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS20".

دراسات سابقة:

دراسة محلية :لعباري أميرة ولعيادة بسمة كانت الدراسة حول تقدير خطر منح القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي. أجريت الدراسة على152 عميل لدى بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة قالمة).

وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في:

1/المخاطرة مرافقة لعمليات منح القروض، لذا على البنوك التعامل مع هذه المخاطر و التقليل منها.

2/تساهم طريقة القرض التنقيطي في التقليل من المخاطر الملازمة لعمليات منح القروض.

3/يعود استخدام أسلوب القرض التنقيطي بالفائدة على كل من البنك والزبون.

دراسة وطنية :العايب ياسين كانت الدراسة حول استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض. أجريت الدراسة على عينة مكونة من 800 فرد من عملاء بنك التنمية المحلية (وكالة الجزائر).

وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في:

1/لا يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي تمنحها فقط، بل أن نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمخاطر تلك القروض، والتي لا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما التقليل من حدتها فقط.

2/بعد تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط بالنسبة للقرض العقاري في بنك التنمية المحلية حصل على نموذج نسبة التصنيف الصحيح الاجمالية تقدر بـ90.25%.

دراسة أجنبية : بوبكر ديالو أجرى دراسة حول نموذج القرض التنقيطي لمجموعة من المؤسسات الصغيرة في إفريقيا. حيث وضع النموذج على عينة من 172 مؤسسة صغيرة في مالي.

وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في:

1/الطريقة المتبعة تمت باستخدام كلا من التحليل التمييزي والانحدار اللوجستيكي وقد كانت النتائج متقاربة.

2/النموذج صحيح بنسبة 70%.

التوثيق العلمي:

تنوعت مصادر المعلومات المتحصل عليها تبعا لتنوع مادة البحث من أهمها: الكتب باللغتين العربية والأجنبية (فرنسية، ألمانية، ....)، المجلات، الملتقيات، المؤتمرات، مواقع الأنترنيت، البحوث الجامعية.

كما تم الإعتماد على معلومات قدمت لنا من قبل البنك الخارجي الجزائري.

المصطلحات:

قروض بنكية: عبارة عن تنازل عن بلغ من المال بموجب الائتمان بين المصرف والمقترض، والذي يتم بموجب قيام البنك بإقراض الزبون مبلغا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاته، ويتفق مع الزبون على طريق سداد القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمولات، وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده، إما على أقساط وقد يتم التسديد دفعة واحدة وذلك في تاريخ الاستحقاق.

المؤشرات المالية: هي العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط و الآخر في المقام و تشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.

مخاطر القروض: هي تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم التأكد المقرض والبنك من قيام المقترض وهو العميل بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.

القرض التنقيطي: هو أداة لتسيير المخاطر ويهدف للتنبؤ باحتمالية عدم القدرة على الوفاء بالالتزام معتمدا على الأساليب والنماذج الاحصائية.

تحليل تمييزي: عبارة عن أسلوب إحصائي يعطي مقياسا كافيا لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون..

محتويات الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشمل مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع والإشكالية، وتتبعقبهم خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المستمدة من تلك النتائج وآفاق الدراسة وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري حول القروض المصرفية والسياسة الإقراضية وكذا مخاطر القروض المصرفية. أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للقرض التنقيطي من مراحل وتقنيات لإعداد نموذج التنقيط وفي الأخير تقييم لطريقة التنقيط.

الفصل الثالث خصصناه لدراسة تطبيقية لآلية القرض التنقيطي هدفت أساسا إلى إسقاط الإطار النظري على أرض الواقع من خلال تعرف على كيفية ومدى مساهمة القرض التنقيطي في فعالية أداء البنك الخارجي الجزائري.

الصعوبات:

- أول صعوبة من الصعوبات هي اللغة خصوصا عدم توفر المراجع باللغة العربية.
- ثانيا اعتماد البنك على المخطط المحاسبي الوطني PCN.
- ثالثا استغراق مدة طويلة في جمع المعلومات.

الفصل الثانـــي

آليــة القرض التنقيطي

مقدمة الفصل

تحتل المصارف مركزا متميزا وتلعب دور هاما في الحياة الاقتصادية لجميع الدول، لذلك لا يمكن تصور دولة بدون دعامة اقتصادية تتمثل في الجهاز المصرفي والذي يكون أساس توجيه وتسيير شؤونها وأمورها الاقتصادية خاصة مع تطور الزمن، وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها ولعلاقتها الوطيدة والواسعة بالحكومات والمؤسسات والأفراد، عن طريق تقديم مختلف الخدمات لجميع الأعوان الاقتصاديين، هذه الخدمات تتجسد أساسا في تحقيق سياستي الادخار والاستثمار الماليين.

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. وعمليات الإقراض للعملاء، لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشروعاتهم، هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف، وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها. ولذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بمختلف أنواعها، بل وهناك سياسيات للإقراض لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية، وذلك بتقييم وضعية المؤسسة لتقدير المخاطر المترتبة عن المشروع وتحديد الضمانات اللازمة لتغطية تلك المخاطر. وهذا بالضبط ما سنتناوله بشيء من التفصيل خلال هذا الفصل والذي سيتمحور أساسا حول:

- القروض البنكية (النشأة، المفهوم، الأنواع، الأهمية والأهداف)؛
- سياسة الإقراض؛
- مخاطر القروض البنكية.

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات جاذبية لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، بالإضافة إلى أهميتها في ربط المؤسسة لهذه الأخيرة من خلال حاجاتها إلى موارد اضافية هذا ما يوفره لها المصرف من خلال منحها القروض اللازمة.

المطلب الأول: النشأة والمفهوم

قبل أن نخوض في تبيين الغاية من القرض وأهم العوامل المتحكمة فيه، سنتعرض أولا لنشأته ولمفهومه.

الفرع الأول: نشأة القروض المصرفية

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة لا بل كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديهم هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليه وذلك لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الاقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه[1].

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة. وبعد أن كان يدفع المودع عمولة ايداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح القروض دون ودائع فعلية مقابل لما لديهم[2].

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: مفهوم القرض المصرفي

تعددت المفاهيم واختلفت ومن أهمهما:

القرض لغة: القرض في اللغة القطع ويقال: قرضه، يقرضه وجمعه قروض، والقرض ما تعطيه لإنسان من مالك على سبيل الاقراض[3].

---

(1) عبد العزيز الدغيم وآخرون، " **تحليل الائتمان ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفية**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006، ص 124

(2) فلوح صافي، "**محاسبة المنشآت المالية**"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة 8، سوريا، 1999، ص 13

(3) شابو هدى وجابري إلهام، "**سياسة منح الائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**"، مذكره ماستر في الادارة المالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2010، ص 24

أو هو الائتمان ويقال ائتمن فلان، أي اعتبره أمينا، وائتمن فلان فلانا على كذا أي اتخذه أمين عليه، والائتمان هو أن تعتبر المرء أمين، أي جدير برد الأمانة إلى أهلها، أي جدير بالثقة[1].

القرض بالمفهوم القانوني: القرض حسب المادة 235 من قانون البنك المؤرخ في 19 أوت 1986 هو"كل عقد بمقتضاه تقدم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو إيداع مؤقت على سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص طبعيين أو معنويين أو الاثنين معًا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع"[2].

وهو أيضا يعني "تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقولا على سبيل الدين أو الربحية أو الوكالة أو الإيجار، أو الإعارة أو الرهن أو لإجراء أي عمل ما. كل هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته"[3] .

أما بلغة الاقتصاد فيقصد بالائتمان "تلك العملية التي بموجبها يقدم البنك للزبون الثقة، وذلك بمنحه مبلغا من المال، أو منحه ضمان معين (الالتزام بتوقيع) مقابل تعهد الزبون بإعادة المبلغ خلال الفترة المتفق عليها وضمن الشروط المحددة في العقد"[4].

المفهوم الحديث للائتمان: هو "علم وفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها، وهذا يعني قيام إدارة الائتمان بدراسة وتحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالمعاملة الائتمانية بهدف الحد والتقليل من مخاطر الائتمان، لضمان استمرارية الائتمان والحد من التغيرات الائتمانية"[5].

المفهوم الشامل: إن القرض المصرفي "عبارة عن تنازل عن بلغ من المال بموجب الائتمان بين المصرف والمقترض، والذي يتم بموجب قيام البنك بإقراض الزبون مبلغا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاته، في المدى القصير والمتوسط والطويل، ويتفق مع الزبون على طريق سداد القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمولات، وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده، إما على أقساط وقد يتم التسديد دفعة واحدة وذلك في تاريخ الاستحقاق"[6] .

---

[1] صديقي أيوب، **"القروض البنكية الموجهة للاستثمار بين تحديات تمويل المشاريع ومشاكل الضمان"**، مذكرة ماستر في مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2013، ص 3

[2] منير ابراهيم الهندي، **"الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية"**، مكتب العربي الحديث،1996، مصر، ص 5

[3] صديقي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 4

[4] شابو هدى وجابري إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 25

[5] محمد داود عثمان، **"إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره"**، منشورات دار الفكر، الطبعة 1، 2013، ص 25

[6] محمد على أحمد البنا، **"القروض المصرفية مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي"**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006، ص 452

الفرع الثالث: خصائص القرض المصرفي

يتميز القرض بالخصائص التالية:[1]

1- المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

2- المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها المصرف المال تحت حوزت عامليه ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد، وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

- مدة قصيرة: بين 18 شهر وسنتين حسب القانون الجزائري.
- مدة متوسطة تتراوح بين 18 شهر وسبعة سنوات.
- مدة طويلة: تتراوح بين سبعة سنوات على الأقل و20 سنة على الأكثر.

3- سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة. وعليه يمكن وضع معدل الفائدة في شكل علاقة كما يلي:

معدل الفائدة= المعدل المرجعي + العمولات

4- الضمانات: تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد. فالمؤسسة المقرضة تأخذ تلك القيم، ويمكن تصنيف الضمانات على صنفين رئيسين هما:

- الضمانات الشخصية: ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق.
- الضمانات الحقيقية: نقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب. ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع، تجهيزات وعقارات. وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين:
  - الرهن الحيازي: يضم هذا الرهن الأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري حيث يجوز للمصرف إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.
  - الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه.

[1] طاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003، ص 55

ومن هذا نستنتج أن عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاثة عناصر هي:

الثقة + المدة + الضمان = القرض

ولا نستطيع أن نحصل على القرض في غياب أحد أو كل هذه العناصر.

المطلب الثاني: الأهمية والأهداف

تعددت أهمية وأهداف القروض المصرفية ونذكر فيمايلي أهمها:

الفرع الأول: أهمية القروض المصرفية

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد بالأموال اللازمة، ويمكن إبراز أهمية القروض في النقاط التالية[1]:

1- زيادة الإنتاج: احتياجات المشروعات الصناعية والزراعية وغيرها إلى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق مواردها الخاصة لذلك فهي تلجأ إلى القروض أو إلى إصدار السندات وطرحها، ويمكننا القول هنا أن المصارف تلعب دورا هاما في تمويل أو زيادة الانتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني.

2- زيادة الاستهلاك: تساهم القروض المصرفية في حصول المساهمين من أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم الائتمان عند ارتفاع دخولهم أو من مدخراتهم المستقبلية.

3- تشغيل الموارد العاطلة: يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة عن طريق تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل، بهذا ينتفع المقترض من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة، تحقق له دخلا مربحا بالمقابل يحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

4- توزيع الموارد المالية الاقراضية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: من خلال القروض المصرفية المقدمة لمختلف القطاعات والأنشطة وتوزيعها على جمي المشاريع وفقا لاحتياجاتها بما يحقق نمو اقتصاديا متوازنا يخدم كل من السياسة الاقراضية والاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف القروض المصرفية

تسعى المصارف بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية تهدف إلى تحقيق أهدافها العامة ويمكن اجمالها في الشكل الموالي الذي يوضح علاقة قرارات الإقراض بأهداف المصرف العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف من عدمه.

[1] شاكر القزويني، **"محاضرات في اقتصاد المصارف"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 13

الشكل رقم (1-1): قرارات الاقتراض وتحقيق أهداف المصرف

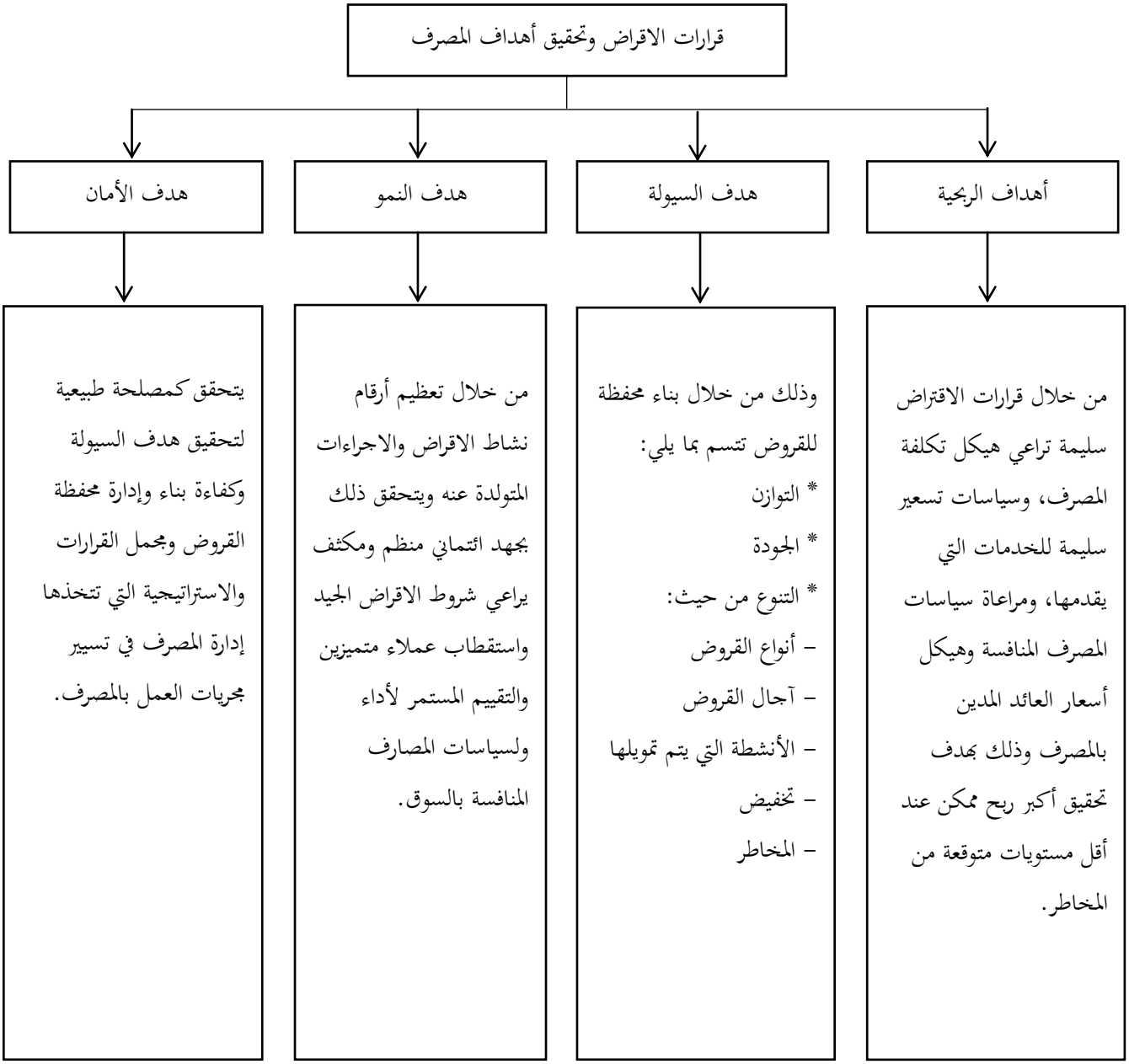

المصدر: حفيان جهاد، **"إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة2012، ص 7

المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية

تختلف القروض وتتحدد لذا أمكن تصنيفها في مجموعات وفقا لأسس مختلفة كما يلي:

الفرع الأول: حسب الغرض من الحصول عليها

تقوم المصارف بعرض عدة أنواع من القروض حسب الغرض منها وهي[1]:

1- الائتمان الاستثماري: هو النوع الذي تمنحه المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات...الخ، يتم تسديد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل.

2- الائتمان التجاري: قد يكون الغرض من حصول الجهة الطالبة للقرض تجاريا، فتستخدم هذا القرض لتمويل رأس المال العامل كشراء المواد الخام أو دفع رواتب أو سداد الالتزامات قصيرة الأجل، لذا فإن هذا النوع من الائتمان قصير الآجل.

3- الائتمان الاستهلاكي: يتعلق بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات أو أفران أو أجهزة حاسوب شخصية، وتقوم عادة المصارف بتقديم هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على طلبه.

الفرع الثاني: حسب الفترة الزمنية

يمكن تقسيم القروض من حيث الفترة الزمنية إلى نوعين رئيسين[2]:

1- قروض قصيرة الآجل: عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت، وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية.*

2- قروض متوسطة وطويلة الآجل: تعتبر القروض متوسطة الأجل إذا امتدت آجالها إلى خمس سنوات وبالتالي توجه لتمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية، أما طويلة الآجل فهي ما يتجاوز آجلها خمس سنوات وتمنح بغرض تمويل مشروعات الاسكان والمشروعات العقارية، بناء المصانع ... الخ.

الفرع الثالث: حسب النشاط الاقتصادي

يمكن تقسيم الائتمان وفقا للنشاط الاقتصادي إلى خمسة أنواع رئيسية وذلك تبعا للقطاع الذي منح القرض من آجله، وهذه الأنواع هي[3]:

1- القروض الصناعية: تمنح لتمويل القطاع الصناعي باحتياجاته ومتطلباته كافة وتكون مختلفة المدة الزمنية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **"البنوك الشاملة عمليتها وإداراتها"**، منشورات الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الاسكندرية، 2000، ص 112

[2] زياد رمضان، **"إدارة مخاطر الائتمان"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، فلسطين، 2003، ص 97-100

* يقصد بها توجيه القروض الممنوحة لاقتناء سلع حقيقية (محاصيل زراعية) التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق الى نقود تستعمل في سداد هذه القروض.

[3] مدحت صادق، **"أدوات وتقنيات مصرفية"**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 256-260

2- قروض التجارة الدولية: لها أهمية نسبية كبيرة من إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة بالرغم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة إجمالا.

3- القروض العقارية: تتعلق بالقروض الممنوحة إلى الأفراد والمؤسسات بغرض شراء الأراضي وبناء المباني وتشييدها. وترتكز على منح الائتمان متوسط الأجل وطويل الأجل فقد تصل إلى أكثر من عشرين عاما.

4- قروض الخدمات: هي تلك القروض التي يمنحها المصرف لتمويل عمليات قطاع الخدمات كالفنادق، شركات الطيران، السياحة... الخ، وتقدم للمؤسسات العاملة في مجال تقديم الخدمات.

5- القروض الزراعية: تمنح لأغراض الحراثة والتسميد والري وجني المحصول ونقله وتسويقه. أهميته النسبية ضئيلة لإجمالي القروض الممنوحة.

الفرع الرابع: حسب الضمان

وتقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى[1]:

1- القروض المضمونة: إن غالبية القروض تكون بضمان يتم الاتفاق عليه قبل الموافقة على منح القرض ويطلق عليه "الضمان التكميلي" وهو نوعين:

- قروض بضمان شخصي: له العديد من الأشكال من أهمها القروض بكفالة شخص معين، ومن الجدير بالذكر أن قدرة الكفيل على السداد وثبات موارده المالية تؤخذ بعين الاعتبار قبل الموافقة على منح القرض.
- قروض بضمان عيني: تكون مصحوبة بضمان عيني ملموس، وإجمالا تحمل هذه القروض في طياتها مخاطر أقل من القروض بضمان شخصي.

2- قروض غير مضمونة: يكتفي فيها وعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي. يمنح هذا النوع بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، هذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

الفرع الخامس: حسب المقترضين

وتقسم حسب المعيار إلى[2]:

1- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛

2- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام؛

3- قروض للمستهلكين وقروض المنتجين وأصحاب الأعمال؛

4- قروض للعملاء وقروض لآخرين.

---

[1] عبد الغفار حنفي، "**إدارة المصارف**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 254

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 114

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، تقوم هذه التقسيمات أساسا على نوعية ومهنة المقترضين.

الفرع السادس: حسب المقرضين

يمكن تقسيم القروض من حيث الجهة التي تقوم بمنح القرض إلى نوعين رئيسيين هما[1]:

1- قروض المصرف الواحد: يقدم المصرف كافة القروض بدون إشراك أي جهة أخرى معه في منح تلك القروض، هذا هو الأساس في العمل المصرفي، وذلك حتى يتمكن المصرف من الاستفادة الكاملة من فوائد تلك القروض والعمولة التي يتقاضاها من المقترضين.

2- القروض المجمعة: وتعني يشترك في تمويل القرض مجموعة من البنوك حيث تتقاسم هذه المصارف التي اشتركت في التمويل الأرباح كما تتقاسم الخسائر والمخاطر الناتجة عن منح هذه القروض.

[1] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 104

المبحث الثاني: السياسة الاقراضية

تتباين سياسات منح الائتمان وفقا لأهداف استراتيجية توظيف الموارد المالية الخاصة بكل بنك، والتي تقع مسؤولية تحديدها على عاتق الادارة العليا (مجلس الإدارة). وبالتالي يمكن القول إنه لا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة بكل البنوك، إلا أن هناك عددًا من المتغيرات الواجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط سياسة الائتمان المصرفي.

المطلب الأول: ماهية سياسة الاقراض

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم ، أهمية وكذا مكونات والعوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية .

الفرع الأول: مفهوم سياسة الاقراض

يمكن تعريف سياسة الاقراض " بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناء كل ذلك، فإن سياسة الاقراض في المصارف يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحله المختلفة وأن تكون هذه القواعد مدروسة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الاقراض"[1].

ويقصد أيضا بسياسة الائتمان " مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، شروط منح الائتمان سياسة التحصيل، إجراءات متابعة الائتمان"[2].

الفرع الثاني: أهمية سياسة الائتمان

يتطلب الأمر وجود سياسية مكتوبة ومعترف بها، فهي عبارة عن إطار يقتضي مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض منها[3] :

1- ضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

2- المصارف كغيرها من المنظمات لها أهداف خاصة تسعى لتحقيقها وكذا سياسة الاقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال المصرف التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار وهي ضرورية إذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.

---

(1) محمد مصطفى السنهوري، "**إدارة البنوك التجارية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص 149

(2) طارق طه، "**إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 354

(3) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "**التنظيم وإدارة البنوك**"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص 139

الفرع الثالث: مكونات سياسة الاقراض

هناك عدد من القرارات المهمة التي يجب أن يتخذها المصرف عند رسم سياسته الاقراضية وتعتبر هذه القرارات مكونات تلك السياسة وتتمثل أهمها في[1] :

1- المنطقة التي يخدمها المصرف: يجب على المصرف تحديد المنطقة التي ينشط فيها سواء أكان ذلك للمصرف ككل أم لفروعه المنتشرة، تعتمد حدود المنطقة على عدة عوامل منها حجم موارده، درجة المنافسة مع المصارف الأخرى، حجم الطلبات... وغيرها.

2- أنواع القروض: على إدارة المصرف أن تحدد أفضل أنواع القروض التي يمكن أن تعمل فيها، ومن أهم العوامل التي تؤخذ في الحسبان عن تحديد الأنواع: الآجل، درجة المخاطرة الائتمانية، التخصيص والتنويع.

3- المشاركة مع مصارف أخرى في منح القروض الكبيرة: في أغلب الأحيان تقوم المصارف الصغيرة بالاشتراك مع مصارف أخرى لتلبية طلبات الاقراض التي تفوق النسبة القانونية إلى مجموع رأس المال واحتياطاته، كما قد تقوم برفض الطلب.

4- سعر الفائدة ومستويات المصروفات الأخرى: توضح السياسة الاقراضية كذلك حدود أسعار الفائدة والمصروفات الأخرى التي تستو فيها من عملائها المقترضين حسب مختلف الأنواع.

5- الأرصدة المعوضة: تنتهج بعض المصارف سياسة الطلب من المقترضين إبقاء جزء من قروضهم دون سحب كأرصدة معوضة للمصارف عن جزء من مخاطرتها وعن الأموال التي اقترضتها.

6- خط الائتمان ومجموعة التسهيلات المصرفية: يعمل المقترض الكبير على تخطيط احتياجاته للأموال ومصادر تمويلها قبل تنفيذه للمشاريع كما يرغب المصرف في تخطيط استعمال أمواله في القروض عن طريق تحديد الشروط الواجب توافرها في المقترض، وهناك العديد من الاتفاقات بين المقترض والمصرف من أهمها: خط الائتمان، مجموعة التسهيلات المصرفية، الالتزام المهيأ.

7- الضمانات المقبولة من قبل المصرف: لغرض تسهيل الإقراض وتقليص مخاطره فإن السياسة الاقراضية يجب أن تشمل تحديد طبيعة الضمان ونوعه ونسبة القروض إلى قيمة الضمانات المرهونة. وهذا يعني أن كل القروض هي من النوع المضمون.

8- صلاحيات الاقراض: وأخيرا السياسة الاقراضية يجب أن تضم تفصيلا للصلاحيات الممنوحة لموظفي القروض والموظفين الكبار. بحيث تحدد صلاحية كل موظف مسؤول من تحليل المعلومات اللازمة لمنح القروض.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، "**إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 296-405

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على سياسة الاقراض

تعتبر السياسة الاقراضية دالة تتأثر بمجموعة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي[1]:

1- رأسمال المصرف: تتأثر السياسة الاقراضية بهذا العامل لسببين هما:

- استخدام الرأسمال واحتياطاته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع.
- له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى المصرف، مما يدل على قدراته في مواجهة المصاعب وتسديد الالتزامات.

2- الظروف الاقتصادية العامة: يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع. من ناحية أخرى، كما زاد استقرار الاقتصاد الوطني كلما استطاع المصرف أن يتساهل في قروضه.

3- حاجات المنطقة التي يخدمها المصرف: إن المصارف مسؤولة عن المشاركة في تطوير المنطقة أو المناطق التي تعمل فيها، لذا فإن سياسة الاقراض يجب أن تختلف بشكل بين من خلال المناطق المختلفة وفقا لحجم ونوعية النشاط بها.

4- حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها: إن اتجاه الودائع إلى الارتفاع المستمر يغري عادة المصرف إلى زيادة توظيفها في الاقراض والاستثمار. كما تعتبر درجة استقرار الودائع أهم خاصية تؤثر على سياسة المصرف في توظيفها وبالتالي في سياسته للإقراض.

5- احتياجات السيولة: تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها وإذا ما احتفظ بالأموال سواء في صورة نقدية أو أصول سائلة أو قابلة للتحويل فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

6- متطلبات الربحية: نظرًا لأن الأرباح لازمة لنجاح المصرف فإنها عامل مهم في رسم سياسة الاقراض فالمصارف التي تسعى إلى زيادة أرباحها أو التي هي بحاجة إلى أرباح أكثر تنتهج سياسة اقراضية متساهلة رغم ما تتحمله لقاء ذلك من مخاطر إضافية.

7- تكلفة الموارد: يعتبر حجم الاقراض الممنوح من المصرف دلالة على قدرة هذه الأخير على توفير الموارد اللازمة، كما ينبغي على المصرف، عند رسم سياسة الاقراض، أن يفاضل بين الموارد المختلفة من حيث تكلفتها.

8- تنافس المصارف مع بعضها ومع المؤسسات المالية الأخرى: من المعلوم أنه كلما قلت المنافسة بين المصارف كلما قل تزاحمها للحصول على العملاء وكلما مالت تلك البنوك نحو التشدد في قروضها والعكس بالعكس.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 390-396

9- قدرة موظفي المصرف المسؤولين عن عمليات الاقراض: كلما زاد تخصص وخبرة ومهارة الموظفين القائمين على تحليل وضعية العملاء كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني وتمكنوا من مراقبة الاقراض بعد منحه.

وعليه فسياسة الاقراض تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لديها من قدرات ومهارات وخبرات.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل طلبات الائتمان

تتجه الجهات الدائنة قبل اتخاذ القرار بمنح الائتمان الى دراسة طلبات التمويل أو الاقراض المقدمة لها حيث تهدف ادارة الائتمان من خلالها للوصول إلى قرار ائتماني سليم.

الفرع الاول: بالنسبة للعملاء الافراد

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة "5C'S " أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير[1] :

1- الشخصية character: تعد شخصية العميل الركيزة الاساسية الاولى في القرار الائتماني، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الاوساط المالية كان أقدر على اقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب. وقياس عامل معنوي كعامل الامانة والنزاهة أمر تكتنفه الصعوبات التي يتم التغلب عليها من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي بمعرفة مستواه المعيشي والاجتماعي والاتصال بالمنشأة والعاملين بها، مورديها والمصارف التي سبق للعميل التعامل معها.

2- القدرة capacity: تعني قدرة العميل غلى تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات... وغيرها. ويتم قياس هذا المعيار عن طريق التعرف على الخبرة الماضية للعميل وتفاصيل مركزه المالي واستقراء المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية.

3- رأس المال capital: يعتبر عنصر أساسي لاعتباره يمثل ملاءة العميل وقدرة حقوق الملكية على تغطية القروض، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

4- الضمان collateral: يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف. وعموما فان هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الاولى في اختيار القرار الائتماني، انما بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية تعكسها دراسة الطلب القرض.

---

[1] حسن سمير عشيش، **"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2010، ص 61

5- الظروف المحيطة conditions: يقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل.

الفرع الثاني: بالنسبة للشركات

مبادئ الائتمان الجيد تتطلب من المصارف الاحاطة بمجموعة من الجوانب بشكل يساهم في تخفيف حدة المخاطر الائتمانية من بينها ما يلي[1] :

1- الشركة وقطاعها: ان الخبرة في الصناعة ذات فائدة كبرى لإدارة الائتمان وتشمل عملية التحليل التركيز على السوق من خلال الجوانب التالية:

- فهم الصناعة التي تنتمي اليها الشركة.
- الاسواق التي تتعامل الشركة من خلالها.
- كيف تحصل الشركة على اموالها.
- المنتجات والخدمات التي تبيعها، الاسواق المتاحة وأسعار المنتجات.
- تحديد المنافسين الرئيسيين للشركة وحصتها من السوق.

2- الادارة: إن نوعية الادارة في شركة ما تعد عاملا مهما في نجاحها وقوتها المالية ومع ذلك فإن الحكم على الادارة يجب أن يكون مبنيا على أسس أكثر موضوعية (المؤشرات). إن عمق تجربة الادارة لا يمكن اعتباره بحد ذاته حماية وضمانة لكنه يؤكد بأن الإدارة تعرف طبيعة عملها. والعكس نقص الخبرة يفرض على الإدارة عدم التوسع في الاقراض إلى أن تمتلك سجلا جيدا من الخبرة.

3- التركيز الاستراتيجي: عند تقدم طلب القرض يمتد لعدد من السنوات على إدارة الائتمان أن تولي اهتمام بالغ فيما إذا كانت هذه الشركة ستكون موجودة في نهاية ذلك الوقت، هذا ما يتطلب تقييمها لمركز العميل الاستراتيجي طويل الأمد في السوق يمكن الحكم عليه طبقا لمعايير هي:

- اتجاه العميل: وجوب توفر سبب استراتيجي مقنع لطلب الشركة القرض متوسطة الأمد كما يجب عليها أن تعلم ماذا تحاول أن تحقق وكيف ستنجح في أسواقها ضد المنافسين.
- التدفقات النقدية والربحية: تشكل السرعة المحتملة لاسترداد القرض والربحية المتوقعة فيما يخص الأموال المقترضة قضايا اساسية تحكم ادارة الائتمان بها على التوقعات الاستراتيجية بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية.

[1] محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 85

- الميزة التنافسية: تهتم بإعطاء الشركة افضلية على منافسيها في السلع التي تبيعها أو الخدمات التي تقدمها. والجزء الاكبر من الميزة التنافسية التي تأمل الشركة تحقيقها يعود إلى طبيعة وجودة وسعر منتجاتها.

المطلب الثالث: مراحل العملية الاقراضية

تقوم المصارف بتحديد إجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة أطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محدودة وموحدة لتنفيذ العملية الاقراضية، التي تتم عبر المراحل التالية:

الفرع الأول: الوثائق[1]

تعتبر عملية توثيق طلب الائتمان الخطوة الأولى في التعامل مع طلب الائتمان ودراسته، ويتم طلب هذه الوثائق من طالب الائتمان سواء كان شخص طبيعيا أو اعتباريا.

فالغاية منها، إلى جانب المتطلبات الأخرى هي تمكين إدارة الائتمان من إنشاء ملف خاص لكل عميل ومع مراعاة حرص إدارة الائتمان على تحديث هذه الوثائق والمستندات بشكل دائم ومستمر لتحديد التغيرات الحاصلة لدى العميل إن وجدت، وتضم هذه الوثائق:

1- طلب خطي من طرف المقترض يحدد فيه التسهيلات، التمويل المطلوب الغرض منه والضمانات المقترحة، وإن يكون موقع منه أو من المفوضين بالتوقيع عن الشركة ويحدد به تاريخ تقديم الطلب.

يتقدم العميل بطلب خطي إلى إدارة الائتمان في حالة طلبه تعديل تسهيلاته الائتمانية بالزيادة أو النقصان أو في حالة تجديد السقوف الائتمانية الممنوحة له.

2- الوثائق والمستندات الخاصة بنشاط أو عمل طالب التسهيلات الائتمانية وتضم الوثائق التالية:

- شهادة تسجيل الشركة.
- رخصة مهن سارية المفعول.
- شهادة تسجيل تاجر إذا كان مؤسسة فردية.
- عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركات المساهمة العامة ومحدودة المسؤولية للتحقق من مدى تمكنها من الاقتراض من المصارف وكم هي نسبة الاقراض إلى رأس المال.
- شهادة تصنيف مقاول سارية المفعول إذا كان طلب الائتمان شركة مقاولات.
- كشف بالمشاريع قيد التنفيذ، والمشاريع المنفذة بالنسبة للمقاولين.
- تقدير العقار المقترح تقديمه من قبل المقدر المعتمد للمصرف وحسب المبلغ المطلوب.

[1] محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

3- بيانات مالية – قوائم مالية-: يفضل أن تكون لأخر ثلاثة سنوات وأن تكون أصولية ومدققة تشمل هذه القوائم المالية: قائمة الميزانية العمومية، وقائمة الدخل – الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية مع امكانية الحصول على ميزان مراجعة يعكس وضع العميل خلال فترة التقدم بطلبه.

4- كشف حسابات العميل – طالب التسهيلات الائتمانية-لدى المصارف التي يتعامل معها الآخر ستة أشهر على الأقل وأن تكون حديثة، ويتم من خلال دراسة هذه الكشوفات تحديد مسار نشاطه المصرفي مع المصارف الأخرى، أما من خلال حسابه الطلب الجاري أو في مجال التسهيلات الائتمانية الحاصل عليها كالجاري مدين، السحب على المكشوف ويتم تحليلها والخروج بمجموعة من المؤشرات من أداء حساباته والتي تكون ايجابية أو سلبية.

الفرع الثاني: الخطوات

تمر العملية الاقراضية بالعديد من المراحل نذكر أهمها[1]:

1- التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب للقرض، تقدم إدارة الائتمان نيابة عن المصرف بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد سلع القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

2- طلب الضمان التكميلي: ضمن هذا الإجراء فإن إدارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

3- توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان، أي إدارة الائتمان وطالب الائتمان، على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقان. فإذا اتفقا، فإنهما يقومان بتوقيع عقد لكافة الشروط.

4- صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد القرض بين المصرف والعميل مقدم الطلب للائتمان، يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل.

5- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق المصرف أو تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض.

6- تحصيل القرض: يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عن المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى،

[1] زغاش أمال، جاهمي ليلى، "**إدارة مخاطر القروض المصرفية في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2009، ص 31

ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

7- التقييم اللاحق: وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للمصرف لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

8- بنك المعلومات: من الضروري المرور بهذه الأجواء المتمثلة في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات، أي وصفها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم البيانات المستقبلية ووضع الأهداف الأولية.

والشكل الموالي يبين هذه الخطوات: **شكل رقم (1-2): خطوات أساسية لمنح الائتمان.**

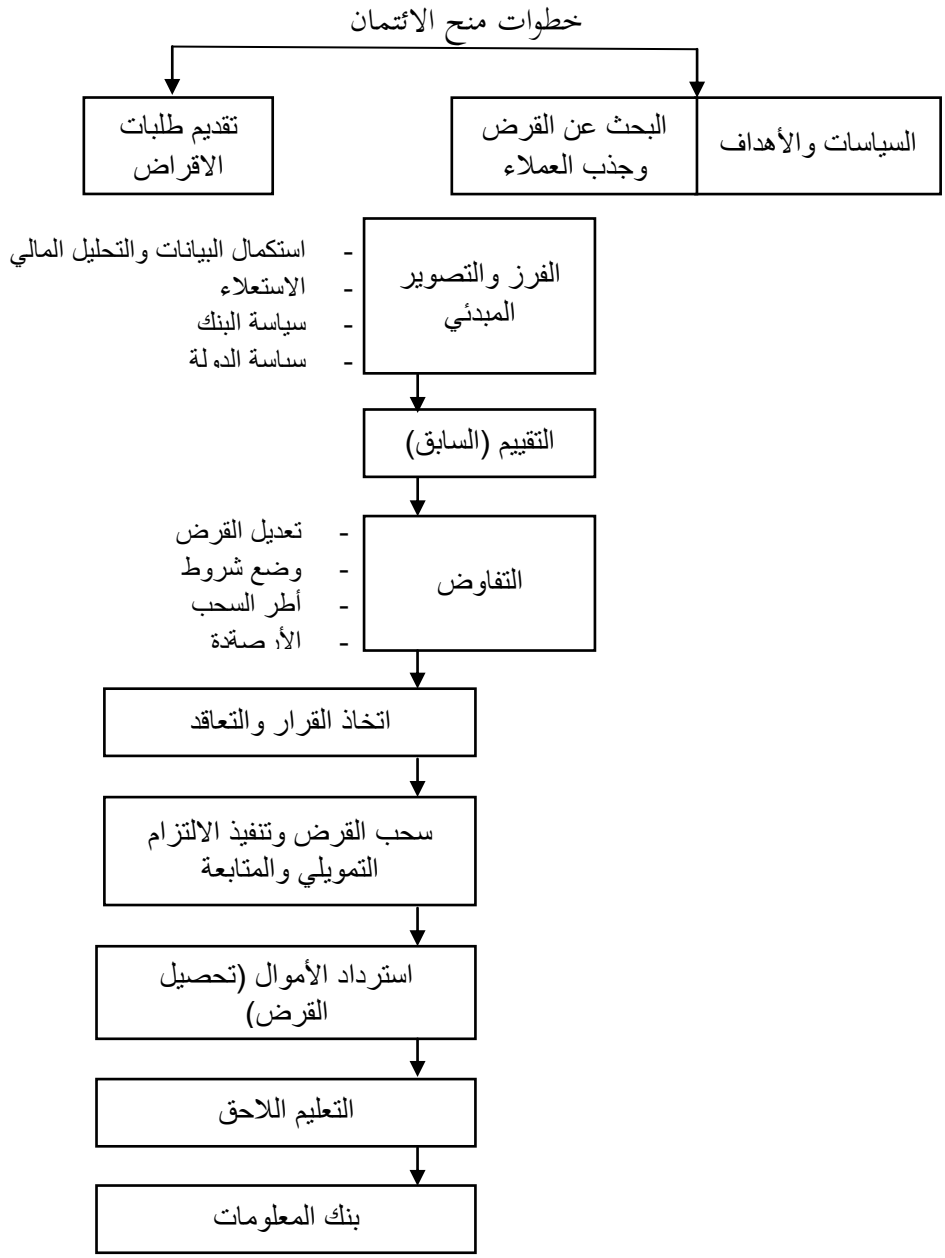

المصدر: طارق طه، **"إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت"**، دار الجامعية الجديدة عمان، 2007، ص 267

المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية

تواجه المصارف عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للمصارف. وبفعل تحولات هذا الأخير، تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل المصارف دوما للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة، هذا ما دفع بها لمحاولة قياس والتنبؤ بهذه المخاطر من خلال استخدام الأساليب النسب المالية.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب مخاطر القروض

تعددت المفاهيم المتعلقة بالخطر وتنوعت أسبابه من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المخاطرة والمخاطرة المصرفية

يمكن تعريف المخاطرة بأنها "ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدًا، يقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها امكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة"[1]. كما تعرف المخاطرة المصرفية كما يلي: توجد مخاطر الائتمان بسبب الاحتمال بأن التسديد قد لا يتم من قبل المدين ويمكن تعريف المخاطرة الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون وعدم قدرته على تسديد ما مدين به كاملا أو في الوقت المحدد.

والمخاطرة الائتمانية هي " شكل من المخاطرة المتقابلة والمخاطر المتقابلة هي تلك المخاطر التي تحدث عند فشل الطرف الآخر للعقد أو الاتفاق ما يترتب عليه من التزامات تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة"[2].

أيضا هي: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها على استثمار معين."[3]

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان المصرفي بصورة أكثر تحديدًا على النحو التالي: " تشير مخاطر الائتمان المصرفي إلى تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم التأكد المقرض والبنك من قيام المقترض وهو العميل بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه." [4]

---

[1] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص150

[2] عدنان تايه النعيمي، **"إدارة الائتمان منظور شمولي"**، دار المسيرة، عمان، دون سنة نشر، ص 244

[3] شعبان فرج، **"العمليات المصرفية وإدارة المخاطر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 61

[4] طارق طه، **"إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"**، مرجع سبق ذكره، ص 339

الفرع الثاني: أسباب المخاطر المصرفية

تتنوع أسباب المخاطر الائتمانية بتنوع مصدرها وتتلخص هذه المصادر وأسباب نشوئها بما يلي[1]:

1- المتعامل 2- المنافسة 3- شركاء الأعمال وتضارب المصالح
4- التشغيل 5- التمويل 6- الظروف السياسية
7- عدم التنويع 8- القوانين والأنظمة 9- الشهرة "سمعة المصرف"
10- التكنولوجيا 11- الجمهور عموما 12- الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى

وفي هذا الصدد كذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل خارجية وداخلية من خلالهما تتحقق المخاطر الائتمانية منها[2]:

العوامل الخارجية وتتمثل أساسا في:

- التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- التغيرات المسجلة في حركة السوق والتي تترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل.

العوامل الداخلية: وتتمثل بدورها أساسا في:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

نظرًا للمحيط المصرفي وكذا طبيعة الأنشطة المصرفية، فالمهام المصرفية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى، وفيما يلي عرض موجز لأهم مخاطر القطاع المصرفي:

1- المخاطر الائتمانية[3] :تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث الخسائر المحتملة، حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى الاعسار.

---

[1] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 188

[2] سمير الخطيب، **"قياس إدارة مخاطر البنوك"**، منشآت المصارف، الاسكندرية، 2005، ص 128

[3] طارق عبد العال حماد، **"إدارة المخاطر"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 196

2- مخاطر السيولة [1]: تعتبر مخاطر السيولة مخاطرة رئيسية ويتم في الغالب تعريفها بطرق مختلفة :

- عدم وجود سيولة كافية.
- احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السابقة.
- القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية.

وهناك معنى آخر شائع لمخاطرة السيولة وهي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج ومن هذا المنطق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة.

وتعني أيضا مخاطر السيولة أنها مواجهة صعوبات في تدبير الأموال، وإذن ترتبط مخاطرة السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة، ومثل هذه القدرة هي في الواقع محصلة نوعين من العوامل هما:

- السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت.
- سيولة المصرف.

ويتفاعل العاملان لتقرير ظروف التمويل.

3- مخاطر أسعار الفائدة[2]: تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى المصرف.

وتعرف أيضا بأنها "مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا، وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا لمخاطرة أسعار الفائدة، فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطرة أن تهبط الايرادات بهبوط أسعار القائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان ايرادات وتكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا"[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 196

[2] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 237

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 197

4- مخاطرة التسعير[1]: تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية. وهنا تجدر الاشارة إلى أن هناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير منها:

- عوامل خارجية: الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة.
- عوامل داخلية: الوحدة الاقتصادية نفسها.

5- مخاطرة السوق[2]: مخاطرة السوق هي مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول اثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات. وتوجد مخاطرة السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن، ومكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسائر الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة سوف ينتج عنه خسارة سوقية للفترة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية.

6- مخاطرة الصرف الأجنبي[3] : تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الايرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قسم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية.

ان مخاطرة الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي ومخاطرة الصرف الأجنبي مكون في مخاطرة السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى.

7- مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات[4] : مخاطرة القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإن مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد، وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للمصرف.

---

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 238

[2] نفس المرجع، ص 240

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 198

[4] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 241

8- المخاطرة التشغيلية[1] : المخاطرة التشغيلية هي تلك المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر. ويمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة ولا تتخذ اجراءات تصحيحية، وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين:

- المستوى الفني: عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قاصرة.
- المستوى التنظيمي: ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة.

9- المخاطر الفنية: تغطي المخاطر الفنية عددًا كبيرًا من المخاطر المحددة، وتشمل:

- أخطاء في عملية تسجيل المعاملات.
- أوجه القصور في نظام المعلومات.
- غياب أدوات كافية لقياس المخاطر.

ويمكن تلخيص المخاطر السابقة في الشكل التالي:

شكل رقم (1-3): المخاطر المصرفية الرئيسية

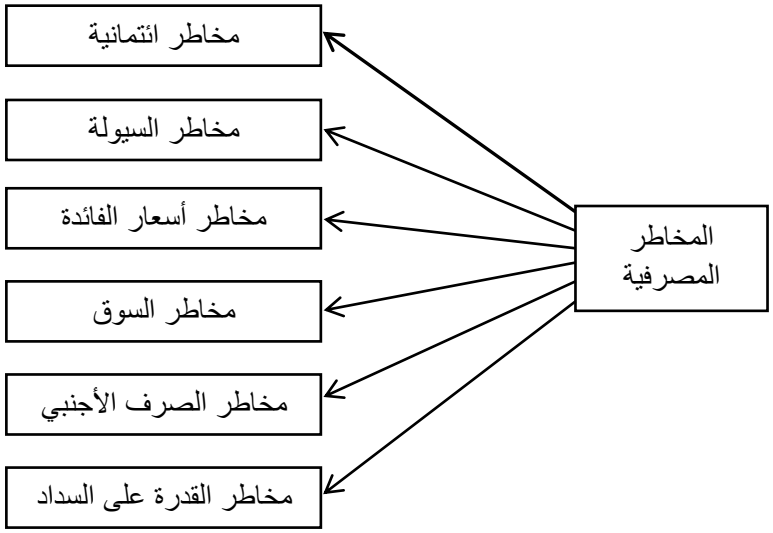

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 196

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 199

المطلب الثالث: تقدير وتقييم الخاطر المصرفية

إن المصرف عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين على السداد، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقديم الخطر مسبقا، وباستعمال طرق ووسائل متعددة. وفيما يلي سنوضح الطريقة التقليدية الأكثر استعمالا وهي: طريقة النسب المالية.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

يعتبر من أسهل وأبسط أدوات التحليل للوضعية المالية للمؤسسة وذلك انطلاقا من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج ومن خلاله يمكن الاستدلال على وجود نسبة السداد لدى العميل، ويمكن تعريف النسبة على أنه "علاقة بين رقمين وناتج هذه العلاقة لا قيمة له إلا إذا قورن مع نسبة مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية"[1].

الفرع الثاني: أهم النسب المالية

يمكن تلخيص أهم النسب المالية في الجدول الموالي

جدول رقم (1-1): ملخص لأهم النسب المالية

التصنيف	النسب	الدلالة	المعادلة
نسب السيولة	1/ نسبة التداول	-ما مدى قدرة العميل على سداد التزاماته قصيرة الأجل؟	= الأصول المتداول / الخصوم المتداولة
	2/ نسبة التداول السريعة	-مدى قدرة العميل على سداد التزاماته دون حاجة لبيع مخزونه؟	= $\frac{-b\pm\sqrt{b^2-4ac}}{\text{الخصوم المتداول}}$
نسب النشاط	1/ معدل دوران المخزون	-مدى كفاءة العميل في إدارة مخزونه؟ -أصول لوليد المبيعات؟	= صافي المبيعات / الخزون
	2/ معدل دوان الأصول		= صافي المبيعات / إجمالي الأصول
نسب الرفع المالي	1/ معدل الاقتراض	- ما هو المعدل الذي وصل إليه العميل في تمويل أصوله من أموال الغير (المقترضين)؟	= إجمالي القروض / إجمالي الأصول
	2/ معدل تغطية الفوائد	- مدى قدرة صافي رح عمليات العميل على تغطية الفوائد؟	= الربح قبل الفوائد و الضرائب / الفوائد
نسب الربحية	1/ معدل العائد على الاستثمار	- مدى ربحية التي حققها العميل من الاستثمار؟	= صافي الدخل / إجمالي الأصول

[1] حنفي عبد الغفار وسمية قرباقص، **"الادارة المالية"**، الميسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 85

	2/ هامش الربح	– المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أرباح العميل قبل الحول إلى خسائر	= صافي الدخل / صافي المبيعات
نسب القيمة السوقية	1/ معدل السعر للربحية 2/ معدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية	– مدى قدرة تقييم المستثمر لأسهم العميل؟ – مدى قوة أسهم العميل في السوق؟	= السعر السوقي السهم / ربحية السهم = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية الحالية للشهر

المصدر: من إعداد الطلبة

الفرع الثالث: عيوب وحدود استخدام النسب المالية

على الرغم من أهمية النسب الحالية إلا أن هناك حدود وعيوب لاستخدام هذه النسب أهمها[1]:

1- أنها تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون (يوم إقفال قوائم المركز المالي) ولذلك فهي لا تظهر التغيرات التي تحدث على مر السنين.

2- بعض النسب تعالج إجماليات وغالبا ما تكون مظللة لأنها تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها.

3- النسب المالية هي أداة وليست غاية في حد ذاتها، إذ تعطينا مؤشرات عن الادارة فقط، ولا تقوم بتقديم التفسيرات أو الحلول للمشاكل.

4- تؤثر المعالجة المحاسبة لأي بند من بنود الميزانية على نتيجة التحليل فما يعتبره البعض أصلا متداولا يعتبره البعض الآخر اصلا شبه ثابت، وبالتالي قد نصل لنتيجتين مختلفتين من نفس الميزانية

5- النسب المالية هي علاقة كمية ونسبية بين بنود تاريخ محدد أو تاريخين محددين، ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها.

6- التضخم وأثره على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متعددة.

[1] سامر جلدة، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة، الطبعة 1، عمان، 2009، ص 176

خاتمة الفصل:

يتمثل دور المصارف في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها في شكل قروض بأشكال أخرى مختلفة من جهة ثانية، حيث تحقق المصارف من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص ولكن على المصارف أن تعترف بوجود احتمال لعدم استرجاع أموالها سواء كليا أو جزئيا، وذلك في مواعيد استحقاقها وهو ما يولد مخاطرة القرض التي تتمثل في الفرق بين قيمة القروض الممنوحة من المصارف ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها مستقبلا من مقترضيها.

فمخاطرة تلك القروض لا يمكن الحد منها كليا، لكن إذا أحسنت المصارف استعمال أدوات تسيير وتحليل تلك المخاطر فإنه بإمكانها التقليل منها إلى أدنى حد ممكن وبالرغم من سهولة وبساطة النسب المالية وكذا مساهمتها في هذا الأمر إلا أنها تعاني من عيوب وحدود جعلت المصارف تبحث عن حلول أخرى ووسائل مساعدة للتنبؤ ومن ثم الوقاية من المخاطر من أهم هذه الوسائل طريقة التنقيط والتي سيتم تناولها بإسهاب خلال الفصل الموالي.

الفصل الثانـــي

آليــة القرض التنقيطي

مقدمة الفصل

بالرغم من الإجراءات التي يبذلها المصرفي في دراسة وتحليل المخاطر التي يتعرض لها البنك خاصة فيما يتعلق بمنح القرض، إلا أن الخطر يبقى دائما. لذا فالمصرفي يتخذ قراراته في حالة من عدم التأكد، ويلجأ أيضا إلى إجراءات وقائية إلا أن كل هذا لا يحمي البنك بشكل تام. هذا ما يدفعه للاستعانة بالطرق والتقنيات الاحصائية.

وتعتبر طريقة القرض التنقيطي إحدى الطرق الأكثر فعالية والمتبعة في تحديد الخطر والتي يمكن أن تساعد البنك في اتخاذ قراراته. وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل والذي سيتمحور أساسا حول:

- تقنية التنقيط (نشأه، مفهوم، مبادئ، استعمالات وأهداف)؛
- مراحل وتقنيات إعداد نموذج للتنقيط؛
- تقييم لطريقة التنقيط (عرض لأهم الدراسات التي تناولت الموضوع، دراسة مقارنة بين التنقيط والطرق الكلاسيكية وعرض لأهم المزايا والعيوب).

المبحث الأول: ماهية القرض التنقيطي

بالرغم من كون الطرق الكلاسيكية ساعدة البنوك التجارية كثيرا من خلال حساب نسبة الخطر في القروض إلا أن نموذج القرض التنقيطي قد يعتبر الاحدث.

المطلب الأول: النشأة والمفهوم

يتم في هذا المطلب التطرق إلى كلا من نشأة ومفهوم القرض التنقيطي.

الفرع الأول: نشأة القرض التنقيطي

إن نشأة طريقة القرض التنقيطي حديثة، حيث ظهرت الدراسات الأولى الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية التسعينيات على يد (Admister, Altman, Beaver) وطورت لاحقا في فرنسا على يد (M.Schlasser).ولقد اعتمدت هذه الدراسات على القيام بتصنيف المؤسسات واعطاء كل مؤسسة نقطة (Score)انطاقا من الدالة التنقيطية التي تحسب عن طريق التحليل الشعاعي الاستقصائي.

وقد عرفت هذه الطريقة تطورا معتبرا بفضل تطور الوسائل المستعملة في معالجة المعطيات مثل الاعلام الالي. والطرق الاحصائية التي اصبحت بدورها غير مستقرة ومعقدة[1] .

ويمكن عرض أهم 10 محطات مر عبرها القرض التنقيطي في الجدول التالي:

[1] لعباري أميرة ولعيادة بسمة، "**تقدير خطر منح القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي1945، قالمة، دفعة2014، ص 33

جدول رقم (2-1): القرض التنقيطي في 10 محطات

التاريخ	الحدث
2000ق.م	أول استخدام للقرض في أسيا، بابلون في مصر.
1851	أول استعمال لتدوين (ترتيب) القروض من طرف John bradstreet للتجار الطالبين للقروض(و.م.أ).
1909	John M. Moody نشر لأول مرة شبكة من التداوين وذلك للالتزام التجاري المفاوضة في السوق الأولي (و.م.أ).
1927	أول "مكتب ائتمان" أنشأ في المانيا.
1941	David Durand استاذ تسيير في MIT كتب تقرير، واقتراح استخدام الاحصاء لاتخاذ القرار بالنسبة لمنح القروض (و.م.أ).
1958	اول استخدام للتنقيط من طرف American Investments
1970-1967	- Altman انشأ "z-score"(الدالةz) من خلال التحليل التمايز المتعدد. - تنظيم مكاتب الائتمان من خلال the credit reporting act ،(و.م.أ).
1995	شركة تأمين الرهن العقاري Fredy Mac et Fannie Mae تستخدم القرض التنقيطي(و.م.أ).
2000	Moody's kmv : يدخل الخط المحسوب (Riskcalc) للتنقيط للنسب المالية (Financial ratio scoring-FRS).
2004	Bâle 2: يقترح استخدام الطرق الاحصائية للتنبؤ بمخاطر القروض.

Source: Rayon Anderson, **the credit scorning tool kit**, oxford university press, 2007, p28

فرع الثاني: مفهوم القرض التنقيطي

اختلفت وتعددت المفاهيم التي تطرقت الى القرض التنقيطي ولكن قبل ذكرها فمن الضروري بمكان التعرف على مصطلح التنقيط.

1- كلمة سكورينغ (scoring):

لغة: "تعود الى أصل إنجليزي ومعناها التنقيط وتحمل في مضمونها التقييم والترتيب".[1]

إحصائيا: "يتمثل في العديد من الطرق التي تؤدي إلى ترتيب الأفراد ضمن مجموعة معروفة مسبقا"[2]

2- القرض التنقيطي[3] :

- حسب(Flaman,1997): هو ألية لتقديم نقطة(رتبة) إلى مقترض محتمل من اجل تقدير الأداء المستقبلي للقرض.
- حسب (Caire et kossmann,2003): القرض التنقيطي يستعمل مقاييس كمية للأداء، وخصائص القروض السابقة للتنبؤ بأداء القرض المستقبلي ذو الخصائص المماثلة. القرض التنقيطي لا يقبل، يرفض طلب القرض وإنما يعمل على التنبؤ باحتمالية عدم الوفاء بالالتزام.
- حسب (thomas et al, 2002): القرض التنقيطي يمثل مجموعة نماذج، قرارات وتقنيات التي تساعد على اتخاذ قرار تقديم قرض الاستهلاك.

العديد من الشروحات التي تصب في معنى أو دور القرض التنقيطي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2 –1): عملية القرض التنقيطي

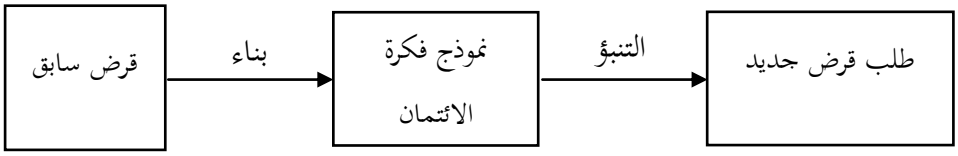

Source **:** Yang Liu, **new issues in credit scoring application**, working paper, institut fur wirtschafts informatik Germany, n°16, 2001, p 32

[1] علوان خالد، **"محاولة تقدير خطر منح القرض باستعمال نموذج القرض التنقيطي"**، مذكرة مهندس دولة في التخطيط والاحصاء، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء سابقا، الجزائر، دفعة 2008، ص 52

[2] Hassen Mathlouthi, **"cours information de méthodes de scoring"**, école supérieure de statistique et d'analyse de l'informatique, université de Carthage, Tunis, 2013/2014, p. 4.

[3] Boubacar Diablo, **"un modèle de crédit scoring pour une institution de microfinance africaine",** séminaire de recherche (discutant Magloire lanha), université d'Orléans, 2006, p. 4.

من التعريف السابق يمكن التوصل إلى التعريف الشامل التالي: القرض التنقيطي هو اداة لتسيير المخاطر ويهدف للتنبؤ باحتمالية عدم القدرة على الوفاء بالالتزام معتمدا على الأساليب والنماذج الاحصائية.

3- طريقة القرض التنقيطي: طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة يكل زبون تعبر عن ملاءته المالية، فهي إذن من طرق التنبؤ الاحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة[1] .

تهدف البنوك من خلال هذه الطريقة ربح الوقت وتخفيض تكاليف دراسة طلب القرض حيث يتم استعمالها في حالة القروض الاستهلاكية والموجهة للأفراد بصورة كبيرة وبشكل واسع[2] .

وبصفة أدق: " التنقيط هي طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسة المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة، وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة أو (note-score). وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزبون، وهذا كله من أجل التنبؤ بمخاطر القرض الممنوح له ومحاولة تقليلها[3] .

المطلب الثاني: مبادئ واستعمالات القرض التنقيطي

إن القرض التنقيطي عبارة عن تقنية تحليل موجهة لتشخيص الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وهذا لمعرفة اي من المؤسسات متذبذبة عن طريق حسابات للمؤسسة وهو يقوم على عدة مبادئ وله عدة استعمالات.

الفرع الأول: مبادئ القرض التنقيطي

يقوم القرض التنقيطي على عدة مبادئ أهمها[4] :

1- تعيين عدد معين من النسب (ratios) الاقتصادية والمالية والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين أو ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات:

2- القيام بتحليل احصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون.

3- اختيار عدد مناسب من النيب المالية.

4- تشكيل توليفة خطية تسمى دالة التنقيط (scoring)، شكلها $Z=\sum_{i=1}^{n} \alpha i * Ri + \beta$

5- إعطاء نقطة أو علامة (score)لكل مؤسسة والتي من خلالها يمكن تصنيف المؤسسة إن كانت سليمة أو عاجزة.

---

(1) Mohamed Touati Tliba, **estimation de risque de credit et qualite de l'information comptable en Algerie** revue de sciences commerciales et de gestion, n°1, Ecole Supérieur de Commerce, Algérie, 2003, p. 75.

(2) بلعزوز بن علي محمد الطيب أحمد، "**دليلك في الاقتصاد**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2003، ص61-62

(3) العايب ياسين، "**استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة2008، ص 34

(4) المرجع نفسه، ص 42

الفرع الثاني: استعمالات القرض التنقيطي

تهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر إتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية[1] :

1- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج احصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل زبون، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة اخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

المطلب الثالث: أهداف القرض التنقيطي

إن أهداف طريقة التنقيط مستعملة من طرف مؤسسات الاقراض من اجل تقدير إمكانية السداد لدى أحد زبائنها قبل منحه القرض تسمح ب[2] :

1- التسبيق بمعرفة وضعية عجز مستقبلية وذلك من خلال ملاحقة المؤسسات مسبقا وعليه فهي تهدف إلى تحديد بصورة واضحة المؤسسات الجيدة والمؤسسات العاجزة من خلال استخدام قيمة شاملة وفقا لسلم التنقيط.

---

[1] حليمي شوقي وبكوش أحمد، "**دراسة تحليلية لقرض scoring ومدى أهميته في البنوك الجزائرية**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، دفعة2008، ص 25

[2] مزياني نور الدين وآخرون، "**أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك**"، الملتقى الوطني السادس، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، بدون سنة، ص 6

2- تحديد النقطة والتي من خلالها تسهل عملية التقدير لتحديد وتمييز المؤسسات الجيدة عن تلك التي تواجه صعوبات قد توصلها إلى العجز.

3- التقليل من خطر الخسارة الكلية للقرض الممنوح وذلك بضمان اختيار جيد للملفات.

4- الاسراع في العمليات الادارية في أخذ القرار وذلك من خلال استعمال المعلوماتية التي تسمح بحساب سريع للنقطة(score).

5- تنظيم قاعدة من المعلومات المتجانسة حول المؤسسات تأكيدا للتلاحم في السياسة المتبعة في اختيار الأخطار.

6- إعداد ملاحظات صغيرة عن الأخطار التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تؤتي ثمارها مستقبلا حيث تساعد في الرؤية الواضحة للخطر أو تسهل تسييرها.

7- حصول الزبون على فائدة تجارية حيث يتحصل على الرد حول القرض المطلوب في ظرف قصير يسمح له باستغلال الفرص المتاحة له.

المبحث الثاني: مراحل إعداد نموذج القرض التنقيطي

يتطلب اعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات المكملة لبعضها التي يجب احترامها للوصول إلى نتائج مقبولة.

المطلب الأول: تشكيل قاعدة المعطيات

إن تشكيل قاعدة المعطيات أو بمفهوم آخر "المعاينة" من أهم مراحل إعداد النموذج. إذ يتم خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف نظرا لعدم إمكانية دراسته كله، ولكن يجب أن تكون العينة ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع، للحصول على نتائج قابلة للتعميم.

الفرع الأول: تجميع المعلومات[1]

تعتبر المرحلة الاولى هي الضرورية حيث يتم جمع المعلومات المرتبطة بالزبون، حيث يطلب البنك ان يكون ملف طلب القرض متضمنا لعدة وثائق تحتوي على المعلومات عن الحالة المالية وأهم الوثائق التي يجب توفرها في الملف طلب القرض:

1- ميزانية لثلاث سنوات أخيرة في النشاط.

2- جدول حسابات النتائج TCR.

3- مخطط الخزينة.

4- المخطط المالي.

هذه المعلومات المتحصل عليها تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: إعداد العينة

نقوم بسحب العينة من المجتمع المقصود بالدراسة حيث تكون هذه العينة ممثلة لمجتمعها بشكل كافي مع الأخذ بعين الاعتبار[2] :

1- العشوائية في السحب: حتى تكون العينة ممثلة لمجتمعها شكل كافي حيث تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة معا.

2- إدماج القروض المرفوضة في العينة حتى تعطي نظرة حقيقية للمجتمع يمكن عندئذ ان نستخلص ان النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

- عينة الإنشاء: استخراج دالة التنقيط يكون على أساس معطياتها.
- عينة الإثبات: وذلك لدراسة مدى نجاعة نموذج التنقيط المستخرج من عينة الإنشاء.

---

[1] لعباري أميرة ولعيادة بسمة، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص43

الفرع الثالث: انتقاء المتغيرات

تقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، تنقسم هذه لمتغيرات إلى نوعين:

1- المتغيرات التفسيرية: تنقسم بدورها إلى[1] :

- متغيرات محاسبية: هي متغيرات قياسية تأخذ قيم عددية يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- متغيرات فوق محاسبية: هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية، إي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

2- المتغير الكيفي[2] :

الذي يمثل حالة المؤسسة بعد قيام البنك بإقراضها ونميز بين نوعين:

- مؤسسات لم تجد صعوبة في التسديد وبالتالي تعتبر مؤسسات سليمة.
- مؤسسات وجدت صعوبات في التسديد وبالتالي تعتبر مؤسسات عاجزة.

المطلب الثاني: التحليل التمييزي.

هناك عدة تقنيات لتقدير نماذج التنقيط لكننا سنقوم بعرض أهمها وهي: التحليل التمييزي.

الفرع الأول: تعريف التحليل التمييزي

التحليل التمييزي هو "عبارة عن اسلوب إحصائي يعطي مقياسا كافيا لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون"[3] .

كما يعرف التحليل التمييزي بأنه "تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع بالاعتماد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع عندئذ يمكن لهذه العينة إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه"[4].

---

[1] محمد بن بوزيان وسوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة مخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 18/17أفريل2007، ص4

[2] لعباري أميرة ولعيادة بسمة، مرجع سبق ذكره، ص53

[3] المرجع نفسه، ص54

[4] Sylvie de caussergues, **"gestion de la banque",** dunod éditeur de savoir, 2éme edition, 1996, p.176.

وتستعمل البنوك طريقة التحليل التمييزي للتقليل من خطر منح القروض، حيث تأخذ الطريقة بعين الاعتبار مجموعة من الخصائص المشتركة التي تتعلق بالمؤسسات ومحيطها لتقوم بإنشاء تركيبة أو توليفة خطية تسمح للبنك بمعرفة أي من هذه الخصائص يمكنه تمييز وبصفة دقيقة الحالة المالية للمؤسسة[1] .

الفرع الثاني: تحديد صيغة النموذج[2].

إن المتغيرات "النسب" المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تجعل متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي، يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة بمعامل يسمى معامل الترجيح حيث يعبر ذلك المعامل عن مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للمؤسسة.

ويمكن وضع الدالة في الشكل الاتي:

$$Z=\alpha_1 R_1+\alpha_2 R_2+\dots+\alpha_n R_n+\beta$$
$$Z=\sum \alpha_n R_n+\beta$$

حيث:

α:معامل الترجيح

R: نسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر

β:ثابت ويعبر عن جزء ثابت من درجة الخطر

المطلب الثالث: تعيين نقطة التمييز وقياس دقة النموذج

إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب دلالة من النسب الأخرى وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر "مؤسسة" مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تصنف للمؤسسة المدروسة إلى فئتين (جيدين وغير جيدين).

الفرع الأول: تحديد نقطة التمييز "النقطة الحرجة"

بعد وضع دالة التنقيط (score) يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة، والتي تمثل النقطة الفصلة بين قراري الرفض والقبول (منطقة عدم التأكد)[3].

---

[1] بن عمر خالد، **"تقدير القرض البنكي وفق طريقة القرض التنقيطي"**، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد13، 2003، ص60

[2] Azzouz el Hamma, **"la gestion du crédit par la méthode du scoring",** thèse de doctorat en gestion financière et comptable, université de rabat, Maroc, 2007/2008, p.4-5

[3] لعباري أميرة ولعيادة بسمة، مرجع سبق ذكره، ص56

وحساب النقطة يكون كالاتي[1] :

$$Z^*=(\alpha_1 z_1+\alpha_2 z_2) / (n_1 * n_2)$$

z_1: متوسط التميز للمؤسسة العاجزة. n_1: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

z_2: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة. n_2: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها(score) والنقطة الحرجة.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2 –2): تحديد نقطة التمييز "النقطة الحرجة"

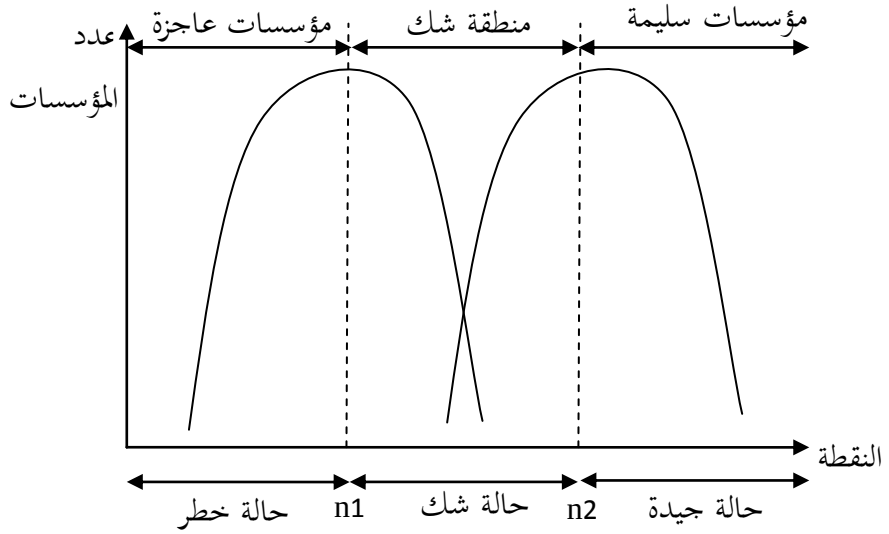

Source : Mathieu Michel, "**l'exploitation bancaire et de risque crédit"**, la revue banque, 2ème, Edition, Paris, 1996, p19

يتضح من خلال الشكل السابق أنه يوجد تداخل بين المنحنيين، حيث كلما كان التدخل كبيرا كلما نقصت دقة نموذج التنقيط.

فإذا حددنا نقطة التمييز في مستوى منخفض مثل النقطة n_1 فهذا يعني أننا قبلنا كل المؤسسات الجيدة لكن كذلك نكون قد قبلنا عددا كبيرا من المؤسسات العاجزة.

أما إذا حددنا نقطة التمييز في مستوى عالي مثل النقطة n_2 فهذا يعني أننا قبلنا عددا لا بأس به من المؤسسات الجيدة كما نكون قد رفضنا كل المؤسسات العاجزة.

[1] محمد بوزيان وسوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 6

هذا ما دفعنا لتحديد نقطة التمييز z^* والتي تقصي أكبر عدد من المؤسسات العاجزة وأقل عدد ممكن من المؤسسات السليمة.

الفرع الثاني: قياس دقة النموذج

بعد استعمال النموذج في عملية التمييز بين نوعين من المؤسسات (جيدة، عاجزة) وذلك باستخدام عينة التحقق، يتم تلخيص ذلك في الجدول التالي[1] :

جدول رقم (2-2): معدلات التصنيف الصحيح

تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية	تصنيف المؤسسات حسب النموذج		المجموع
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
مؤسسات سليمة	a	b	n_1
مؤسسات عاجزة	c	d	n_2

Source : B.Guillot, " **la méthode des scores : intérêts et limites "**, revue banque, Paris, 1986, p.975

حيث:

a: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

b : عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

c : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

d : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

n_1: عدد المؤسسات السليمة في العينة.

n_2: عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

إذن:

- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هو: $t_1=a/n_1$
- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هو: $t_2=d/n_2$
- نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هو: $T=(a+d)/(n_1+n_2)$

وبالتالي إذا تم اقتراح مجموعة من النماذج لاستعمالها في البنك، فانه ينبغي اختيار النموذج الذي يعظم نسبة التصنيف الصحيح، ويصبح بالتالي النموذج الأمثل من بين النماذج المقترحة، والمعدلات المرتفعة للتصنيف الصحيح لعينة النموذج لا تكفي للحكم على استعماله وإنما ينبغي التأكد من فعالية ذلك النموذج باختياره على عينة مستقلة تسمى بعينة الإثبات.

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص51

المبحث الثالث: تقييم طريقة القرض التنقيطي

بعد التعرف على مفهوم القرض التنقيطي وكذا أهم مراحل إعداد النموذج الخاص به، فمن الضروري بعد ذلك التطرق إلى نقطة أساسية والتي تتمحور طرق سيرورة القرض التنقيطي وكذا التعرف على أهم مزايا وعيوب هذه الطريقة في تسيير القروض.

المطلب الأول: أهم الدراسات حول طريقة القرض التنقيطي

لقد أولت البنوك التجارية اهتماما كبيرا للدراسات التي كانت تجرى من قبل الباحثين حول التنبؤ بعجز المؤسسات وذلك قصد الاستفادة من نتائجها وكانت أولها دراسة أجرها (Smith et Winakor) سنة1930 حيث قاما بتحليل النسب الحالية لتسع وعشرين شركة أفلست، بتحديد اتجاه متوسطات21شركة قبل عشر سنوات من إفلاسها، وقد استنتجا أن أكفا نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ هي نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول. ثم تلتها دراسة قام بها Fitz Patric سنة1932 على عينة مكونة من عشرين مؤسسة أفلست خلال الفترة 1920-1929 واتضح أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل الشركات. وأخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها[1] .

وفيما يلي أهم الدراسات حول طريقة القرض التنقيطي:

الفرع الأول: الدراسات الأمريكية

نظرا للنتائج الايجابية التي توصلت إليها مختلف الأبحاث الأمريكية فقد أعطت دافعا كبيرا لاستعمال طريقة التنقيط من طرف البنوك التجارية وذلك للكشف عن مدى قدرة المؤسسات عن الوفاء بديونها ومن أهم هذه الأعمال ما سيتم تلخيصه في الجدول الموالي:

[1] عبادي محمد، "**القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القرض**"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة جيجل، ص 3-4

الجدول (2–3): مقارنة بين مختلف نماذج القرض التنقيطي الأمريكية

أعمال مركز CESE	أعمال A.bothy 1981	أعمال J.ahlson 1980	أعمال B.edmister	أعمال E.alteman 1969	أعمال W.beave 1966	
135 مؤسسة في قطاع النسيج 99 سليمة و 36 عاجزة	24 مؤسسة وقام بتطوير نموذج altman		87 مؤسسة 42 سليمة و42 عاجزة	66 مؤسسة 33 سليمة و33 عاجزة	158مؤسسة 76 سليمة و79 عاجزة	حجم العينة
تم استعمال 41 نسبة ظهرت منها 10 في حالة التنقيط وهي: ديون ط.أ÷ أموال دائمة =X1 أموال خاصة÷ ∑ الديون= X2 أموال دائمة÷ ديون ق.أ = X3 أموال خاصة÷ ر.ع =X4 ديون الزبائن÷ ر.ع= X5 ر.ع÷ الأصول الخاصة=X6 قيم ثابتة÷ اهتلاكات =X7 قيمة مضافة ÷ الانتاج=X8 م. مستخدمين÷ قيمة مضافة= X9 نتيجة الاستغلال÷ أموال خاصة= X10	5نسب هي: إجمالي التدفقات÷ ديون جارية=X1 أرباح ق.ض÷ رأس المال المستخدم=X2 حقوق الملكية÷ اج الخصوم=X3 أموال خاصة÷ اج الخصوم =X4 رأس المال عامل÷ اج الأصول = X5	6 نسب: X1= مج الاصول÷ الناتج القومي X2= مج الديون ÷ مج الأصول X3= رأس مال العامل÷ مج الأصول X4= نتيجة صافية÷ مج الأصول X5= 1 اذا كان مج الديون > مج أصول =0 الحالة العكسية X6=1 إذا كانت النتيجة >0 =0 الحالة العكسية	7 نسب تتمثل في: X1 =تدفق نقدي÷ ديون.ق.أ X2= أموال خاصة ÷ ر.ع X3=(ر.ع÷مج المبيعات) ÷ متوسط النسبة في القطاع X4=(ديون ق.أ ÷ أموال خاصة) ÷ متوسط النسبة في القطاع X5= (مخزونات÷ مج مبيعات)÷ متوسط النسبة في القطاع X6= (قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) ÷ متوسط النسبة في القطاع X7= (قيم جاهزة÷ ديون ق.أ) ÷ متوسط النسبة في القطاع	22 نسبة مقسمة إلى خمس أصناف (سيولة، ربحية، أثر الرفع، الملاءة، المردودية) تتمثل في: رأس مال عامل صافي÷ مج الأصول = X1 الاحتياطات÷ مج الأصول=X2 الفائض الخام للاستغلال ÷ مج الأصول= X3 أموال خاصة÷ مج ديون=X4 ر.ع بدون ض÷ مج الأصول = X5	30نسبة مالية أما النسب الأكثر دلالة فهي: تدفق نقدي÷ مح الديون= X1 مج الديون÷ مج الأصول=X2 رأس مال العامل÷ مج الأصول=X3	عدد النسب التي اعتمد عليها في النموذج

Z=-0.22X1-0.32X2-0.1X3+0.55X4+0.55X5+0.01X6+0.06X7+0.22X8-0.12X9+0.22X10	Y=02$\sum_{i=1}^{5} Xi$		Z = 9.5-4.23X1-2.93X2-4.82X3+2.77X4-4.52X5-3.52X6-9.24X7	Z=1.2x1+1.4x2+3.33x3+0.6x4+0.9x5	عدم وضع النسب في نموذج خطي وإنما تستعمل بشكل مستقل	معادلة التنقيط
				Z*=2.675 Z> 2.675 مؤسسة سليمة Z<2.675 مؤسسة عاجزة		النقطة الحرجة والقرار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دراسات سابقة

الفرع الثاني: الدراسات الفرنسية

بعد نجاحات الأمريكيين في إعداد نماذج التنقيط تبعتها دراسات أخرى فرنسية حيث عملت هذه الأخيرة منذ سنة1976 على تطوير وتعديل النماذج. ومن أهمها ما سيتم إيجازه في الجدول الموالي:

الجدول(2–4): مقارنة بين مختلف نماذج القرض التنقيطي الفرنسية

نموذج *a.f.d.c.c	دالة التنقيط لبنك فرنسا	نموذج ccf (credit commercial)	دراسة m.holder et j.conan 1978	أعمال collongnes 1977	
2000 مؤسسة 1000 سليمة و100 عاجزة	طبقت على قطاع (PME) في فرع الصناعة		190 مؤسسة 59 سليمة و95 عاجزة	70 مؤسسة 35 سليمة و35 عاجزة	حجم العينة
ترتكز على 6 نسب مصاريف مالية÷ فائض اجمالي الأشغال = R1 قيم غير قابلة للتحميل + قيم جاهزة ÷ ديون ق. الآجل = R2 أموال دائمة ÷ مج الخصوم=R3 قيمة مضافة÷ رقم أعمال خارج الرسم = R4 الخزينة ÷ رقم الأعمال بالقيام = R5	استعمل 19 نسبة مقسمة إلى 4 فروع (الهيكلة المالية، النشاط المردودية والتسيير المالي). لكن دالة التنقيط تشمل 8 نسب هي: مصاريف مالية÷ نتيجة اقتصادية خاصة = R1 موارد دائمة÷ أموال مستثمرة= R2 قدرة على التمويل الذاتي÷ الديون= R3 نتيجة إق. خاصة÷ رقم الأعمال خارج الضريبة=R4 ديون تجارية÷ مشتريات مع رسوم= R5 معدل تغير في القيمة المضافة= R6 مخزون–تسبيقات+ حقوق تجارية÷ إنتاج مع احتساب الرسوم= R7 استثمارات÷ قيمة مضافة= R8	وضع نموذجين الأول يسمح بالتنبؤ بـ 3سنوات وعدد نسبته 55 أما الثاني فيسمح بالتنبؤ بسنة واحدة يحتوي على نسبتين هما: مصاريف مالية÷ النتيجة الاقتصادية الصافية =X1 معدل المديونية ÷ الأموال الخاصة=	صاغا دوال تنقيط لكل قطاع على انفراد سنأخذ كمثال قطاع الصناعة النسب هي: فائض الاستغلال الخام÷ مج ديون= X1 أموال دائمة÷ مج أصول= X2 قيم قابلة + قيم للتحقيق جاهزة÷ مج الأصول= X3 مصاريف مالية÷ رقم الأعمال خارج الضريبة= X4 تكاليف العمال÷ قيمة مضافة=X5	وضع نموذجين بـ 5 نسب هي: مصاريف العمال÷ القيمة المضافة=X1 مصاريف المالية÷ رقم أعمال إجمالي= X2 رأس مال عامل صافي÷ مج الميزانية= X3 نتيجة الاستغلال÷ رقم الأعمال الاجمالي= X4 رأس مال عامل صافي÷ المخزونات= X5	عدد النسب التي اعتمد عليها في النموذج

رأس المال العامل÷ رقم الأعمال بالأيام = R6		X2			
Z= -0.0635R1+0.0183R2+0.047R3-0.0246R4+0.0115R5-0.0096R6+0.57	100Z=-1.255R1+2.003R2+5.22R4-0.824R3-0.686R5+1.164R6+0.706R7+1.408R8-85.44	Z=6.74-9X1-1.1X2	Z=0.24X1+0.22X2+0.16X3-0.76X4-0.1X5	Z1=4.938X1+60.066X2-11.8348X3 Z2=4.6195X1-22X4-1.9623X5	معادلة التنقيط
Z= -1 : مؤسسة جيدة (خطر مرتفع) -1 ≤ Z≤ 2 : حالة شك (توضع تحت المراقبة) Z≥2: مؤسسة جيدة	Z^*= 0 Z^*<Z : سليمة Z< -0.25: عاجزة -0.25>Z>0.125 مجال عدم التأكد	Z^*=0 Z^*<Z: سليمة Z^*>Z: عاجزة	Z≥9: وضعية جيدة 9>Z≥4 : عدم التأكد (وضعية الحذر) Z<4 : وضعية خطرة والمؤسسة عاجزة	Z_1^*=5.455 $5.455 \leq Z_1$: عاجزة Z_1^*>Z : سليمة Z_2^*= 3.0774 $Z_2^* \leq Z_2$: عاجزة Z_2^*>Z_2 : سليمة	القرار والنقطة الحرجة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دراسات سابقة

المطلب الثاني: مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق الكلاسيكية

إن زيادة المؤسسات العاجزة التي لم يتم التنبؤ بها من خلال الطرق الكلاسيكية أدت إلى ظهور الحاجة إلى طرق أدق وأنجع تعطي صورة اوضح عن المؤسسة وتسمى بالطرق الإحصائية ونبين هذا من خلال الجدول التالي[1] :

جدول رقم (2-5): مقارنة بين الطريقة الكلاسيكية وطريقة القرض التنقيطي

	الطريقة الكلاسيكية	طريقة القرض التنقيطي
التجانس	يمكن أن ترفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا حيث يتم رفضه في مصلحة وقبوله في أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة.	نتحصل وبدون تغيير على نفس القرار.
فائدة تجارية	اتخاذ وقت كبير في تقييم ملفات طلب القرض.	يتلقى الزبون الرد في وقت قياسي.
سياسة الضمان	الضمان مكلف وهذا يعرقل إمكانية حصول على قرض.	لا تعتمد على ضمان إلا في حالة الزبائن الجدد.
مراقبة وتقدير	عدم معرفة إمكانية التسديد أو عدم التسديد للزبون.	في حالة قبول البنك لطلب الزبون ما فانه يضع نقطة تميز وبالتالي فإن احتمال عدم تسديد لكل زبون تكون معروفة.
دراسة المعلومات والبيانات	اعتماد على معلومات مقدمة من طرف مؤسسة فقط.	وضع دالة تنقيط بالاعتماد على متغيرات متمثلة في نسب الطريقة الكلاسيكية.

المصدر: من إعداد الطلبة

[1] محمد بوزيان وسوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص9

المطلب الثالث: مزايا وعيوب القرض التنقيطي

ويمكن عرض أهم مزايا وعيوب هذه الطريقة في الجدول التالي[1] :

جدول رقم(2–6): مزايا وعيوب القرض التنقيطي

المزايا	العيوب
القرض التنقيطي موضوعي	القرض التنقيطي يمكن ان يقلل من فرصة حصول على القرض بالنسبة للعملاء الذين ليس لهم قروض سابقة.
يمكن الحصول على قدرة التنبؤ بفعالية القرض وتسيير الجيد للمحفظة المالية للقرض. (Dennis1995).	القرض التنقيطي يمكن أن يؤثر على التفاعل الذي يحصل بين المقترض والقرض وأيضا التسعير وامكانية الحصول على القرض(Feldman1997).
القرض التنقيطي قد يكون لديه تأثيرات متفاوتة (إقصاء بعض المجموعات وإعطاء تكاليف عالية للبعض الأخر). Collins and al 2001	القرض التنقيطي يحسن فعالية عملية التحليل وتوزيع القرض. (kulkosky 1996).
القرض التنقيطي قد يسمح للمقرض بضبط أساليب تسويقية في مختلف قطاعات السوق.	قد يحصل القرض التنقيطي على متغيرات غير قانونية أو غير عقلانية وتحتاج إلى معلومات ذات جودة عالية. (Scheiner 2004).
	يعمل على تحسين دقة تقييم القرض.
	القرض التنقيطي متجانس وواضح ويمكن تجريبه قبل الاستعمال ويساعد في تحسين تسيير المخاطر ويبين بطريقة كمية كما يظهر امكانية عدم تسديد القرض.

المصدر: من إعداد الطلبة

[1]http://www.memoire online.com/12/12/6608/m « L**a gestion-des crédits –et-la rentabilité-bancaire-cas-de-la-B-M-C-I-S** » .html.19:37.2014/12/10 تاريخ الاطلاع.

مزايا أخرى:

بالإضافة إلى المزايا المذكورة في الجدول أعلاه يمكن ذكر[1] :

1- سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي الى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض وبالتالي حصول المقترض على الرد بسرعة فإذا كان بالرفض مثلا فإنه يوفر له زمنا إضافيا للبحث عن مصدر أخر.

2- يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة.

3- يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.

4- التجانس: بالطريقة التنقيطية نتحصل وبدون تغيير على نفس القرار عكس الطريقة التقليدية التي يمكن أن ترفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا حيث يتم رفضه في مصلحة وقبوله في أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة.

5- تخفيض نسبة تعامل البنك مع المؤسسات العاجزة.

6- تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض، وبشكل أسرع في الطرق الكلاسيكية التي تتطلب إعادة دراسة الملف وبالتالي فهي تعمل على تفحص المتغيرات الداخلة في النموذج فقط.

عيوب أخرى:

7- طريقة القرض التنقيطي تستوجب معرفة شروط منح كل دالة استقصاء النسب الأكثر دلالة، وعدم التوصل غلى الصحيحة بسبب نقص المعلومات أو بسبب أخر يجعل التحليل ناقص أو خاطئ في بعض الأحيان.

8- طريقة القرض التنقيطي تهتم أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية وبالتالي فإن هذه الطريقة يجب أن تدعم بطرق أخرى من أجل بلوغ أهدافها والمتمثلة في تقليص خطر منح القروض إلى حد كبير مع الاحتفاظ بعدد ممكن من الزبائن.

9- تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقها.

10- بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة غلى ذلك.

11- تخضع هذه الطريقة لدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة.

12- تعتمد هذه لطريقة إلى حد كبير على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها.

---

[1] عبادي محمد، **"القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد05، 2012، ص100

خاتمة الفصل

إن تقدير مخاطر القرض لم يعد أمرا محصورا في نطاق المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد أسلوب التحليل المالي حيث اتسع إلى منهج أخر ذو طابع إحصائي وكانت طريقة القرض التنقيطي التي تطرقنا لها من أبرز طرق هذا المنهج، حيث بعد تعرضنا لمفهوم ومراحل هذه الطريقة ورغم ما تمتاز به من إيجابيات اكتشفنا أنها لا تخلو من عيوب إلا أننا لم نطلق أية أحكام مسبقة حول مدى فعاليتها إلا بعد أن نستعرض الفصل التطبيقي الذي سنطبق فيه هذه الطريقة.

الفصل الثـــالث

تطبيق آلــية القرض التنقيطي في البنك الخارجي الجزائريBEA

مقدمة الفصل

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى طريقة القرض التنقيطي ومراحل إعداده، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل تطبيق ما توصلنا إليه في دراسة حالة تطبيقية للبنك الخارجي الجزائري، وبالتحديد وكالة قالمة.

طبقنا هذه الآلية على عينة من المؤسسات التي تحصلت على الأقل على قرض خلال الفترة ما بين 2007 وسنة 2012 من البنك الخارجي الجزائري، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا إلى:

- نظرة حول البنك الخارجي الجزائري (النشأة، الهيكل التنظيمي، وكالة قالمة)؛
- كيفية تعامل البنك مع القروض والملفات؛
- محاولة وضع نموذج القرض التنقيطي.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخارجي الجزائري BEA

قصد التعرف على البنك الخارجي الجزائري، نشأته وهيكله وكذا مختلف المهام والأهداف، قمنا بتخصيص هذا المبحث لتقديمه بصفة عامة، والتطرق إلى الكيفية التي يتعامل بها مع مختلف الطلبات على القروض.

المطلب الأول: نظرة شاملة عن البنك الخارجي الجزائري BEA

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا تحكمه قواعد تسيير اقتصاد ليبرالي، وهو ما لا يستجيب لاحتياجات اقتصاد جزائري موجه آنذاك نحو الاشتراكية، ونتيجة هذه الوضعية سعت السلطات العمومية إلى إنشاء العديد من البنوك التجارية ومن بينها البنك الخارجي الجزائري.

الفرع الأول: النشأة والمفهوم

1- النشأة[1]

أنشئ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 وفقا للمرسوم التشريعي رقم 67-204 برأس مال قدره 24 مليون دينار جزائري، تحت شكل شركة وطنية، وكان هدفه الرئيسي يتمثل في تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية للدولة الجزائرية مع باقي دول العالم في إطار تخطيط وطني.

ويعتبر الفاتح من أكتوبر 1967 تاريخ إتمام تأميم النظام المصرفي الجزائري، بإنشاء البنك الخارجي الجزائري ليتولى مهام خمسة بنوك أجنبية كانت تشغل في ميدان التجارة الخارجية هي:

- في 1967/10/01 تأميم نشاطات القرض الليوني: Crédit Lyonnais
- في 1967/12/31 تأميم نشاطات الشركة العامة: Société Générale
- في 1968/04/30 بنك باركلاي المحدودة: Barclays Bank Limited
- في 1968/05/31 تأميم بنكين:

- قرض الشمال: Crédit du Nord
- البنك الصناعي الجزائري والبحر المتوسط: La Banque Industrielle de l'Algérie et la Méditerranée

وأصبح البنك الخارجي الجزائري مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في عام 1988 مختصة في تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى القيام بعمليات أخرى منها:

- المشاركة في البنوك الأجنبية؛
- تعطي ضمانات وتكفل الموردين والمصدرين؛
- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية؛

[1] http://www.bea.dz/historique.html تاريخ الاطلاع :2015/04/15 على الساعة07:50

- توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

ويحتوي البنك الخارجي الجزائري على 100 وكالة في مختلف ولايات الوطن، ويتمثل عموما هدف البنك الخارجي الجزائري في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وقد قام القانون 1-88 المؤرخ في 1988/01/02 بتحديد مدة حياة البنك الخارجي الجزائري بـ: 99 سنة تحسب على أساس نشاطه الاقتصادي.

2- المفهوم[1]:

البنك الخارجي الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية مختصة في التعاملات المصرفية التقليدية من الأشياء الثمينة والنقود الذهبية إلى الودائع والأسهم والسندات، وهو بنك مختص في العمليات مع الخارج، من تحويلات واستثمارات في القطاعات الأخرى.

حيث يتعامل البنك مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، يخضع لقرارات القانون التجاري، أعطيت له مهمة توفير المعلومات التجارية للمؤسسات مما يمكنهم من الشراء والبيع في أحسن الشروط وذلك مراعاة التطور التجاري العالمي.

3- التطور

من بين أهداف البنك الخارجي الجزائري ترقية الصادرات من المواد المصنعة وذلك لجميع النشاطات بداية من الصناعات الغذائية والميكانيكية الى الصناعات البترولية حيث إرتفع رأس مال البنك سنة 1989 بـ 1مليار دينار جزائري كما عرفت سنة 2005 عمليات كبيرة في إعادة الهيكلية لمعظم وظائفها وشرعت في مرحلة جديدة من عصرنة هياكلها ومختلف شبكاتها.

وفي سنة 2008 قدرت تمويلاتها للمشاريع بـ 100 مليار دينار سنويا وأصبحت في صدارة ترتيب البنوك المغاربية. كما حققت في الستة نفسها نتيجة قدرت بـ 31 مليار دولار.

وبحلول سنة 2009 أصبح البنك الخارجي الجزائري يساهم بشكل كبير في تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقام بعقود مع مختلف البنوك العالمية.

- تميزت سنة 2011 بزيادة في رأس مال البنك ليصل إلى 76 مليار دينار؛
- وفي سنة 2012 إتسعت شبكة البنك لتصل إلى 127 وكالة عبر الوطن؛
- تدعمت شبكة البنك في سنة 2013 بـ 9 وكالات جديدة.

---

[1] بوراس جميلة ورزق الله حمدي، **دور الابداع في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري**، مذكرة ماستر في التسويق البنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2014، ص90

الفرع الثاني: أهداف ومهام البنك الخارجي الجزائري[1]

1- أهداف البنك الخارجي الجزائري

يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق أهداف عديدة نذكر منها:

- تحقيق وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم؛
- تسهيل تنمية الإصلاحات الإقتصادية بين الجزائر والخارج؛
- تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والإقتصادية؛
- ضمان التنفيذ الجيد للإلتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية؛
- القيام بخدمات مركزية في التعليم التجاري؛
- المشاركة في نظام تأمين القرض؛
- وضع وكالات وفروع في الخارج؛
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية؛
- إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين؛
- إعطاء الموفقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى.
- منح القروض والاعتمادات على الاستيراد.

في ظل الإصلاحات 90-91 يمكن أن يتدخل البنك الخارجي الجزائري في البورصات

2- مهام البنك الخارجي الجزائري

يقوم البنك الخارجي الجزائري بعدة مهام متمثلة في:

- إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص والمؤسسات؛
- إستقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بجميع عمليات التوطين والتحصيل وجميع عمليات البنوك؛
- منح القروض بجميع الأشكال سواء كانت قروض لضمانات أو تسبيقات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛
- القيام بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصلات، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين والإلتزام عند حلول ميعاد الإستحقاق؛
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى؛

[1] وثائق داخلية للبنك الخارجي الجزائري

- التحويل وبشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية؛
- يعمل لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر أو في الخارج بأي شكل من الأشكال.

يقوم البنك الخارجي الجزائري بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية ويعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب شركائه فيما يخص جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

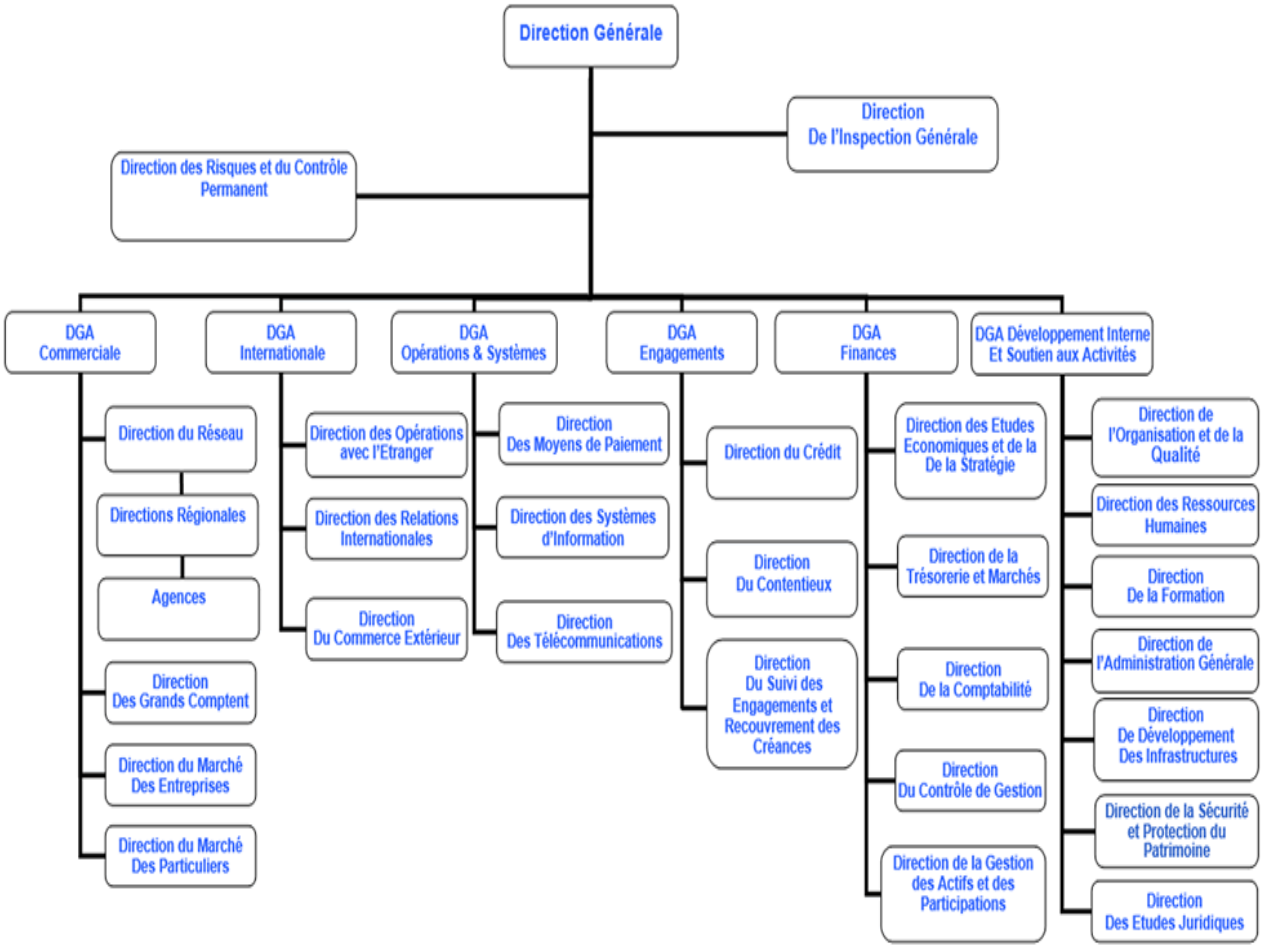

Source : http://www.bea.dz/presentationbea/Organigramme.html تاريخ الاطلاع2015/04/15 08:00

المطلب الثاني: البنك الخارجي الجزائري وكالة قالمة 55

بعد التطرق إلى البنك الخارجي الجزائري كان لابد أن نتعرف على وكالة البنك بقالمة

الفرع الأول: تعريف وكالة قالمة

افتتحت وكالة قالمة بتاريخ 03 جانفي 1983م والهدف منها تعميم تواجد بنك الخارجي الجزائري على كامل التراب الوطني وهي ملحقة(مرتبطة) بالمديرية الجهوية عنابة وهناك 3 أصناف من الوكالات:

- وكالة رئيسية.
- وكالة صنف 01.
- وكالة صنف 02.

يتم تصنيفها على أساس: رقم الأعمال المحقق من كل سنة وقالمة هي وكالة من صنف 01

رمز الوكالة هو 55 تقع بنهج علي شرفي. قالمة

الفرع الثاني: مختلف العمليات التي تتم في وكالة قالمة[1]

تجدر الإشارة هنا الى ان هناك عدة أنواع من الحسابات الموجودة في وكالة قالمة للبنك الخارجي الجزائري:

يوجد نوعين: حسابات عند الطلب.

حسابات الودائع لأجل.

1- حسابات عند الطلب

- حساب جاري: موجه للأجراء لاستقبال أجرتهم الشهرية وتتم فيه العمليات التالية: سحب، إيداع، تحويل وهو حساب مدين بطبيعته.
- حساب جاري تجاري: موجه لفئة التجار أو المؤسسات وتتم فيه كذلك عمليات: السحب والايداع وكذا جميع العمليات التجارية. ويعتبر هنا الحساب مدين في الأصل ولكن يكون دائن لفترات قصيرة لا تتعدى أسبوع.
- حسابات الادخار: وهو حساب وديعة عند الطلب ويقوم بعمليات السحب، الايداع وهو مدين بطبيعته كدلك ينتج فوائد سنوية.
- حسابات العملة الاجنبية: وهي حسابات خاصة بالعمليات الأجنبية، تقبل عمليات السحب، الايداع والتحويل ووضعيته الطبيعية مدين ولا يقبل أن يكون دائن وتسحب عليه فائدة بسيطة.

[1] وثائق داخلية للبنك الخارجي الجزائري

2- حسابات الودائع لأجل: يوجد فيه عدة حسابات نذكر ما يلي:

- حسابات دفتر المستقبل: وهو موجه للأطفال الحديثي الولادة بمعنى من يوم ولادة الطفل إلى غاية بلوغه السن القانونية 19 سنة، وهذا الحساب يقبل عمليات الدفع ولا يتم السحب منه إلا عند بلوغ صاحبه سن الرشد، وينتج هذا الحساب فوائد سنوية.
- حسابات لأجل: هذا الحساب موجه للأشخاص العاديين، التجار والمؤسسات. وهذا الحساب ينتج فوائد لأجل ونسبتها متزايدة بحسب مدة الإيداع. وأدنى مدة لإنتاج الفوائد في هذا الحساب هي 03 أشهر.
- حساب الدخل الشهري: هو حساب وديعة لأجل وأدنى مبلغ للإيداع هو100000 دج وأدنى مدة هي سنتين، وهذا الحساب ينتج فوائد شهرية وليست سنوية مثل الحسابات الأخرى.
- حساب التجميع: هو كذلك حساب وديعة لأجل ويختلف فقط في طريقة حساب الفوائد حيث أنه يتم تطبيق عليه الفائدة المركبة.
- سندات الصندوق: تعتبر حالة خاصة لأنها عبارة عن ودائع لأجل لا يشترط أن يكون صاحبها مالكا لدى البنك، وهده السندات عنها فوائد تكون بحسب طلب الزبون أي يمكن أن تكون سنوية كما يمكن أن تكون لأجل، وفيها نوعان هما: سندات إسمية، سندات لحاملها.
- حسابات لأجل بالعملة الاجنبية: فائدتها محصلة لأجل ولها نفس شروط حساب الأجل بالدينار الجزائري.

وفيما يلي شيء من التفصيل لأهم أقسام الوكالة[1]:

1- مديرية وكالة قالمة: يدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية قالمة وهو يشرف على جميع العمليات التي تقوم بها الوكالة، ويعين بناء على اقتراح من المدير العام للبنك الخارجي الجزائري؛

2- نائب المدير: ينوب عن المدير في حالة غيابه وله الصلاحية في أخذ بعض القرارات نيابة عن مدير الوكالة؛

3- المكلفون بالزبائن: وظيفتهم ربط العلاقات مع الزبائن وكذا دراسة وتحليل ملفات القروض وقيامهم بجمع الموارد المالية، وتعتبر مصلحة المكلفون بالزبائن واجهة البنك التي تستقبل الزبائن؛

4- امانة الالتزامات: وتنقسم هذه الالتزامات (الأمانات) إلى فوجين:

- فوج إدارة الالتزامات: يقوم بمتابعة التزامات القروض، حفظ الضمانات.
- فوج المنازعات: يقوم بالمتابعة القضائية وفيه شخص مختص في القانون لأنه يقوم بالدراسة القانونية للنقود وذلك عن طريق متابعة الزبون إذا كان لم يلتزم بالشروط التي قدمتها له الوكالة.

5- مصلحة التسيير الاداري: تنقسم هذه المصلحة أيضا إلى فوجين:

- فوج تسيير الوسائل: يهتم تسيير الوسائل المادية من تجهيزات المكاتب والجرد والوسائل البشرية بمعنى تهتم بشؤون المواطنين.
- فوج الإعلام الآلي والمحاسبة: توجد شبكة وطنية عبر مختلف الوكالات الموجودة في الجزائر وتعتبر الشبكة الوطنية الموزع الرئيسي في الجزائر. ويقوم هذا الفوج نهاية كل يوم بالمعالجة المحاسبية لمختلف العمليات التي تمت في الوكالة (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ إلى غاية الميزان المراجعة) ثم يتم تحويل هذه الأخيرة إلى الموزع المركزي الموجود بمديرية المحاسبة في الجزائر العاصمة.

6- مصلحة الإنتاج البنكي: تتفرع هذه المصلحة أيضا إلى فوجين هي:

- فوج الشبابيك الأمامية: يقوم بالعمليات اليومية وتكون مباشرة مع الزبون من سحب، دفع، الودائع الأجل.
- فوج ما وراء الشبابيك: يقوم بالعمليات المكملة للشبابيك الأمامية بما في ذلك المقاصة الآلية، المقاصة الأوتوماتيكية، التحويل. يقصد بالمقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها وهذا التداول يتم بين البنوك، ومكان التداول يتم على سبيل الحصر في غرفة المقاصة بالبنك المركزي.

7- مصلحة التجارة الخارجية: تهتم بعمليات التصدير والاستيراد وتحويل العملات الأجنبية.

[1] وثائق داخلية للبنك الخارجي الجزائري

المطلب الثالث: الأسس المعتمدة في البنك الخارجي الجزائري لدراسة ملفات القروض

قبل أن تطلب المؤسسة الوثائق اللازمة لتكوين ملف طلب القرض، يجب أن يتأكد أولا من أن المؤسسة تمتلك حسابا جاريا مسجلا باسمها لدى البنك، وفيما يلي أهم المكونات الواجب توافرها والعناصر الضرورية عند دراسة الملف.

الفرع الأول: أهم مكونات ملف طلب القرض[1]

يمكن تصنيفها حسب معارين إما إدارية وقانونية أو مكونات محاسبية ومالية.

1- المكونات الإدارية والقانونية: من خلالها يتم التعرف على وضعية المؤسسة تجاه القانون، كما يمكن التعرف على هيكليها التنظيمي والإداري وأهم هذه المكونات:

- محضر تعيين إنشاء المؤسسة؛
- طلب خطي للقرض (تاريخ طلب القرض، قيمة القرض، ...)؛
- السجل التجاري؛
- عقد الإيجار الذي يجب أن تتعدى مدته مدة القرض؛
- عقد الملكية لممتلكات المؤسسة (العقارات أو المباني أو المحل التجاري...).

2- المكونات المحاسبية والمالية: إذا كانت المؤسسة قد باشرت أعمالها، فإن عليها تبيين وضعيتها المالية عن طريق تقديم الوثائق التالية:

- وضعيتها تجاه البنوك الأخرى والمقرضين بصفة عامة؛
- وضعيتها تجاه الهيئات الجبائية والضريبية (شهادة عدم الخضوع للضريبة)، ووضعيتها تجاه الهيئات شبه الجبائية (صناديق التأمين).

الفرع الثاني: عناصر دراسة ملف القرض[2]

يمكن تقسيم عناصر الدراسة ملف القرض لثلاثة أقسام:

1- تقديم المؤسسة: يعتمد على المعلومات التالية:

- الشخصية الإعتبارية أو المعنوية؛
- تاريخ الإنشاء؛
- تاريخ الدخول في العلاقات مع البنك؛
- الطبيعة القانونية؛
- مبلغ رأس المال وتوزيعه؛

[1] وثائق داخلية للبنك الخارجي الجزائري

[2] وثائق داخلية للبنك الخارجي الجزائري

- النشاط الإقتصادي الممارس حسب القطاع والفرع؛
- عنوان المقر الرئيسي للمؤسسة وكذا وحدات الإنتاج؛
- المشاريع المستقبلية للمؤسسة.

2- القروض المطلوبة: هذا العنصر لا يقتصر على دراسة نوع القروض المطلوبة فقط وإنما يقارن بين الطلبات السابقة والطلب عالي ويعتمد على:

- نوع وشكل القرض؛
- المبالغ الممنوحة سابقا مع تواريخ إستحقاقها؛
- الضمانات وقيمتها؛
- مبلغ القرض المطلوب مع تاريخ إستحقاق.

3- دراسة الوضعية المالية للمؤسسة: بعد دراسة واقع الزبون خارج الإطار المالي، ينتقل البنك إلى الدراسة الأهم ألا وهي تحليل ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة. ويتم ذلك بإستعمال المعطيات أو المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة، والمقدمة في الوثائق التي يحتوي عليها ملف طلب القرض (الميزانية لثلاث سنوات ماضية، إضافة إلى جدول حسابات النتائج). أما تقييم البنك وتحليله لمشروع الإستثمار، فيستغرق عادة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

المبحث الثاني: وضع النموذج

هذا الجزء خصص لمعالجة دراسة المعطيات التي تم الحصول عليها إنطلاقا من زياراتنا الميدانية للبنك الخارجي الجزائري، ذلك بإطلاعنا على ميزانية وجدول حسابات النتائج لعينة مكونة من 80 مؤسسة صغيرة أخذناها من أرشيف البنك هذه المؤسسة بدأت مزاولة نشاطها في الفترة الممتدة من (2007-2012)، إضافة إلى مختلف المغيرات فوق المحاسبية التي حصلنا عليها من عينة ملفات المؤسسات. وقد قمنا بمعالجة هذه المتغيرات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS20.

المطلب الأول: جمع قاعدة المعطيات

قمنا بتجميع هذه المعطيات إنطلاقا من عينة مكونة من 80 مؤسسة مختارة بطريقة عشوائية معظمها مدعمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب العينة تحتوي على نوعين من المؤسسات (مؤسسات سليمة، وأخرى عاجزة) قمنا بتقسيم هذه العينة إلى قسمين:

الفرع الأول: عينة الإنشاء[1]

هذه العينة تستعمل في تقدير نموذج القرض التنقيطي، وتتكون من 64 ملف للمؤسسات التي تم إقراضها من قبل البنك، ونميز بين صنفين من المؤسسات هي:

1- مؤسسات سليمة: تتكون هذه العينة من مؤسسات سليمة لها القدرة على تسديد، بعضها فد سددت مسبقا والأخرى في طريق الوفاء بالتزاماتها وتتكون من 38 مؤسسة، رمزنا لها بالرمز (1).
2- مؤسسات عاجزة: تتكون من مؤسسات عاجزة لم تسدد ديونها، بعضها أحلت إلى العدالة والأخرى حصلت على مهلة 3 أشهر تتكون من 26 مؤسسة رمزها (0).

الفرع الثاني: عينة الإثبات[2]

تستعمل هذه العينة في عملية التحقق من دقة النموذج القرض التنقيطي، تتكون هذه الأخيرة من 16 ملف تحتوي على صنفين من المؤسسات هي:

1- مؤسسات سليمة: تتكون هذه العينة من 10 مؤسسات رمزنا لها بالرمز(1).
2- مؤسسات عاجزة: تتكون هذه العينة من 6 مؤسسات رمزنا لها بالرمز (0).

[1] نظر الملحق (1)
[2] نظر الملحق (1)

يلخص كل ما سبق في الجدول الموالي:

جدول رقم (3–1): تصنيف المؤسسات

	عينة الإنشاء		عينة الإثبات		المجموع
	سليمة	عاجزة	سليمة	عاجزة	
عدد المؤسسات	38	26	10	6	80
رمزها	1	0	1	0	-

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: اختيار المتغيرات

الوصول إلى نموذج دقيق وشامل قمنا بالإعتماد على نوعين من المتغيرات (متغيرات مالية محاسبية ومتغيرات عينية).

الفرع الأول: متغيرات محاسبية

انطلاقا من ميزانية وجدول حسابات النتائج المعطى لنا من قبل البنك (حيث أن هذا الأخير مازال يعتمد على المخطط المحاسبي والوطني PCN).

بعد تحليل المعلومات المتوفرة لدينا قمنا باختيار مجموعة من النسب التي تساعدنا في تكوين النموذج ونلخص في الجدول التالي:

جدول رقم (3–2): المتغيرات المالية والمحاسبية

النسب	المعادلة	FOMULE
R1	أموال خاصة / أموال دائمة	$\frac{capiteaux\ propre}{capiteaux\ permanent}$
R2	الإتاحات / قروض قصيرة الأجل	$\frac{disponibilité}{dette\ a\ cour\ terme}$
R3	أموال دائمة / أصول ثابتة صافية	$\frac{capiteaux\ permanent}{actif\ immobilisé\ net}$
R4	مصاريف الإستغلال / القيمة المضافة	$\frac{charge\ d'exploitation}{valeur\ ajoutée}$
R5	نقديات / (رقم الأعمال المتضمن الرسم).12	$\frac{creance\ client}{(chiffre\ d'affaire\ TTC).12}$
R6	نتيجة صافية للإستغلال / أموال خاصة	$\frac{resultat\ net\ de\ l'exercice}{capiteaux\ propres}$
R7	ديون متوسط الآجل / القدرة على التمويل الذاتي	$\frac{dette\ a\ moyen\ terme}{CAF}$
R8	قيمة مضافة / رقم الأعمال	$\frac{valeur\ ajoutée}{chiffre\ d'affaire}$
R9	ديون متوسط الآجل / أموال دائمة	$\frac{dette\ a\ moyen\ terme}{capiteaux\ permanent}$
R10	مجموع الديون / أموال دائمة	$\frac{total\ dette}{capiteaux\ permanent}$
R14	الإتاحات / أصول ثابتة صافية	$\frac{disponibilité}{actif\ immobilisé\ net}$
R15	نتيجة صافية للإستغلال / أموال دائمة	$\frac{resultat\ net\ de\ l'exercice}{capiteaux\ permanent}$

المصدر: من إعداد الطلبة

يقصد بـ:

القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الاستغلال الصافية – نتيجة خارج الاستغلال + dotation

رقم الأعمال متضمن الرسم = رقم لأعمال * 1.17

الفرع الثاني: متغيرات فوق محاسبية

بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة قمنا بإدراج متغيرات فوق محاسبية(كيفية) في تكويننا لنموذجنا واعتمادنا على:

1- عدد العمال: رمزنا له بـ R_{11}. ويمكن عرض توزيع المؤسسات حسب عدد العمال في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

الحالة / عدد العمال	سليمة		عاجزة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
[3-1]	44	%93.617	28	%84.84	62	%77.5
[6-4]	2	%4.255	3	%9.09	5	%6.25
[9-7]	1	%2.127	1	%3.03	2	%2.5
أكثر من 9	0	%0	1	%3.03	1	%1.25
المجموع	47	%100	33	%100	80	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

لتوضيح الجدول التالي قمنا بإعداد الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

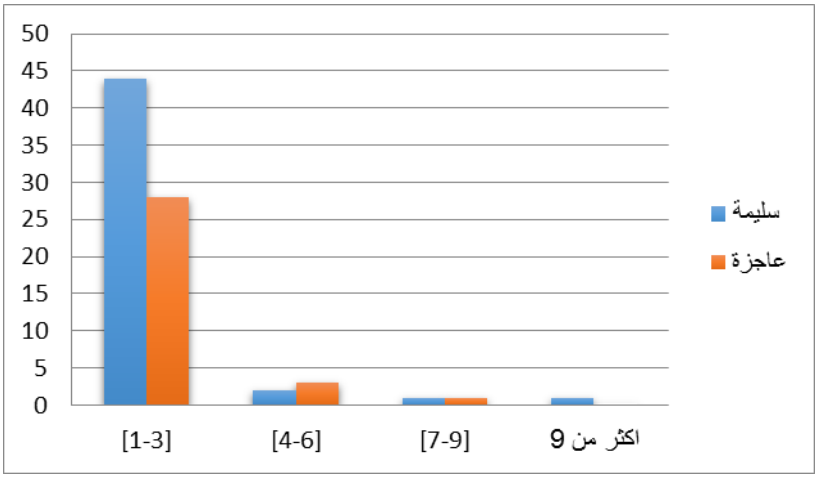

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكل السابقين لاحظنا أن المؤسسات التي عدد عمالها لا يتجاوز 3 هي التي تمثل أكبر نسبة أما بالنسبة للمؤسسات التي عدد عمالها يتجاوز 7 فهي تمثل أصغر نسبة.

2- نوع النشاط الذي تقوم به المؤسسة رمزنا له بـ R_{12}، حيث تتجسد مختلف الأنواع في:

- نشاط فلاحي رمزها(1)؛
- نشاط التصنيع رمزها(2)؛
- نشاط خدمي رمزها(3)؛
- نشاط حرفي رمزها(4)؛
- نشاط نقل رمزها(5)؛
- نشاط اشغال عمومية رمزها (6).

جدول رقم (3-4): توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط

الحالة / نوع	سليمة		عاجزة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
فلاحي	2	%4.255	0	%0	2	%2.5
تصنيع	1	%2.127	1	%3.03	2	%2.5
خدمات	10	%21.276	10	%30.30	20	%25
حرفي	8	%17.021	7	%21.21	15	%18.75
نقل	24	%51.063	11	%33.33	35	%43.75
أشغال عمومية	2	%4.255	4	%12.12	6	%7.5
المجموع	47	%100	33	%100	80	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

ولتوضيح الجدول السابق قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط

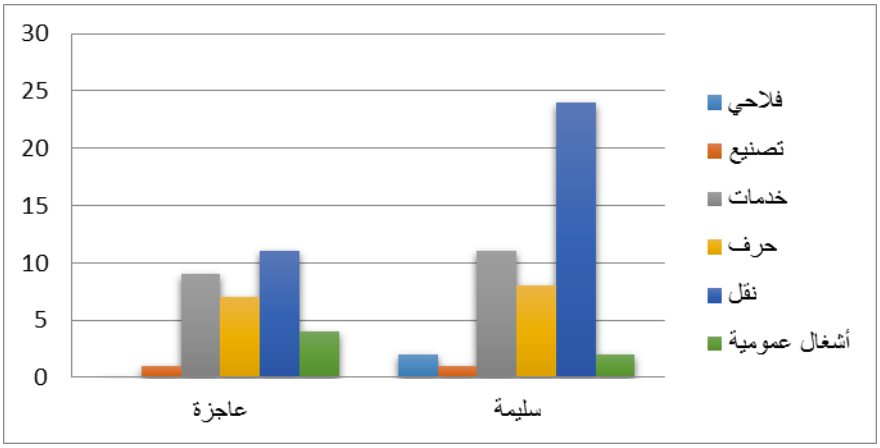

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أكبر نسبة تخص المؤسسات العاملة في نشاط النقل بينما ترتبط أقل نسبة بالمؤسسات التي تنشط في قطاع التصنيع.

الفرع الثالث: المتغير الكيفي للتفسير

نميز فيما يخص هدا المتغير بين مجموعتين من المؤسسات:

1- أن تكون المؤسسة سليمة لم تجد صعوبات في التسديد رمزها(1).

2- أن تكون المؤسسة عاجزة لم تستطع الوفاء بالتزاماتها رمزها(0).

المطلب الثالث: المقابلة مع مدير البنك الخارجي الجزائري

قبل بداية دراستنا التطبيقية لكيفية تطبيق آلية القرض التنقيطي، أجرينا مقابلة مع مدير البنك الخارجي الجزائري وكالة قالمة، السيد بوبريطة مصطفى الذي أمدنا بنظرة عامة حول الطريقة التي يتبعها البنك في اعتماده على آلية القرض التنقيطي.

1- أهم الوثائق المطلوبة: (تم ذكرها سابقا).

2- معلومات البرنامج الاحصائي المستعمل:

أولا وقبل كل شيء يلزم على البنك أن يحلل مختلف المعطيات التي تتعلق بالحالة المالية (ميزانية وجدول حسابات النتائج) للمؤسسات الطالبة للقرض ومن ثم ادخالها كمتغيرات في البرنامج الاحصائي (scoring* logiciel) هذا البرنامج يتكون من 15 صفحة Excel.

*تم اقتناؤه من قبل خبراء فرنسيين في مجال الاحصاء بقيمة 20000 أورو أي ما يقارب 250 مليون سنتيم جزائري.

- تحتوي الصفحة الاولى: معلومات عامة حول شخصية العميل (المؤسسة).
- اما الصفحة الثانية: تكون عن المعلومات المادية والمالية (رقم الأعمال، الحساب البنكي، هيكل المؤسسة، مختلف ممتلكات المؤسسة،...).
- الصفحة الثالثة: تقوم على الملاحظات المسجلة من طرف البنك حول العلاقة التي تربطه بالعميل.
- الصفحة الرابعة: معلومات خاصة حول قدرة المؤسسة على تسديد القرض المطلوب.
- الصفحة الخامسة: معلومات تتعلق بالخزينة وكذا كيفية استثمار الأموال المقترضة.

وهناك عدة مراحل يقوم بها هذا البرنامج بطريقة تلقائية للوصول في الأخير إلى معادلة التنقيط والتي يستعملها المصرف لاتخاذ القرار حول منح أو رفض طلب العميل.

هذه الطريقة خففت على المصرف الأعباء وقللت الوقت وحسب ما أكده لنا المدير فمساهمة هذه الطريقة كانت ملحوظة من اليوم الأول.

المبحث الثالث: التحليل التمييزي للمعطيات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف مراحل التي قمنا بها للوصول إلى دالة التمييز التنقيطي ومن إيجاد النتائج ومقارنتها وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مراحل إختيار المتغيرات

استعملنا في تحليلنا للنتائج وتصنيفا للمؤسسات، المتغيرات الكمية والنوعية معا وذلك من أجل الدقة والشمولية في التحليل، عكس إستعمال المتغيرات الكمية أو النوعية فقط.

الفرع الأول: التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات

من أجل القيام بهذا التحليل قمنا بحساب المتوسط والانحراف المعياري لكل المتغيرات باستعمال البرنامج الإحصائي (spss20)[1] وقمنا بتلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات

المتغيرات	المؤسسات السليمة		المؤسسات العاجزة	
	المتوسط	الإنحراف المعياري	المتوسط	الإنحراف المعياري
R_1	0.016	0.015	0.016	0.017
R_2	0.159	0.128	0.202	0.203
R_3	0.930	0.969	0.767	0.096
R_4	0.223	0.262	0.401	0.727
R_5	6.235	1.412	5.578	1.965
R_6	17.910	12.716	12.373	9.908
R_7	2.539	2.855	2.580	1.234
R_8	0.790	0.077	0.727	0.175
R_9	85.421	27.009	89.848	65.030
R_{10}	75.283	94.137	66.120	66.070
R_{11}	4.210	1.160	4.210	1.111
R_{12}	2.190	1.056	3.090	3.884
R_{14}	0.0638	0.059	0.068	0.047
R_{15}	0.206	0.129	0.135	0.090

المصدر: من إعداد الطلبة

[1] أنظر الملحق (2)

ولمعرفة مدى تقارب المجموعتين (سليمة وعاجزة)، إستعمالنا إختبارين وهما إختبار تساوي التباينات واختبار تساوي المتوسطات. وفرضنا هنا أن كل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي (Loi Normal)

$$R_i \rightarrow N(\mu_1, \delta_1) Si\ R_i \in G_1$$
$$R_i \rightarrow N(\mu_2, \delta_2) Si\ R_i \in G_2$$

حيث أن:

G_1: المؤسسات السليمة.

G_2 : المؤسسات العاجزة.

μ_1: متوسط مجموعة المؤسسات السليمة.

μ_2 : متوسط مجموعة المؤسسات العاجزة.

δ_1: الانحراف المعياري لمجموعة المؤسسات السليمة.

δ_2: الانحراف المعياري لمجموعة المؤسسات العاجزة.

1- اختبار تساوي التباينات: قمنا هنا بوضع فرضيتي الاختبار (الفرضية العدم والتي تعتمد على تساوي التباينات والفرضية البديلة التي تعتمد على عدم تساوي التباينات). ونقوم بعدها بالتأكد من صحة أحد الفرضيتين.

$$H_0 : \delta_1 = \delta_2$$
$$H_1 : \delta_1 \neq \delta_2$$

نقوم بتطبيق الاختبار على 15 متغير محل الدراسة، وتكون قاعدة القرار كما يلي:

- إذا كان $sig > \alpha$: نقبل H_0 ونرفض H_1.
- إذا كان $sig < \alpha$: نرفض H_0 ونقبل H_1.

حيث يمثل:

α: مستوى المعنوية يساوي 0.05.

sig: اختصار لكلمة sigma المحسوبة ببرنامج SPSS20

درجة الحرية هي (ddl): $(n_1+n_2)-2=62$.

n_1: عدد المؤسسات السليمة.

n_2: عدد المؤسسات العاجزة.

حصلنا على المتغيرات التي تحقق ما تم ذكره في الاختبار أعلاه، والنتائج مدونة في الملحق[1] :

- المتغيرات التي تحقق الفرضية H_0 هي: R_4, R_8, R_{12}, R_{15}
- المتغيرات التي تحقق الفرضية H_1 هي: $R_1, R_2, R_3, R_5, R_6, R_7, R_9, R_{10}, R_{14}$

2- اختبار تساوي المتوسطات: قمنا هنا كذلك بوضع فرضيتي الاختبار (الفرضية العدم والتي تعتمد على تساوي المتوسطات والفرضية البديلة التي تعتمد على عدم تساوي المتوسطات). ونقوم بعدها بالتأكد من صحة أحد الفرضيتين.

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2$$
$$H_1 : \mu_1 \neq \mu_2$$

حصلنا على المتغيرات التي تحقق اختبار تساوي المتوسطات والنتائج مدونة في الملحق[2]:

- المتغيرات التي تحقق الفرضية H_0 هي: R_8, R_{10}, R_{15}
- المتغيرات التي تحقق الفرضية H_1 هي: $R_1, R_2, R_3, R_4, R_5, R_6, R_7, R_9, R_{11}, R_{12}, R_{14}$.

3- خلاصة الاختبارين:

- المتغيرات التي تحقق تساوي التباينات والمتوسطات في آن واحد هي: R_8, R_{15}.

من خلال هذه النتائج نستنتج أن المجموعتين (سليمة وعاجزة) متقاربين جدا لأن أغلب المتغيرات تجمع بينهم المعدلات والتباينات، مما يستوجب تطبيق طريقة القرض التنقيطي.

الفرع الثاني: التحليل الإستقصائي

لاختيار أحسن نموذج للتمييز بين مجموعتي المؤسسات (السليمة والعاجزة) نعتمد أساسا على استقصاء المتغيرات التمييزية خطوة بخطوة (Pas par Pas) هذه الطريقة تتمثل في إختيار متغيرات النموذج واحدة بواحدة وذلك إنطلاقا من إنحدار متعدد مع كل المتغيرات، حيث نحتفظ بمتغيرة أولى التي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع. لنقوم بعد ذلك بإقصاء كل المتغيرات المستقلة عنه، ويتم ذلك عن طريق اختبار (lamda de wilks)، وتستمر هذه العملية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج النهائية، والتي بإمكانها أن تعبر عن وضعية المؤسسة مستقبلا.

---

[1] أنظر الملحق (3)

[2] أنظر الملحق (3)

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS20) توصلنا للنتائج النهائية والتي اسفرت على قبول المتغيرات الاستقصائية التالية:

R_{15}: النتيجة الصافية/ أموال دائمة.

R_8: القيمة المضافة / رقم الأعمال.

حيث قام البرنامج في البداية بإختيار R_{15} ثم في الأخير R_8.

الفرع الثالث: الدالة التمييزية النموذجية

أحسن دالة تمييزية تأخذ أكبر قيمة ذاتية وتمثل المجموعة الأولى بقيمة 0.174 [1]وهذا ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): القيمة الذاتية للمتغيرات المميزة

المعامل	القيمة الذاتية
1	0.174

المصدر: من إعداد الطلبة.

الارتباط القانوني بين الدالة التمييزية والمجموعتين يقدر بـ 0.385 وهذا موضح في الملاحق[2] ومترجم في الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): الارتباط القانوني للمتغيرات المميزة

المعامل	الإرتباط القانوني
1	0.385

المصدر: من إعداد الطلبة

وبما أن lamda de wilks صغيرة وذات معنوية جيدة وحيث تساوي 0.852 والقيمة معنويا لأن χ^2 = 9.802 بمستوى معنوية0.7% نستطيع القول إن النموذج جيد للتمييز بين المجموعتين وأن المتغيرات المختارة لها قدرة كبيرة وفعالة في هذا التمييز[3].

[1] أنظر الملحق (4)

[2] أنظر الملحق (4)

[3] أنظر الملحق (4)

جدول رقم (3-8): اختبار إحصائية لامدا لويليكس

معامل	لامدا لويليكس	كي 2	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	0.852	9.802	2	0.007

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: وضع دالة التنقيط

دالة التنقيط هي العبارة الخطية للمتغيرات الإستقصائية مضروبة في معاملاتها، حيث تسمح لنا بإعطاء كل مؤسسة نقطة تمييزية.

الفرع الأول: المساهمة النسبية للمتغيرات

يبين الجدول التالي الشعاع السلمي للمتغيرات ومدى مساهمتها في التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة[1]، والمتغيرات التي تساهم أكثر على الترتيب هي: R_{15}، R_8 .

الجدول رقم (3-9): الشعاع السلمي للمتغيرات

R_i	المعامل
R_{15}	0.716
R_8	0.680
R_6	0.586
R_5	0.362
R_{12}	0.318
R_4	0.280
R_7	0.270
R_3	0.258
R_2	0.228
R_{14}	0.128
R_{11}	0.111
R_9	0.092
R_{10}	0.070
R_1	0.043

المصدر: من إعداد الطلبة

[1] أنظر الملحق (5)

الفرع الثاني: تكوين دالة التنقيط

بعد أن تعرفنا على المتغيرات الأكثر تمييزا، وتحصلنا على معاملات كل متغير إستقصائي ومن خلال نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS20) [1] يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (3-10): معاملات معادلة التنقيط

R_i	المعامل
R_{15}	0.733
R_8	0.698

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول بإمكاننا تكوين دالة التنقيط التالية:

$$\mathbf{Z=0.698\ R_8+\ 0.733R_{15}}$$

الفرع الثالث: النقطة الحرجة

إنطلاقا من الدالة السابقة الذكر بإمكاننا الوصول إلى النقطة الحرجة وذلك بعد حساب نقطة Z لكل مؤسسة من عينة الإنشاء [2]تمكننا النقطة Z (نقطة حرجة) من التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة، حيث يمكن حسابها كما يلي:

$$Z^* = \frac{n_1 \bar{Z}_1 + n_2 \bar{Z}_2}{n_1 + n_2}$$

علما أن:

- n_1 عدد المؤسسات السليمة في عينة الإنشاء.
- n_2 عدد المؤسسات العاجزة في فينة الإثبات.
- $\bar{Z}_1$ متوسط نقاط n_1 مؤسسة سليمة.
- $\bar{Z}_2$ متوسط نقاط n_2 مؤسسة عاجزة.

[1] أنظر الملحق (5)

[2] أنظر الملحق (6)

قيمة النقطة الحرجة للدالة Z هي: $Z^{*}=0.641$ [1]

- إذا كانت $Z \leq 0.641$ تعتبر المؤسسة سليمة
- إذا كانت $Z > 0.641$ تعتبر المؤسسة عاجزة.

المطلب الثالث: نتائج تطبيق دالة التنقيط

إن نتائج دالة التنقيط تقدر بالنسبة لمعدل التصنيف الصحيح الإجمالي، أي عدد المؤسسات المصنفة تصنيفا صحيحا إنطلاقا من نقطتها سواء مؤسسات سليمة أو مؤسسات عاجزة.

الفرع الأول: نتائج معادلة التنقيط على عينة الإنشاء

بعد تطبيق المعادلة على المؤسسات في عينة الإنشاء تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول أدناه[1]:

جدول رقم (3-11): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z لدالة الإنشاء

الحالة	مؤسسة عاجزة (0)		مؤسسة سليمة (1)		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤسسة عاجزة (0)	14	%51.9	13	%48.1	27	%100
مؤسسة سليمة (1)	6	%16.2	31	%83.8	37	%100
المجموع	20	%31.25	44	%68.75	64	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- العينة مكونة من 64 ملف، 37 منها هي ملفات مؤسسات سليمة و27 الباقية هي ملفات مؤسسات عاجزة.
- من بين 27 ملف تعود للمؤسسات العاجزة والمعلوم عجزها مسبق، صنف النموذج 14 مؤسسة منها كمؤسسة عاجزة، و13 منها كمؤسسات سليمة أي نسبة التصنيف الصحيح لدى النموذج فيما يخص المؤسسات العاجزة هي 51.9% ونسبة التصنيف الخاطئ هي 48.1%.

[1] أنظر الملحق (6)

[1] أنظر الملحق (7)

- من بين 37 ملف خاص بالمؤسسات السليمة والمعلوم وضعيتها مسبقا، صنف النموذج 6 مؤسسات منها كمؤسسات عاجزة، و31 كمؤسسات سليمة وبالتالي فإن نسبة التصنيف الخاطئ هي 16% أما نسبة التصنيف الصحيح فيها يخص المؤسسات السليمة هي 83%.
- وبالتالي فإن نسبة التصنيف الصحيح لدى النموذج بالنسبة لعينة الإنشاء هي: (14+13) من 64 أي 70.31% ونسبة التصنيف الخاطئ الكلية هي (6+13) من 64 أي 29.68%.

الفرع الثاني: نتائج معادلة التنقيط على عينة الإثبات

للتحقق من دقة النموذج قمنا بتطبيق معادلة التنقيط على عينة الإثبات، والتي تتكون من 16 ملف للمؤسسات الطالبة للقرض، 10منها سليمة و6 مؤسسات عاجزة. وقد قمنا بتلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول الموالي:

جدول رقم (3–12): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Zلعينة الإثبات

الحالة	مؤسسة عاجزة (0)		مؤسسة سليمة (1)		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤسسة عاجزة (0)	2	%33.33	4	%66.67	6	%100
مؤسسة سليمة (1)	2	%20	8	%80	10	%100
المجموع	4	%25	12	%75	16	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- العينة مكونة من16 ملف منها 6 ملفات لمؤسسات عاجزة و10 ملفات لمؤسسات سليمة.
- من بين 6 ملفات المؤسسات العاجزة المصنفة مسبقا ضمن المؤسسات العاجزة اعتبر النموذج مؤسستين عاجزتين و4 مؤسسات سليمة أي بنسبة تصنيف الصحيح مساوية لـ 33.33%.
- من بين 10 ملفات المؤسسات السليمة المصنفة مسبقا ضمن المؤسسات السليمة اعتبر النموذج 8 مؤسسة سليمة و2 مؤسسة عاجزة أي بنسبة تصنيف صحيح قدرت بـ 75 %.
- وبالتالي فنسبة التصنيف الصحيح لدى النموذج بالنسبة لعينة الإثبات هي: (2+8) من 16 أي 62.5%، ونسبة التصنيف الخاطئ هي (2+4) من 16 أي 37.5%.

الفرع الثالث: مقارنة نتائج معدلة التنقيط على العينتين (الإنشاء والإثبات)

لتلخيص النتائج والمقارنة بينها قمنا بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (3-13): نسب التصنيف في عينتي الإنشاء والإثبات

العينة	حجم العينة	نسبة التصنيف الصحيح	نسبة التصنيف الخاطئ	المجموع
عينة الإنشاء	64	%70.31	%29.69	%100
عينة الإثبات	16	%62.5	%37.5	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

بقصد توضيح ما ورد في الجدول السابق قمنا بإعداد الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5) : نسب تصنيف العينتين

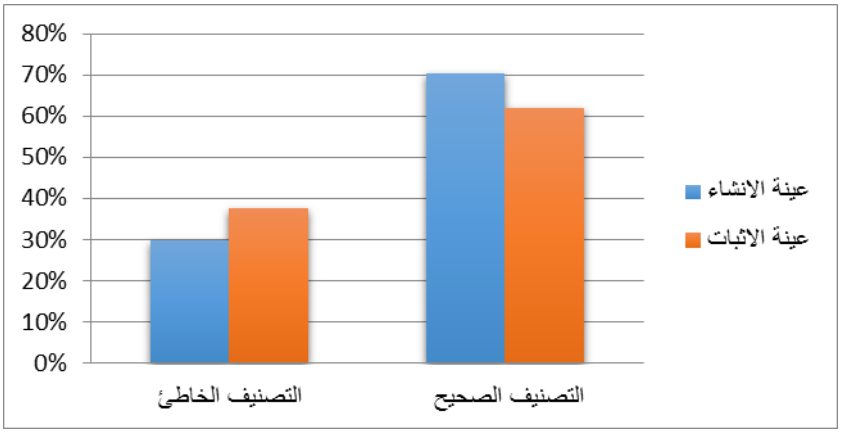

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن:

- الفرق في نسبة التصنيف الصحيح لعينة الإنشاء ونسبة التصنيف الصحيح لعينة الإثبات هو (70.31%-62.5%) = 7.81% وهي نسبة صغيرة نسبيا مما يدل على مصداقية النموذج
- كذلك الفرق بين نسبة التصنيف الخاطئ للعينة هي (37.53 %-29.69%)= 7.81% يمثل أيضا فارقا صغيرا.

وهذا ما يجعل النموذج التنقيطي قريب من الواقع، وعليه يمكننا القول إن النموذج مقبول وجيد.

خاتمة الفصل

سعيا لتقديم بديل أحسن من المنهج المتبع في المصارف التجارية وذلك لتقدير مخاطر القروض، فقد تم دراسة طريقة القرض التنقيطي، والتي قد تساهم في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض لدى المصارف التجارية. وهذه الطريقة تساعد على التنبؤ بقدرة المؤسسات على السداد، غير أن هنا التنبؤ لا يؤدي إلى إلغاء الوقوع في مخاطر منح القروض المصرفية، بل يعمل على التقليل منها فقط.

الخاتمة العامة:

على الرغم من التطور المستمر في الطرق المتعمدة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف بسبب موجة التغيرات الإقتصادية العالمية، سواء الإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل المصارف في حد ذاتها أو الإجراءات المفروضة عليها من قبل السلطات التنظيمية المحلية والدولية، فإن مخاطر القروض تبقى دائما واردة وفي أية لحظة. ونتيجة لهذا الوضع، تصبح المصارف مجبرة على تقدير تلك المخاطر، بهدف التقليل منها والتنبؤ بحدوثها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن، وهذا لا يتم إلا باستعمال طرق عملية وفعالة من أهمها يمكن ذكر آلية القرض التنقيطي التي كانت محل دراستنا.

من هنا كان هدف دراستنا للموضوع هو تسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطر القروض وفق طرق أخرى ذات منهج إحصائي (كطريقة التحليل التمييزي)، وخروج بنتيجة حول فعاليتها، ثم اظهار مدى مساهمتها في إتخاذ قرار منح القروض ومحاولة تطبيقها ميدانيا على عينة من مؤسسات البنك الخارجي الجزائري.

الاجابة على الفرضيات:

1- رغم محاولة الطريقة الكلاسيكية تغطية كل المخاطر التي بإمكان المصرف التعرض لها إلا أنها لم تحقق هذه الغاية وهذا راجع للتطورات العالمية التي مست جميع المجالات بما فيها المجال المصرفي. هذا ما يدل على أن الفرضية صحيحة نسبيا وذلك لأن المخاطرة مرتبطة بالطريقة الكلاسيكية وأن عيوب هذه الطريقة ظهرت نتيجة للتطورات الحاصلة.

2- بعد الدراسة التي أجريناها في الفصل الثالث توصلنا إلى أن طريقة التحليل التمييزي تمر بالعديد من المراحل وذلك للوصول إلى دالة التنقيط تأكدنا بأن الفرضية التي تم وضعها سابقا صحيحة.

3- بعد المقابلة التي اجريناها مع مدير البنك الجزائري أكد لنا أن استعمال آلية القرض التنقيطي ساهم في تقليل المخاطر كما ساعدهم على التنبؤ بمدى قدرة المؤسسات الطالبة للقرض على سداد هذا ما أكد صحة الفرضية الموضوعة مسبقا.

النتائج:

وعلى هذا الأساس وبالاعتماد على فرضيات الدراسة المقدمة سابقا، يمكن ابراز أهم النتائج المتحصل عليها:

- نظرا لأن القروض والمخاطر مترادفان في النشاط المصرفي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، فإنه عند قيام المصارف التجارية بمنح قروض لزبائنها، فإنها تتحمل مخاطرة ملازمة لها.

- إن معالجة المخاطرة بواسطة القرض التنقيطي من خلال مبدأ التحليل التمييزي، يعمل على فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه وذلك بترجمة هذه المعلومات إلى متغيرات كمية ومتغيرات كيفية، والتي يتم على أساسها التوصل للتصنيف الصحيح، والتنبؤ بالمخاطرة التي قد يتعرض لها المصرف.
- إن توسع نشاط المصارف خصوصا في منح القروض للمؤسسات الاقتصادية يرتبط بنتيجة تجريبية وهي أن الخطر ملازم للقرض المصرفي ولا يمكن إلغاؤه بصفة نهائية وإنما التقليل منه.
- بهدف التقليل من حدة الخطر الذي يلازم القرض، يلجأ البنك الخارجي الجزائري والبنوك الجزائرية عمومًا إلى إستعمال وسائل وإجراءات وقائية متمثلة في فرض ضمانات، هذا لا يعني وجود المخاطر وإنما تقليلها.
- الطرقة المتبعة من قبل البنك مشابهة للنتائج التي توصلنا إليها في دراستنا.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- التدريب المستمر للعاملين بالمصارف والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على إستخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة؛
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين وتحليلها ونشرها وذلك لمساعدة المقرضين والمستثمرين؛
- أن تنتقل المصارف من الأدوات التقليدية للتحليل المالي إلى تطبيق الأدوات الحديثة في تقييم مخاطر الإئتمان والتي من شأنها المحافظة على أمان المصرف؛
- ضرورة إلزام المقترضين على تقديم معلومات كافية تساعد محلل الإئتمان على إجراء عملية التحليل؛
- يجب أن تكون المعلومات التي تطلبها المصارف من المقترضين مدققة لتزيد من موثوقية محللي الإئتمان في تلك القوائم وتشجعهم على إجراء تحليل مالي جيد ودقيق.

في الأخير يمكننا القول إنه بالرغم من أننا تحصلنا على نموذج مقبول إلا أنه يبقى قابلا للتحسين والتطوير.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

1. حنفي عبد الغفار وسمية قرباقص، "**الادارة المالية**"، الميسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
2. زياد رمضان، "**إدارة مخاطر الائتمان**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، فلسطين، 2003.
3. سامر جلدة، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة، الطبعة 1، عمان، 2009.
4. سامر جلدة، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة، الطبعة 1، عمان، 2009.
5. سمير الخطيب، "**قياس إدارة مخاطر البنوك**"، منشآت المصارف، الاسكندرية، 2005.
6. شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد المصارف**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
7. شعبان فرج، "**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
8. طارق طه، "**إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
9. طارق عبد العال حماد، **إدارة الخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
10. طاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الجزائر، 2003.
11. عبد الغفار حنفي، "**إدارة المصارف**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
12. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "**التنظيم وإدارة البنوك**"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.
13. عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة عمليتها وإداراتها**"، منشورات الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الاسكندرية، 2000.
14. عدنان تايه النعيمي، "**إدارة الائتمان منظور شمولي**"، دار المسيرة، عمان، دون سنة نشر.
15. فلوح صافي، "**محاسبة المنشآت المالية**"، مشورات جامعة دمشق، الطبعة 8، سوريا، 1999.
16. محمد داود عثمان، "**إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**"، منشورات دار الفكر، الطبعة1، 2013.
17. محمد على أحمد البنا، "**القروض المصرفية مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي**"، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006.
18. محمد مصطفى السنهوري، "**إدارة البنوك التجارية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
19. مدحت صادق، "**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
20. منير ابراهيم الهندي، "**الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية**"، مكتب العربي الحديث، مصر، 1996.

الرسائل العلمية :

21. بوراس جميلة ورزق الله حمدي ،"**دور الابداع في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري**" ،مذكرة ماستر في التسويق البنكي ،جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،دفعة 2014.
22. حفيان جهاد، "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة2012 .
23. زغاش أمال، جاهمي ليلى، "**إدارة مخاطر القروض المصرفية في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2009.
24. شابو هدى و جابري إلهام، "**سياسة منح الائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**"، مذكره ماستر في الادارة المالية،جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2010 .
25. صديقي أيوب، "**القروض البنكية الموجهة للاستثمار بين تحديات تمويل المشاريع وشاكل الضمان**"، مذكرة ماستر في مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، دفعة 2013.

مقالات وملتقيات:

26. عبادي محمد، "**القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القرض**"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة جيجل.
27. محمد بن بوزيان وسوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة مخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 18/17أفريل2007.
28. مزياني نور الدين وأخرون، "**أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك**"، الملتقى الوطني السادس، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، بدون سنة.

المنشورات:

29. بن عمر خالد، "**تقدير القرض البنكي وفق طريقة القرض التنقيطي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد13، 2003 .
30. عبادي محمد، "**القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد05، 2012.
31. عبد العزيز الدغيم وآخرون، " **تحليل الائتمان ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفية**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006/10/17.

مواقع الانترنيت:

32. http://www.memoireonline.com/12/12/6608/m la gestion -des crédits –et-la rentabilite-bancaire-cas-de-la-B-M-C-I-S.html.
33. http://www.bea.dz.

مراجع باللغة الأجنبية:

34. Azzouz el Hamma, **"la gestion du credit par la méthode du scoring"**, thèse de doctorat , en gestion financière et comptable, université de rabat, maroc,2007/2008.
35. Azzouz el Hamma, **"la gestion du credit par la méthode du scoring",** thèse de doctorat , en gestion financière et comptable, université de rabat, maroc,2007/2008.
36. b.Guillot, "**la méthode des scores:intérêts et limites"**, revue banque, paris,1986.
37. b.Guillot," **la méthode des scores:intérêts et limites"**, revue banque, paris,1986, p.975**.**
38. Boubacar Diablo, **"un modèle de crédit scoring pour une institution de micro-finance africaine**", séminaire de recherche (discutant Magloire lanha), université d'Orléans, 2006.
39. Hassen Mathlouthi, **"cours information de méthodes de scoring",** école supérieure de statistique et d'analyse de l'informatique, université de Carthage, Tunis, 2013/2014.
40. Mathieu michel**, "l'exploitation bancaire et de risque crédit "** ,la revue banque, 2eme, Edition, 1996.
41. Mohamed Touati Tliba, **"revue de sciences commerciales et de gestion"**, n°1, Ecole Superieur de Commerce, Algérie , 2003.
42. rayon Anderson, "**the credit scorning tool kit"**, oxford university press, 2007.
43. Sylvie de caussergues, **"gestion de la banque",** 2éme edition,1996.
44. Sylvie de caussergues, "**gestion de la banque**", 2éme edition,1996.
45. Yang Liu," **new issues in credit scoring application"**, working paper, institutfur wirtschaftsinformatik Germany, n°16, 2001.

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جـامعة 8 مـاي 45 قـالمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسـم علـوم التسيير
Réf :.....D.S.G / F.S.E.S.G / UG /..... Guelma le :.....		الرقم:.....ق.ع.ت /ك.ع.إ.ع.ت/ج ق/2014 قالمة في: 27 أكتوبر 2014

إلى السيد: ..... BEA مديرية وكالة قالمة .....

الموضـــــوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحـــن رئيـــس قسـم علـــوم التسييـــر نشهـــد بـــأن :

الطالب(ة): ..... عبد الوهاب حسة .....

الطالب(ة): ..... زيادة السوسن .....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيير سنـة (أولـى)/(ثانيـة) ماستـر .ميـدان : (علوم التسيير)/(علوم ماليـة)

تخصص : ..... مالية مؤسسات .....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة بمؤسستكـم

موضوع الزيـارة:..... دراسة ميدانية .....

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

و لكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عادل سعدو

ع إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

تأشيرة المؤسسـة المستقبلـة

Le
Crédit immobilier,
Ensemble
Bâtissons l'avenir

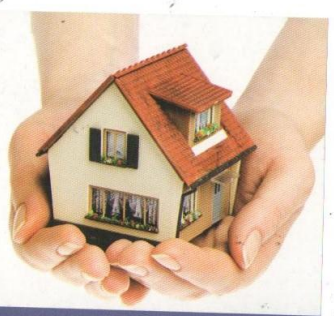

FINANCER | ACHETER & INVESTIR | CONSTRUIRE

Retrouvez toutes les informations pour construire votre projet sur notre réseau agences

Site web : www.bea.dz Centre d'appel : 021 71 53 53

BEA
بنك الجزائر الخارجي
Banque Extérieure d'Algérie

Crédit immobilier à taux bonifié

Caractéristiques

Gamme de crédits immobiliers concernés par la bonification du taux d'intérêt

- Acquisition d'un logement promotionnel collectif neuf fini ou sur plan ;
- Construction d'un logement rural.

Montant du crédit

Le crédit octroyé ne peut excéder :

- Un montant de 12 millions de Dinars ;
- 90 % du coût global de l'acquisition du logement

Durée du crédit

La durée maximale de remboursement du crédit immobilier bonifié est fixée à trente (30) ans.

Taux d'intérêt

Les taux d'intérêts applicables au crédit immobilier bonifié sont fixés comme suit :

1% : lorsque le montant des revenus mensuels nets de l'emprunteur est Inférieur ou égal à 6 fois le SNMG ;

3% : lorsque le montant des revenus mensuels nets de l'emprunteur est supérieur à 6 fois le SNMG et inférieur ou égal à 12 fois le SNMG.

Apport personnel

L'apport personnel de l'emprunteur doit représenter 10% minimum du coût global de l'acquisition du logement.

La bonification du taux d'intérêt ne s'accorde qu'une seule fois

Constitution du dossier

1. Salarié (e)

- Photocopie légalisée de la carte nationale d'identité;
- Fiche familiale d'état-civil (pour les mariés);
- Attestation de travail du demandeur;
- Trois dernières fiches de paie du demandeur;
- Relevé des émoluments du demandeur;
- Extrait d'acte de naissance;
- Certificat de résidence;
- Formulaire de demande de crédit immobilier (BEA);
- Attestation sur l'honneur de non endettement ou indiquant le montant des dettes déjà contractées.

2. Autres particuliers (commerçants, professions libérales)

En plus des documents ci-dessus:

- Attestation ou certificat d'activité mentionnant le bénéfice réalisé délivré par la direction des impôts;
- Extrait de rôle apuré récent (moins de trois mois);
- Attestation de mise à jour envers les assurances sociales.

Documents spécifiques au crédit

Acquisition d'un logement promotionnel collectif neuf sur plan :

- Le contrat de vente sur plan, notarié et publié;
- L'attestation de garantie délivrée par le F.G.C.M.P.I au promoteur se rapportant au projet immobilier concerné;
- Les justificatifs du versement de l'apport personnel, effectué au profit du promoteur ou les justificatifs de la disponibilité de l'apport personnel en compte bancaire.

Acquisition d'un logement promotionnel collectif neuf fini

- La décision d'affectation et la promesse de vente notariée;
- Les justificatifs du versement de l'apport personnel, effectué au profit du promoteur ou les justificatifs de la disponibilité de l'apport personnel en compte bancaire.

Construction d'un logement rural :

- La décision d'éligibilité au soutien de l'Etat dans le cadre de l'habitat rural, délivrée par la commission de wilaya compétente;
- L'acte de propriété du terrain, notarié et publié;
- Le certificat négatif d'hypothèque;
- Le permis de construire établi au nom du postulant au crédit en cours de validité;
- Le devis estimatif et quantitatif de la construction;
- Le plan de financement et le planning prévisionnel de réalisation;
- Le rapport d'expertise du terrain établi, obligatoirement, par un bureau d'études conventionné avec la Banque.

ART
&
DESIGN

société civile professionnelle
d'architecture.
Architectes agrées :
AMRI DALLEL - ZEGHADNIA Med K

Numéro d'identification fiscale:
001223019015748
14 Bd Okba ben Nafee.
Annaba -23000-
Mobiles : 0555573722-0555592155
Tel :038442582.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION DES PME

Comité d'assistance à la localisation et à la promotion
Des investissements
Dossier d'investissement privé dans le domaine industriel et services

PROJET : REALISATION D'UNE STATION MULTISERVICES

3 rue du 24 Avril 23 000 Annaba
tel –mob:05-54-80-82-89

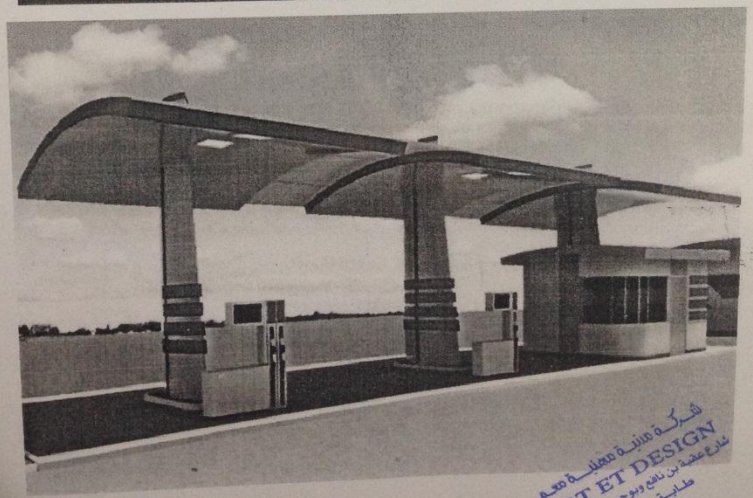

شركة مدنية مهنية معمارية
A-Z ART ET DESIGN
شارع عقبة بن نافع وبوجمعة ماسي مكتب رقم 04
طابق الأول عنابة

VIII. LES ETATS FINANCIERS PREVISIONNELS

VIII.1. Principales hypothèses de calcul retenues

Dans la présente évaluation financière, les principaux éléments de calcul retenus sont tirés essentiellement de l'étude de faisabilité de l'entreprise, complétés par les hypothèses suivantes :

- Conditions économiques de base : celles prévalant au 2ème semestre 2014,
- Les calculs sont effectués à "DA constants",
- Conditions de ventes, d'achats et de règlement : conformes aux éléments recueillis auprès des responsables de l'entreprise, à considérer comme des valeurs moyennes,
- Prévisions de produits et charges : sont basées sur les données des prix pratiqués actuellement sur le marché.

VIII.2. Bilan d'ouverture

En partant du bilan d'ouverture de l'EURL s'établit ainsi :

Bilan d'ouverture 1er année

U = DA

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
Immobilisations brutes		Fonds propres	100 000
Amortissements		Capital social	100 000
Immobilisations nettes		Report à nouveau	
Stocks		Apport associé	
		Dettes CMT	4 633 000
Créances			
Autres Créances		Dettes fournisseurs	
Disponibilités	4 733 000	Dettes fiscales et soc.	
		Autres dettes	
TOTAL ACTIF	4 733 000	TOTAL PASSIF	4 733 000

VIII.3. Comptes de résultats prévisionnels

Le calcul du compte de résultats prévisionnel est établi sur la base des prévisions d'exploitations fixées ci dessus. Il dégage un résultat positif dès la première année.

Tableau de comptes de résultats

U = DA

COMPTE DE RESULTAT	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
CHIFFRE D'AFFAIRES	**31 170 000**	**34 287 000**	**37 715 000**	**37 715 000**	**37 715 000**
+Prestations fournies	31 170 000	34 287 000	37 715 000	37 715 000	37 715 000
- Consommations / prov tiers	14 455 568	15 702 368	17 073 568	17 073 568	17 073 568
= VALEUR AJOUTEE	**16 714 432**	**18 584 632**	**20 641 432**	**20 641 432**	**20 641 432**
- Charges de personnel	8 179 024	8 179 024	8 587 976	8 587 976	8 587 976
- Impôts et taxes	723 400	785 740	854 300	854 300	854 300
EXCEDENT BRUT EXPLOITATION	**7 812 008**	**9 619 868**	**11 199 156**	**11 199 156**	**11 199 156**
- Dotations amort & Provisions	4 213 000	4 213 000	4 213 000	4 213 000	4 213 000
- Frais financiers	2 264 093	2 264 093	2 264 093	1 826 274	1 388 456
= RESULTAT AVANT IMPOTS	**1 334 915**	**3 142 775**	**4 722 064**	**5 159 882**	**5 597 701**
- Impôt sur le Bénéfice 25%	333 729	785 694	1 180 516	1 289 971	1 399 425
= RESULTAT NET COMPTABLE	**1 001 186**	**2 357 081**	**3 541 548**	**3 869 912**	**4 198 276**
AUTOFINANCEMENT BRUT	**5 214 186**	**6 570 081**	**7 754 548**	**8 082 912**	**8 411 276**

VIII.5. Besoin en fonds de roulement

Tableau du besoin en fonds de roulement

Période sur 5 ans

U = DA

Le Besoin en Fonds de Roulement	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Délai de règlement moyen des clients	Au comptant	Au comptant	Au comptant	Au comptant	Au comptant
Nombre de jours moyens de TVA récupérable	30	30	30	30	30
Nombre de jours moy de TVA collectée	30	35	35	35	35
Délai de règlement moyen du personnel	30	30	30	30	30
Taux de TVA collectée moyen	17%	17%	17%	17%	17%
Taux de TVA récupérable moyen	17%	17%	17%	17%	17%
Délai règl autres achats & ch externes	7	7	7	7	7
Délai de règle des charges sociales	30	30	30	30	30
Encours clients	101 303	111 433	122 574	122 574	122 574
Encours autres achats et charges ext	1 409 418	1 530 981	1 664 673	1 664 673	1 664 673
Encours TVA récupérable	204 787	222 450	241 876	282 188	282 188
Encours TVA collectée	441 575	485 733	534 296	623 345	623 345
Encours charge de personnel	681 585	681 585	715 665	422 242	422 242
BESOIN en FONDS de ROULEMENT	**-2 226 489**	**-2 364 416**	**-2 550 184**	**-2 305 498**	**-2 305 498**
VARIATION du BFR	**-2 226 489**	**-137 927**	**-185 768**	**244 686**	**-**

VIII.6. Bilans prévisionnels

Les bilans prévisionnels sont déterminés sur une période de 5 ans. Ils permettent de constater l'évolution des principales composantes de la structure du bilan de l'EURL SLAMA.

U = DA

BILANS PREVISIONNELS	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Immobilisations brutes	46 330 000	46 330 000	46 330 000	46 330 000	46 330 000
Amortissements	4 213 000	8 426 000	12 639 000	16 852 000	21 065 000
Immobilisations nettes	42 117 000	37 904 000	33 691 000	29 478 000	25 265 000
Stocks	-	-	-	-	-
Créances clients	101 303	111 433	122 574	122 574	122 574
Autres créances	204 787	222 450	241 876	282 188	282 188
Disponibilités	7 540 674	14 248 683	13 849 599	13 348 425	13 420 301
TOTAL ACTIF	**49 963 764**	**52 486 566**	**47 905 048**	**43 231 187**	**39 090 062**
Capital social	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000
Réserve légale	-	-	-	-	-
Report à nouveau		1 001 186	3 358 267	6 899 815	10 769 727
Résultat net	1 001 186	2 357 081	3 541 548	3 869 912	4 198 276
Total Fonds Propres	**1 101 186**	**3 458 267**	**6 999 815**	**10 869 727**	**15 068 003**
Emprunts long & moyen terme	46 330 000	46 330 000	37 990 600	29 651 200	21 311 800
-Dont CMT	41 697 000	41 697 000	33 357 600	25 018 200	16 678 800
-Dont apport associé	4 633 000	4 633 000	4 633 000	4 633 000	4 633 000
Fournisseurs	1 409 418	1 530 981	1 664 673	1 664 673	1 664 673
Dettes fiscales et sociales	1 123 160	1 167 318	1 249 960	1 045 587	1 045 587
Découvert	-	-	-	-	-
TOTAL PASSIF	**49 963 764**	**52 486 566**	**47 905 048**	**43 231 187**	**39 090 062**

VIII.7. Tableau de Financement

U = DA

TABLEAU EMPLOIS / RESSOURCES	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Investissements					
Remboursements d'emprunts			8 339 400	8 339 400	8 339 400
Variation de BFR				244 686	
TOTA DES EMPLOIS			8 339 400	8 584 086	8 339 400
Emprunts Moyen / Long Terme					
Apport en compte courant LT					
Capacité d'autofinancement	5 214 186	6 570 081	7 754 548	8 082 912	8 411 275
Ressource en fonds de roul	2 226 489	137 927	185 768		
TOTAL DES RESSOURCES	7 440 674	6 708 008	7 940 316	8 082 912	8 411 275
SOLDE	7 440 674	6 708 008	-399 084	-501 174	71 875
SOLDE CUMULE 100 000	7 540 674	14 248 683	13 849 599	13 348 425	13 420 301

IX. PRINCIPAUX INDICATEURS DE RENTABILITE

IX.1. Base de l'Analyse

Compte tenue du type de projet, les principaux indicateurs sélectionnés portent sur:

- Les principaux éléments du Compte d'exploitation prévisionnel,
- les Ratios d'Exploitation,
- les Ratios de Structure,

Inflation :

Cette étude ne tient pas compte de l'inflation. L'analyse est faite en monnaie constante, en DA de fin du 2ème semestre 2014. Les conditions économiques sont celles prévalant durant le premier trimestre 2015.

IX.2. Principaux indicateurs financiers

Principaux Ratios d'Exploitation:

RATIOS D'EXPLOITATION	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Valeur ajoutée / Chiffre d'affaires	54%	54%	55%	55%	55%
E.B.E. / Chiffre d'affaires	25%	28%	30%	30%	30%
Frais personnel/ Chiffre d'affaires	26%	24%	23%	23%	23%
Résultat net / Chiffre d'affaires	3%	7%	9%	10%	11%
Autofinancement brut/ C A	17%	19%	21%	21%	22%
Frais financiers / Chiffre d'affaires	7,26%	6,60%	6,00%	4,84%	3,68%

Principaux Ratios de Structure

RATIOS DE STRUCTURE	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Capitaux propres	5 734 186	8 091 267	11 632 815	15 502 727	19 701 002
Capitaux permanents	47 431 186	49 788 267	44 990 415	40 520 927	36 379 802
Fonds de roulement	5 314 186	11 884 267	11 299 415	11 042 927	11 114 802
Evolution du BFR	-2 226 489	-2 364 416	-2 550 184	-2 305 498	-2 305 498
Résultat /Capitaux propres	17%	29%	30%	25%	21%
Couvertures capitales investis	108%	113%	103%	92%	83%
Autofinancement/ endettement	11%	14%	20%	27%	39%
Endettement/Capitaux permanent	88%	84%	74%	62%	46%

الملحق (1):

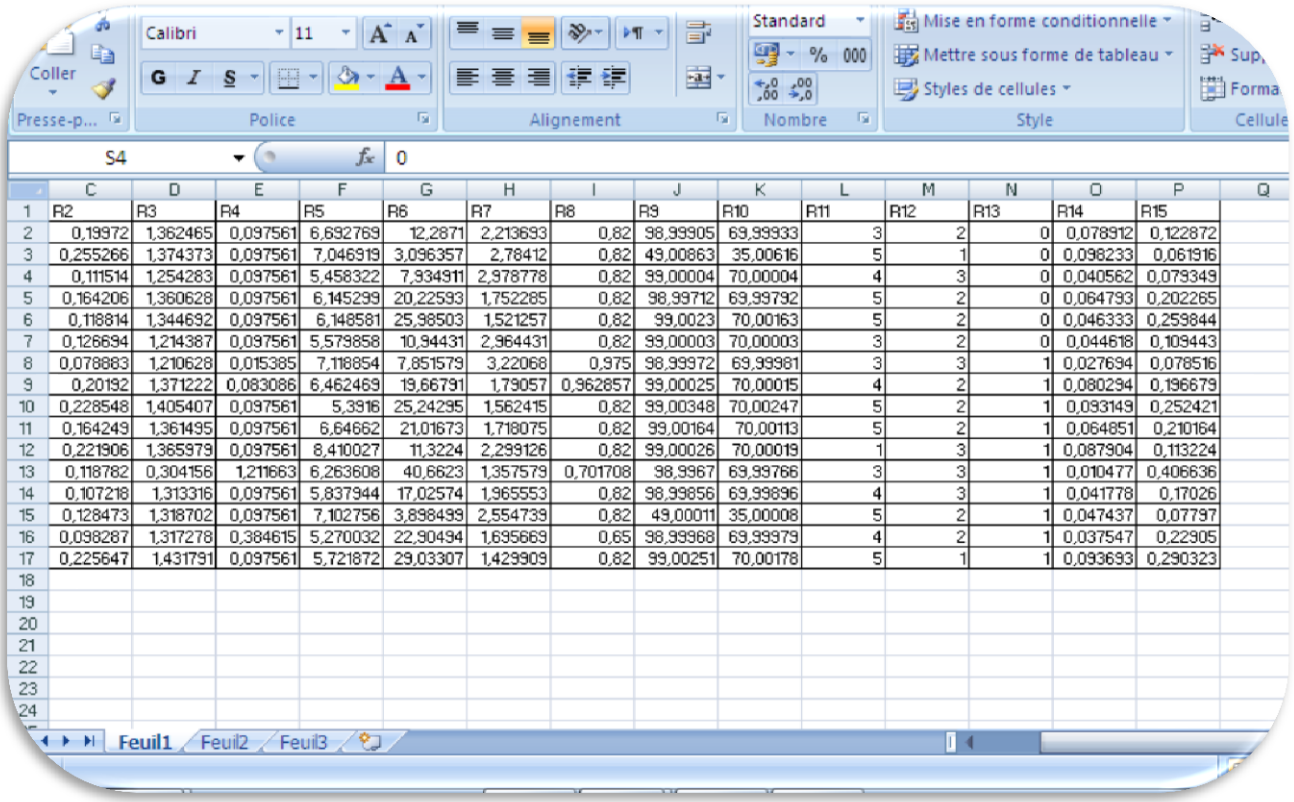

	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q
1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	
2	0,19972	1,362465	0,097561	6,632769	12,2871	2,213693	0,82	98,99905	69,99933	3	2	0	0,078912	0,122872	
3	0,255266	1,374373	0,097561	7,046919	3,096357	2,78412	0,82	49,00863	35,00616	5	1	0	0,096233	0,061916	
4	0,111514	1,254283	0,097561	5,458322	7,934911	2,978778	0,82	99,00004	70,00004	4	3	0	0,040562	0,079349	
5	0,164206	1,360628	0,097561	6,145299	20,22593	1,752285	0,82	98,99712	69,99792	5	2	0	0,064793	0,202265	
6	0,118814	1,344692	0,097561	6,148581	25,98503	1,521257	0,82	99,0023	70,00163	5	2	0	0,046333	0,259844	
7	0,126694	1,214387	0,097561	5,579858	10,94431	2,964431	0,82	99,00003	70,00003	3	2	0	0,044618	0,109443	
8	0,078883	1,210628	0,015385	7,118854	7,851579	3,22068	0,975	98,99972	69,99981	3	3	1	0,027694	0,078516	
9	0,20192	1,371222	0,083086	6,462469	19,66791	1,79057	0,962857	99,00025	70,00015	4	2	1	0,080294	0,196679	
10	0,228548	1,405407	0,097561	5,3916	25,24295	1,562415	0,82	99,00348	70,00247	5	2	1	0,093149	0,252421	
11	0,164249	1,361495	0,097561	6,64662	21,01673	1,718075	0,82	99,00164	70,00113	5	2	1	0,064851	0,210164	
12	0,221906	1,365979	0,097561	8,410027	11,3224	2,299126	0,82	99,00026	70,00019	1	3	1	0,087904	0,113224	
13	0,118782	0,304156	1,211663	6,263608	40,6623	1,357579	0,701708	98,9967	69,99766	3	3	1	0,010477	0,406636	
14	0,107218	1,313316	0,097561	5,837944	17,02574	1,965553	0,82	98,99856	69,99896	4	3	1	0,041778	0,17026	
15	0,128473	1,318702	0,097561	7,102756	3,898499	2,554739	0,82	49,00011	35,00008	5	2	1	0,047437	0,07797	
16	0,098287	1,317278	0,384615	5,270032	22,90494	1,695669	0,65	98,99968	69,99979	4	2	1	0,037547	0,22905	
17	0,225647	1,431791	0,097561	5,721872	29,03307	1,429909	0,82	99,00251	70,00178	5	1	1	0,093693	0,290323	
18															
19															
20															
21															
22															
23															
24															

الملحق (1):

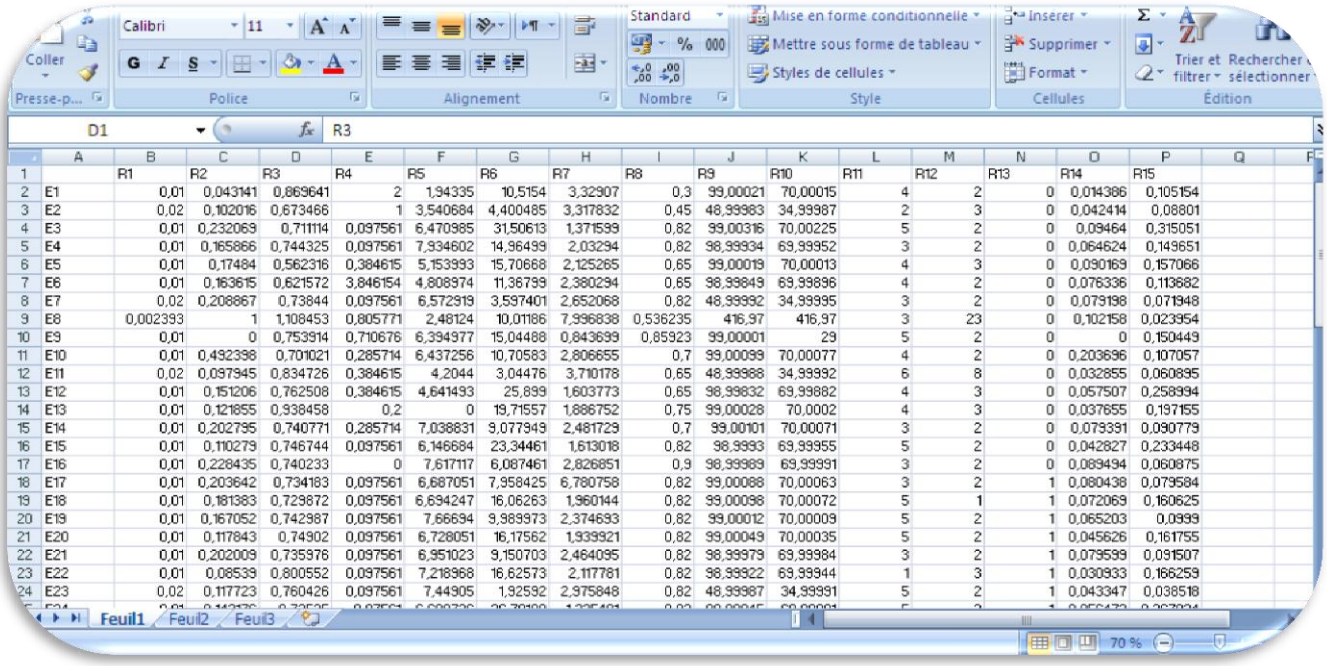

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q
1		R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	
2	E1	0,01	0,043141	0,869641	2	1,94335	10,5154	3,32907	0,3	99,00021	70,00015	4	2	0	0,014386	0,105154	
3	E2	0,02	0,102016	0,673466	1	3,540684	4,400485	3,317832	0,45	98,99983	34,99987	2	3	0	0,042414	0,08801	
4	E3	0,01	0,232069	0,711114	0,097561	6,470985	31,50613	1,371539	0,82	99,00316	70,00225	5	2	0	0,09464	0,315051	
5	E4	0,01	0,165866	0,744325	0,097561	7,934602	14,96499	2,03294	0,82	98,99934	69,99952	3	2	0	0,064624	0,149651	
6	E5	0,01	0,17484	0,562316	0,384615	5,153993	15,70668	2,125265	0,65	99,00019	70,00013	4	3	0	0,090169	0,157066	
7	E6	0,01	0,163615	0,621572	3,846154	4,808974	11,36799	2,380294	0,65	98,99849	69,99896	4	2	0	0,076336	0,113682	
8	E7	0,02	0,208867	0,73844	0,097561	6,572919	3,597401	2,652068	0,82	48,99992	34,99995	3	2	0	0,079198	0,071948	
9	E8	0,002393	1	1,108453	0,805771	2,48124	10,01186	7,996838	0,536235	416,97	416,97	3	23	0	0,102158	0,023954	
10	E9	0,01	0	0,753914	0,710676	6,394977	15,04488	0,843699	0,85923	99,00001	29	5	2	0	0	0,150449	
11	E10	0,01	0,492398	0,701021	0,285714	6,437256	10,70583	2,806655	0,7	99,00099	70,00077	4	2	0	0,203696	0,107057	
12	E11	0,02	0,097945	0,834726	0,384615	4,2044	3,04476	3,710178	0,65	48,99988	34,99992	6	8	0	0,032855	0,060895	
13	E12	0,01	0,151206	0,762508	0,384615	4,641493	25,899	1,603773	0,65	98,99832	69,99882	4	3	0	0,057507	0,258994	
14	E13	0,01	0,121655	0,938458	0,2	0	19,71557	1,886752	0,75	99,00028	70,0002	4	3	0	0,037655	0,197155	
15	E14	0,01	0,202795	0,740771	0,285714	7,038831	9,077949	2,481729	0,7	99,00101	70,00071	3	2	0	0,079391	0,090779	
16	E15	0,01	0,110279	0,746744	0,097561	6,146684	23,34461	1,613018	0,82	98,9993	69,99955	5	2	0	0,042827	0,233448	
17	E16	0,01	0,228435	0,740233	0	7,617117	6,087461	2,826851	0,9	98,99989	69,99991	3	2	0	0,089494	0,060875	
18	E17	0,01	0,203642	0,734183	0,097561	6,687051	7,958425	6,780758	0,82	99,00088	70,00063	3	2	1	0,080438	0,079584	
19	E18	0,01	0,181383	0,729872	0,097561	6,694247	16,06263	1,960144	0,82	99,00098	70,00072	5	1	1	0,072069	0,160625	
20	E19	0,01	0,167052	0,742987	0,097561	7,66694	9,989973	2,374693	0,82	99,00012	70,00009	5	2	1	0,065203	0,0999	
21	E20	0,01	0,117843	0,74902	0,097561	6,728051	16,17562	1,939921	0,82	99,00049	70,00035	5	2	1	0,045626	0,161755	
22	E21	0,01	0,202009	0,735976	0,097561	6,951023	9,150703	2,464095	0,82	98,99979	69,99984	3	2	1	0,079599	0,091507	
23	E22	0,01	0,08539	0,800552	0,097561	7,218968	16,62573	2,117781	0,82	98,99922	69,99944	1	3	1	0,030933	0,166259	
24	E23	0,02	0,117723	0,760426	0,097561	7,44905	1,92592	2,975848	0,82	48,99987	34,99991	5	2	1	0,043347	0,038518	

Feuil1 Feuil2 Feuil3

70 %

الملحق (2):

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
R1	47	.009995378069275	.091670373322646	.015588813128570	.015182219243797
R2	47	0E,-15	.845656868519213	.158790386918629	.128085397951537
R3£	47	.430109174949434	6.922552175770361	.930547747427486	.969430992316278
R4	47	.015384615384615	1.211663097734224	.223525767641237	.262180920967259
R5	47	1.617344729344730	9.064425641025641	6.234634432913208	1.412594953261176
R6	47	1.629516438820472	54.375792811839325	17.909733127270805	12.716399660921757
R7	47	.896800622947490	20.575765633873058	2.539007565683353	2.855207869139693
R8	47	.630000000000000	.975000000000000	.790351605134359	.076951810659325
R9	47	9.908649804232423	99.046240679370340	85.421234271664530	27.008861225558235
R10	47	13.999988528031754	696.257622202445600	75.282667654469760	94.137392087292230
R11	47	1	6	4,21	1,160
R12	47	1	7	2,19	1,056
R14	47	0E,-15	.406711255008463	.063800787797091	.058850968073147
R15	47	.023229730659963	.543740684756297	.205908524482941	.129253108615854
N valide (listwise)	47				

الملحق (2):

Descriptives défaillante

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
R1	33	.002392516209297	.100000087198225	.016436025625678	.017039356852214
R2	33	0E,-15	.999999928163960	.202403856882938	.202732218950574
R3£	33	.562316064595873	1.108452759767447	.766623459401673	.095984169679804
R4	33	0E,-15	3.846153846153846	.400647746683396	.727585108575912
R5	33	0E,-15	7.934601889338731	5.578131093462248	1.965877785916190
R6	33	.724698003743707	37.966291372761800	12.373494143028886	9.908075000019420
R7	33	.843698530298390	7.996837857337655	2.579744109685674	1.234457476479285
R8	33	.082000000000000	.900000000000000	.727498917621397	.175182308804421
R9	33	8.999991280185093	416.970000000000000	89.847905694388670	65.033636862712040
R10	33	6.999994186790062	416.970000000000000	66.120544543843280	66.073373017924480
R11	33	2	6	4,21	1,111
R12	33	1	23	3,09	3,884
R14	33	0E,-15	.237761050875730	.067655897881467	.046805516755869
R15	33	.023953537335215	.379664973765457	.135561228995399	.090378796104117
N valide (listwise)	33				

الملحق (3):

Test d'homogénéité des variances

	Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Signification
R1	,006	1	62	,939
R2	1,662	1	62	,202
R3	1,885	1	62	,175
R4	6,405	1	62	,014
R5	3,583	1	62	,063
R6	2,135	1	62	,149
R7	,722	1	62	,399
R8	12,841	1	62	,001
R9	1,219	1	62	,274
R10	,027	1	62	,870
R14	,001	1	62	,972
R15	4,366	1	62	,041
R11	,088	1	62	,767
R12	6,121	1	62	,016

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
R1	Inter-groupes	,000	1	,000	,022	,882
	Intra-groupes	,019	62	,000		
	Total	,019	63			
R2	Inter-groupes	,042	1	,042	1,303	,258
	Intra-groupes	2,012	62	,032		
	Total	2,054	63			
R3	Inter-groupes	,323	1	,323	,532	,469
	Intra-groupes	37,629	62	,607		
	Total	37,951	63			
R4	Inter-groupes	,942	1	,942	3,198	,079
	Intra-groupes	18,268	62	,295		
	Total	19,210	63			
R5	Inter-groupes	8,528	1	8,528	2,614	,111
	Intra-groupes	202,270	62	3,262		
	Total	210,798	63			

	Inter-groupes	428,477	1	428,477	2,907	,093
R6	Intra-groupes	9138,919	62	147,402		
	Total	9567,396	63			
	Inter-groupes	,075	1	,075	,011	,916
R7	Intra-groupes	414,135	62	6,680		
	Total	414,209	63			
	Inter-groupes	,088	1	,088	5,001	,029
R8	Intra-groupes	1,092	62	,018		
	Total	1,181	63			
	Inter-groupes	672,367	1	672,367	,255	,616
R9	Intra-groupes	163623,521	62	2639,089		
	Total	164295,888	63			
	Inter-groupes	1923,840	1	1923,840	,219	,641
R10	Intra-groupes	544216,412	62	8777,684		
	Total	546140,252	63			
	Inter-groupes	,000	1	,000	,058	,810
R14	Intra-groupes	,218	62	,004		
	Total	,219	63			
	Inter-groupes	,081	1	,081	5,540	,022
R15	Intra-groupes	,908	62	,015		
	Total	,989	63			
	Inter-groupes	,088	1	,088	,068	,795
R11	Intra-groupes	80,396	62	1,297		
	Total	80,484	63			
	Inter-groupes	21,410	1	21,410	2,558	,115
R12	Intra-groupes	519,027	62	8,371		
	Total	540,438	63			

الملحق (3):

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
R1	Hypothèse de variances égales	,006	,939	-,149	62	,882	-.000666963896897	.00446411407633 1	-.009590600784269	.008256672990475
	Hypothèse de variances inégales			-,147	52,744	,884	-.000666963896897	.00453545751192 5	-.009764971517980	.008431043724187
R2	Hypothèse de variances égales	1,662	,202	-1,142	62	,258	-.052057896161161	.04559697397778 1	-.143204948405640	.039089156083318
	Hypothèse de variances inégales			-1,067	41,089	,292	-.052057896161161	.04876768326165 1	-.150539784535453	.046423992213131
R3	Hypothèse de variances égales	1,885	,175	,729	62	,469	.143755897268268	.19718389831854 4	-.250409099088033	.537920893624569
	Hypothèse de variances inégales			,852	37,045	,399	.143755897268268	.16865005751205 8	-.197947629384709	.485459423921246
R4	Hypothèse de variances égales	6,405	,014	-1,788	62	,079	-.245686955038038	.13738991952148 7	-.520325490888947	.028951580812870
	Hypothèse de variances inégales			-1,564	29,392	,129	-.245686955038038	.15708010493357 1	-.566765907982391	.075391997906314
R5	Hypothèse de variances égales	3,583	,063	1,617	62	,111	.739150790122122	.45716930478411 9	-.174717628603113	1.653019208847356
	Hypothèse de variances inégales			1,534	44,315	,132	.739150790122122	.48178482519962 5	-.231628121603599	1.709929701847843
R6	Hypothèse de variances égales	2,135	,149	1,705	62	,093	5.239274142665663	3.0729734583232 45	-.903512273120906	11.38206055845223 1
	Hypothèse de variances inégales			1,772	61,694	,081	5.239274142665663	2.9559454390685 61	-.670158783854988	11.14870706918631 3
R7	Hypothèse de variances égales	,722	,399	,106	62	,916	.069094502467467	.65415737192523 1	-1.238547451668234	1.376736456603168
	Hypothèse de variances inégales			,118	51,240	,906	.069094502467467	.58496627003852 0	-1.105140667234714	1.243329672169648
R8	Hypothèse de variances égales	12,841	,001	2,236	62	,029	.075136891201201	.03359826050616 9	.007974925427513	.142298856974888
	Hypothèse de variances inégales			1,980	31,197	,057	.075136891201201	.03794141688100 4	-.002225353987712	.152499136390114

R9	Hypothèse de variances égales	1,219	,274	-,505	62	,616	-6.563123217579546	13.002721619008312	-32.555193377886410	19.428946942727320
	Hypothèse de variances inégales			-,450	32,285	,656	-6.563123217579546	14.581474751455398	-36.254336128303300	23.128089693144208
R10	Hypothèse de variances égales	,027	,870	,468	62	,641	11.101756053374377	23.713585020154763	-36.301024968655476	58.504537075404230
	Hypothèse de variances inégales			,496	61,830	,622	11.101756053374377	22.405108380699854	-33.687871029869500	55.891383136618250
R11	Hypothèse de variances égales	,088	,767	,260	62	,795	,075	,288	-,501	,651
	Hypothèse de variances inégales			,259	55,385	,796	,075	,289	-,505	,655
R12	Hypothèse de variances égales	6,121	,016	-1,599	62	,115	-1,171171171171171	,732329256885843	-2,635076496775915	,292734154433573
	Hypothèse de variances inégales			-1,392	28,745	,175	-1,171171171171171	,841231388032323	-2,892345900276210	,550003557933868
R14	Hypothèse de variances égales	,001	,972	-,241	62	,810	-.003620845712713	.015019568083396	-.033644534509560	.026402843084134
	Hypothèse de variances inégales			-,250	61,621	,803	-.003620845712713	.014464801011018	-.032539105103204	.025297413677779
R15	Hypothèse de variances égales	4,366	,041	2,354	62	,022	.072088740019019	.030627639208131	.010864961608003	.133312518430036
	Hypothèse de variances inégales			2,490	61,843	,015	.072088740019019	.028946409402595	.014222771816602	.129954708221436

الملحق (4):

Récapitulatif des fonctions discriminantes canoniques

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,174[a]	100,0	100,0	,385

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	,852	9,802	2	,007

الملحق (5):

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées

	Fonction
	1
R8	,698
R15	,733

Matrice de structure

	Fonction
	1
R15	,716
R8	,680
R6[a]	,586
R5[a]	,362
R12[a]	-,318
R4[a]	-,280
R7[a]	-,270
R3£[a]	,258
R2[a]	-,228
R14[a]	-,182
R11[a]	,111
R9[a]	-,092
R10[a]	-,070
R1[a]	,043

الملحق (6):

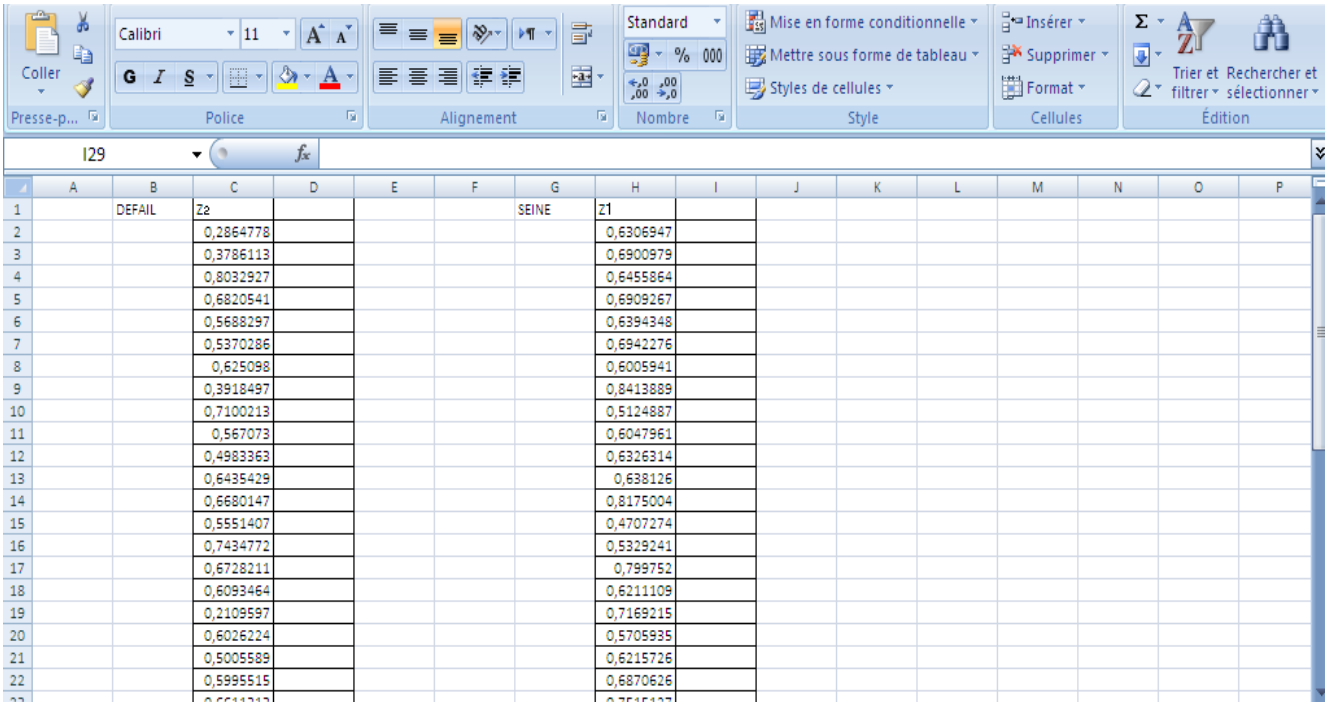

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P
1		DEFAIL	Z2				SEINE	Z1								
2			0,2864778					0,6306947								
3			0,3786113					0,6900979								
4			0,8032927					0,6455864								
5			0,6820541					0,6909267								
6			0,5688297					0,6394348								
7			0,5370286					0,6942276								
8			0,625098					0,6005941								
9			0,3918497					0,8413889								
10			0,7100213					0,5124887								
11			0,567073					0,6047961								
12			0,4983363					0,6326314								
13			0,6435429					0,638126								
14			0,6680147					0,8175004								
15			0,5551407					0,4707274								
16			0,7434772					0,5329241								
17			0,6728211					0,799752								
18			0,6093464					0,6211109								
19			0,2109597					0,7169215								
20			0,6026224					0,5705935								
21			0,5005589					0,6215726								
22			0,5995515					0,6870626								

الملحق (6):

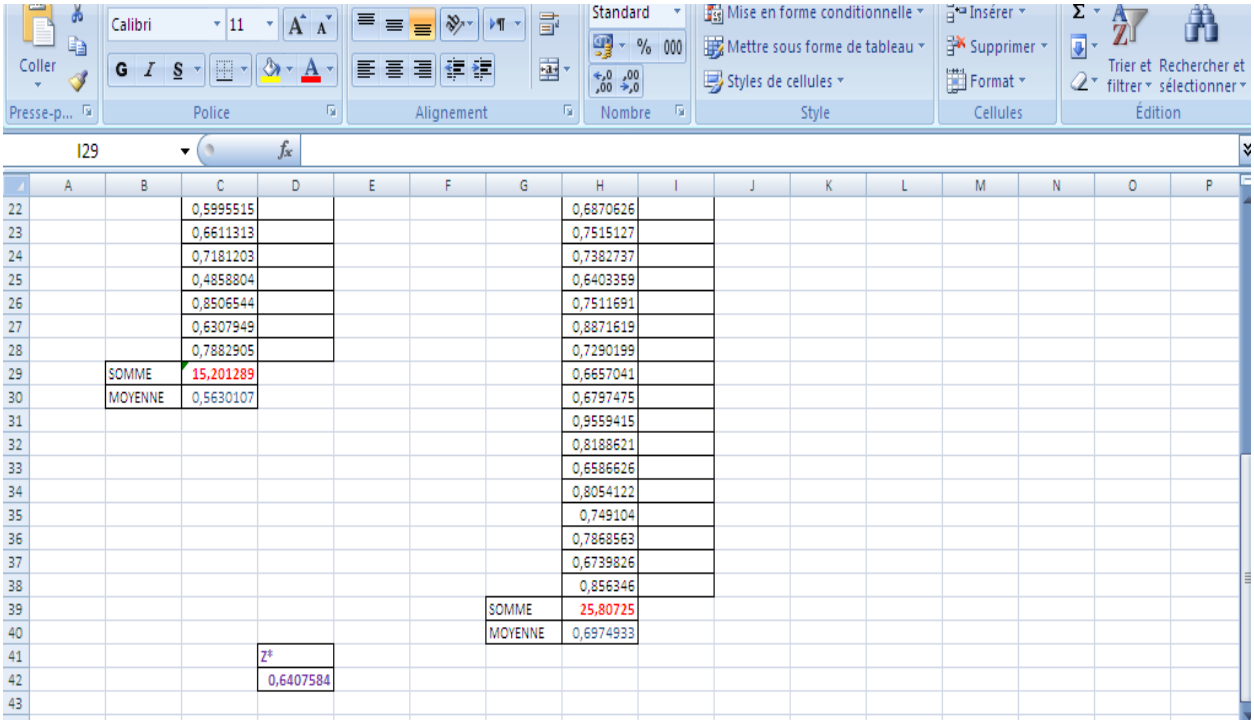

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P
22			0,5995515					0,6870626								
23			0,6611313					0,7515127								
24			0,7181203					0,7382737								
25			0,4858804					0,6403359								
26			0,8506544					0,7511691								
27			0,6307949					0,8871619								
28			0,7882905					0,7290199								
29		SOMME	15,201289					0,6657041								
30		MOYENNE	0,5630107					0,6797475								
31								0,9559415								
32								0,8188621								
33								0,6586626								
34								0,8054122								
35								0,749104								
36								0,7868563								
37								0,6739826								
38								0,856346								
39							SOMME	25,80725								
40							MOYENNE	0,6974933								
41				Z^s												
42				0,6407584												
43																

الملحق (7):

Résultats du classement[a]

		R13	Classe(s) d'affectation prévue(s)		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	14	13	27
		1	6	31	37
	%	0	51,9	48,1	100,0
		1	16,2	83,8	100,0

a. **70,3%** des observations originales classées correctement.

الملحق (7):

Résultats du classement[a]

		R13	Classe(s) d'affectation prévue(s)		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	14	13	27
		1	6	31	37
	%	0	51,9	48,1	100,0
		1	16,2	83,8	100,0

a. **70,3%** des observations originales classées correctement.

الملخص:

إن السياسة الإقراضية المصرفية العالمية تحيطها العديد من المخاطر المصرفية ونعني بهذه المخاطر هو عدم القدرة على السداد لأنه يعتبر الخطر الأساسي. هذا الأخير يلزم على المصارف أن تكون متحكمة بالطرق المتطورة.

ومن أهم هذه اطرق بإمكاننا ذكر ألية التنقيط التي تبقى غامضة بعض الشيء في الجزائر ولإزالة هذا الغموض أجرينا دراسة على عينة مكونة من 80 مؤسسة صغيرة من عملاء البنك الجزائري الخارجي لوكالة قالمة.

بعد الدراسة ظهرت لنا أن طريقة القرض التنقيطي ناجعة وفعالة.

الكلمات المفتاحية:

سكورينغ (التنقيط)، السياسة الإقراضية المصرفية، الخطر.

Résumé :

Le système bancaire mondiale comporte plusieurs type de risque parmi ces risque on trouve notamment le risque de crédit, et ce risque c’est le non remboursement qui est un risque majeur, ce dernier doit être gérer par des méthodes plus sophistiqué.

Parmi ces méthodes nous citons la méthode du scoring qui reste un peu inconnue dans notre pays cette étude portant sur 80 entreprises (mini entreprise) de la banque extérieure d’Algérie de Guelma.

La fonction score extraite semble être robuste en matière de gestion du risque de crédit

Mot clés : scoring , système bancaire ,risque